وطن حر وشعب سعيد

طريق الشعب

يومية سياسية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي

رئيس التحرير
مفيد الجزائري

العدد 47 السنة 92 الخميس 26 تشرين الثاني 2026

No. 47 Year 92 Thursday 26 November 2026

TAREEK AL SHAAB
www.tareeqashaab.com www.iraqicp.com

تنويه

تنشر «طريق الشعب» هذا اليوم مسودة التقرير السياسي المقدمة الى المؤتمر الوطني الثاني عشر لحزبنا. ففي إطار التحضير لهذا الاستحقاق، نضع أمام القوى الوطنية والديمقراطية والاجتماعية، وأعضاء الحزب وأصدقائه ومناصريه وجماهيره، هذه الوثيقة، وندعو الجميع الى الاطلاع عليها وإبداء الملاحظات والمقترحات بشأنها وإغنائها، قبل عرضها على المؤتمر لمناقشتها والمصادقة عليها.

نستقبل الملاحظات حتى ١٥ كانون الأول المقبل على البريد الالكتروني التالي:

gmail.com@icpconference١٢

اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي العراقي
25 تشرين الثاني 2026

أخبار وتقارير
2 خط 36.. من ذاكرة المأساة إلى مسؤولية الحاضر

اقتصاد
4 الضرائب والجبايات إيرادات ضائعة وفساد متنامٍ

مرأة
12 هل تكفي القوانين وحدها لحماية المرأة من التعنيف والقتل؟

«الاتحادية» تؤيد قرارات الزيدي.. والإقليم يطالب بكامل حقوقه

ملف التهريب يفجر خلافا بين بغداد وأربيل
الدستور حاضر في البيانات وقانون النفط غائب منذ عقدين

بغداد ـ طريق الشعب

لم تمضِ ساعات على إعلان الحكومة الاتحادية قراراتها بشأن ملف تهريب النفط في شركة نفط الشمال، حتى عاد الخلاف بين بغداد وأربيل إلى الواجهة، مصحوباً ببيانات متبادلة يستند فيها كل طرف إلى الدستور، ويتهم الآخر بمخالفته، فيما بقي الاستحقاق الدستوري الأبرز في إدارة الثروة النفطية معطلاً منذ قرابة عقدين: تشريع قانون النفط والغاز الاتحادي الذي ينظم العلاقة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات المنتجة، ويحدد أسس إدارة الموارد الطبيعية وتسويقها وتوزيع عائداتها.

وبعد اطلاعه على تقرير لجنة التحقيق الخاصة بتهريب النفط في شركة نفط الشمال، أصدر رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزيدي، في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٢٦، حزمة قرارات تضمنت إعفاء وإقالة مسؤولين في مؤسسات حكومية، وإجراءات تتعلق بإدارة الحقول النفطية والمنافذ الحدودية في إقليم كردستان. وجاء الرد من قيادات الإقليم رافضاً ما وصفته بالتجاوز على الصلاحيات الدستورية، فيما دعا مجلس القضاء الأعلى الأطراف المعنية إلى الاحتكام للدستور.

وبين الموقفين، تبرز أزمة أعمق من الإجراءات الأخيرة، تتعلق بغياب الفهم المشترك لمواد الدستور الإطار القانوني الذي يفترض أن يحكم إدارة النفط والغاز في البلاد. فعدم تشريع القانون الاتحادي أبقى العلاقة بين بغداد وأربيل رهينة التفاهمات السياسية المؤقتة، وجعل كل خلاف على الإنتاج والتصدير والعائدات مدخلاً لأزمة جديدة، يدفع المواطنون ثمنها من المال العام والرواتب والخدمات.



بمشاركة كادر عراقي ولبناني.. البصرة تشهد أول عملية جراحية روبوتية

الدستور مرجعاً ولكن أين القانون؟

ودعا مجلس القضاء الأعلى الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان والقوى السياسية المعنية إلى الالتزام بأحكام الدستور الدائم، مؤكداً أن العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، وأن دستور عام ٢٠٠٥ يمثل الضامن لنظامها السياسي، فيما تختص المحكمة الاتحادية العليا بتفسير نصوصه.

الاتحادية تؤيد قرارات الزيدي

وأقرت المحكمة الاتحادية العليا دستورية الإجراءات التي اتخذها رئيس الوزراء بشأن إدارة الحقول النفطية والمنافذ الحدودية وتأمين الحدود، مؤكدة اختصاص السلطات الاتحادية بممارسة صلاحياتها الدستورية في جميع أنحاء العراق، بما فيها إقليم كردستان.

وقالت المحكمة في قرار تفسيري أصدرته أمس، بناءً على طلب رئيس الوزراء، إن حماية الحدود الدولية وتأمينها من الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، وللحكومة نشر القوات المسلحة وإدارتها وتأمين جميع حدود البلاد.

وأكد القرار حق السلطات الاتحادية في الإشراف والرقابة على جميع المنافذ الحدودية، وإنشاء منظومة وطنية موحدة لأتمتة المنافذ والكمارك وربطها إلكترونياً بالمؤسسات المختصة.

وفي ١٥ شباط ٢٠٢٢ أصدرت المحكمة الاتحادية حكماً بعدم دستورية قانون النفط والغاز في إقليم كردستان رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٧ وإلغائه، لمخالفته مواد دستورية بينها (١١٠) و(١١١) و(١١٢) و(١١٥)، وذلك بعد دعوى قُيدت عام ٢٠١٢ واستغرق الفصل فيها نحو عقد. ووصفت حكومة الإقليم الحكم حينها بأنه "غير دستوري" ولا يمكن قبوله.

وتكشف هذه الواقعة جانباً من تعقيدات الأزمة؛ فبدلاً من أن يؤدي الحكم إلى تسريع تشريع قانون اتحادي شامل ينظم إدارة الثروة النفطية، استمر الفراغ التشريعي، وبقي الخلاف قائماً بين المركز والإقليم، من دون إطار قانوني مستقر يحسم الصلاحيات ويمنع تكرار الأزمات، في مجال النفط كما في مجالات اخرى.

مكافحة التهريب وإدارة الحقول

وفي بياناته المعلنة قال رئيس الوزراء أن "السيادة الوطنية لا تتجزأ"، وأن حماية ثروات العراق تمثل معركة وجود في مواجهة أشكال التهريب. وتوزعت الإجراءات على مسارين إداري وقضائي.

فعلى المستوى الإداري، أُعفي رئيس هيئة المنافذ الحدودية، وأُقيل قائدا عمليات كركوك وشرطتها لعدم متابعة ملف تهريب المشتقات النفطية، كما أُعفي آمر لواء شرطة الطاقة الأول ومعاونه ومدير استخباراته ومدير شعبة سيطراته. ووجهت عقوبة التوبيخ إلى مديري الأمن الوطني والمخابرات الوطني في كركوك، وسُحبت يد المدير العام لشركة نفط الشمال ومعاونيه لحين إكمال تحقيق هيئة النزاهة، مع إحالة المدير السابق إلى التحقيق. وشملت الإجراءات أيضاً إعفاء مدير قسم التفتيش في كركوك التابع للشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية، وسحب يد مديرين عامين في وزارة الصناعة والمعادن.

أما على المستوى القضائي، فأحالت الحكومة الملفات إلى القضاء وكلفت هيئة النزاهة بالتحقيق في عقود بيع المشتقات النفطية بين شركة نفط الشمال وشركة "المحور الفضي" وغيرها، وآلية تجهيز النفط الخام إلى مصفَيَي بازيان وكار، وإجازات المعامل الممنوحة من وزارة الصناعة، والمبالغ المصروفة لحراس مدنيين مكلفين بحماية الأنابيب قيل إنهم غير موجودين على أرض الواقع، فضلاً عن غياب الفحص المختبري والكميات المصدرة من المشتقات النفطية إلى خارج العراق عبر منافذ الإقليم. ولا يعني ورود اسم أي شركة ضمن العقود المطلوب تدقيقها ثبوت إدانتها.

وشملت القرارات تكليف وزارة النفط الاتحادية بإدارة الحقول في ديالى وكركوك وصلاح الدين ونينوى، وإسناد حمايتها إلى شرطة الطاقة، وتسلم هيئة المنافذ الحدودية جميع منافذ الإقليم، ومطالبة حكومة كردستان بعدم منح موافقات لتصدير النفط الخام والمشتقات إلا عبر وزارة النفط الاتحادية، وإغلاق المعابر غير الرسمية، واستحداث منظومة رقمية لمراقبة خطوط النفط وربط عدادات إلكترونية بالآبار.

وفي بيان لاحق، أكدت الحكومة أن قراراتها شأن وطني خالص، وأن مرجعيتها الدستور والقانون، وليست استجابة لأي إملاءات أو توجيهات خارجية.

أربيل ترفض الإجراءات وتتمسك بالشراكة

في المقابل، رفض رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني ما وصفه بمحاولات انتهاك أسس الفيدرالية والدستور، مؤكداً أن الإقليم لن يخضع لقرار يراه غير دستوري أو لفرض إرادة أي جهة. لكنه أعلن دعمه لرئيس الوزراء في مواجهة الفساد والتهريب، مشدداً على أن ذلك ينبغي أن يتم عبر الطرق القانونية والدستورية.

وأعرب رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني عن قلقه من مخاطبة الإقليم بلغة عسكرية، في وقت تتواصل فيه الحوارات لحل المشكلات العالقة، مؤكداً دعم حماية الثروات الوطنية وتطبيق القانون، مع ضرورة احترام الكيان الدستوري للإقليم ومبادئ الشراكة. فيما وصف رئيس حكومة الإقليم مسرور بارزاني القرارات بأنها غير مقبولة، مع إبقاء باب الحوار مفتوحاً.

وفي موقف مشترك، أكد الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني أن الإقليم لم يطالب بأكثر من حقوقه الدستورية التي انتُهكت خلال السنوات الماضية، وأن الدستور يجب أن يكون الحكم بين الطرفين، محذرين من أن القرارات الأحادية لا تخدم أمن العراق واستقراره.

وفي هذا السياق، أعلن حراك الجيل الجديد، بلسان رئيسه شاسوار عبد الواحد، تمسكه بالدستور والحوار، مؤكداً أن النفط ثروة لجميع العراقيين وللكرد حصة عادلة فيها، لكنه رفض الدفاع عن الحقول والمصافي التي تسيطر عليها أحزاب في الإقليم، متهماً تلك الجهات بعدم إيصال عائداتها إلى المواطنين أو خزينة حكومة الإقليم، ومطالباً مسرور بارزاني بالاستقالة وتشكيل حكومة إنقاذ وطني.

عقدان من الخلاف وقانون لم يُشرّع

ويعود أصل الخلاف النفطي بين بغداد وأربيل إلى السنوات الأولى التي أعقبت إقرار دستور ٢٠٠٥، حين برز التباين بشأن تفسير المواد المتعلقة بإدارة الثروة الطبيعية، ولا سيما المادتين (١١١) و(١١٢)، وحدود الصلاحيات الاتحادية والإقليمية في التعاقد مع الشركات الأجنبية وإنتاج النفط وتسويقه.

وقد جرت محاولة لتشريع قانون النفط والغاز الاتحادي عام ٢٠٠٧، لكنها لم تفضِ إلى اتفاق نهائي. وبحسب الرواية التي قدمها الإقليم، جرى التوصل إلى تفاهم بشأن مسودة القانون قبل أن يعدلها الجانب الاتحادي بصورة منفردة، الأمر الذي دفع أربيل إلى المضي في تشريع قانونها الخاص رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٧، وإبرام عقود نفطية مع شركات أجنبية.

ومنذ ذلك الحين، لم تتمكن القوى السياسية والحكومات المتعاقبة من إقرار قانون اتحادي ينظم هذا الملف، رغم أن الدستور نص صراحة على الإدارة المشتركة للثروة النفطية ورسم سياسات تطويرها. وبقيت إدارة النفط وتوزيع إيراداته خاضعة لتوازنات سياسية متغيرة، فيما تحولت العقود والتصدير وحصة الإقليم من الموازنة إلى ملفات تفاوض متكررة.

وفي عام ٢٠١٤، بدأ الإقليم تصدير النفط بمعزل عن بغداد، في ظل أزمة مالية وقطع حصته من الموازنة بحسب روايته. وفي عام ٢٠٢٢، صدر حكم المحكمة الاتحادية بإلغاء قانون النفط والغاز في الإقليم. ثم توقف خط التصدير عبر ميناء جيهان التركي عام ٢٠٢٣ إثر حكم التحكيم الدولي في باريس ضد تركيا.

وفي نيسان من العام نفسه، تحدثت أربيل عن اتفاق أولي يبقى سارياً إلى حين إقرار قانون النفط والغاز الاتحادي. لكن الصادرات لم تُستأنف فعلياً إلا في ٢٧ أيلول ٢٠٢٥، بموجب اتفاق ثلاثي مؤقت بين بغداد وأربيل والشركات النفطية، تولت بموجبه شركة تسويق النفط العراقية "سومو" مسؤولية التسويق، فيما ارتبط الاتفاق بتعهدات بشأن تحرير رواتب موظفي الإقليم المتأخرة.

وفي آب ٢٠٢٦، أعلنت "سومو" تجديد الاتفاق الثلاثي، ووصفته مصادر في شركة نفط الشمال بأنه بروتوكول إداري وإطار للتعاون لتنظيم نقل النفط وتصديره بصورة قانونية.

وتوضح هذه المحطات أن الاتفاقات المؤقتة أصبحت بديلاً عن التشريع، وأن كل أزمة تُعالج بتفاهم سياسي جديد بدلاً من وضع قواعد قانونية دائمة. كما باتت رواتب موظفي الإقليم وحصته من الموازنة مرتبطة بمفاوضات النفط، في حين بقيت إدارة الموارد السيادية عرضة للتجاذبات بين القوى السياسية الحاكمة.

مكافحة التهريب لا تعفي أحداً

إن تهريب النفط جريمة بحق المال العام والمواطنين، ويجب محاسبة جميع المتورطين والمستفيدين والمتسترين عليه، بصرف النظر عن مواقعهم أو انتماءاتهم السياسية والجغرافية، وبأحكام قضائية تستند إلى تحقيقات معلنة وأدلة واضحة.

وتكشف الإجراءات الحكومية الأخيرة أن المسؤولية لا تقتصر على الإقليم؛ إذ طالت قرارات الإعفاء والإقالة مسؤولين في مؤسسات اتحادية، بينها المنافذ الحدودية والقيادات الأمنية في كركوك وشرطة الطاقة وشركة نفط الشمال ووزارة الصناعة. وهذا يؤكد أن شبكات التهريب وجدت منافذ داخل مؤسسات الدولة نفسها، وأن مكافحة الظاهرة تتطلب معالجة الخلل في هذه المؤسسات.

وفي المقابل، لا يعفي ذلك حكومة الإقليم من الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالكميات المصدرة عبر منافذه، ومستوى الرقابة والشفافية في الحقول والمصافي، وآليات وصول العائدات إلى الخزينة العامة. كما أن مكافحة التهريب ينبغي ألا تتحول إلى وسيلة لتصفية الحسابات السياسية أو فرض وقائع إدارية خارج الأطر الدستورية.

ومن الضروري نشر نتائج التحقيقات كاملة، وترك مهمة تحديد المسؤوليات إلى هيئة النزاهة والقضاء، بعيداً عن التفاهمات السياسية. كما ينبغي حسم مسألة إدارة الحقول والمنافذ وفق الاختصاصات الدستورية، لا عبر القرارات الأحادية أو ردود الفعل المتبادلة.

المطلوب قانون لا تفاهمات مؤقتة

إن إنهاء الأزمة المتكررة بين بغداد وأربيل لا يتحقق بتبادل البيانات أو عقد جولة جديدة من الحوارات تنتهي باتفاق مؤقت، بل يبدأ من معالجة السبب الأساسي الذي أبقى الخلاف مفتوحاً طوال السنوات الماضية: عدم تشريع قانون النفط والغاز الاتحادي.

فإقرار هذا القانون، بمشاركة الأقاليم والمحافظات المنتجة، يمثل ضرورة لتنظيم إدارة الحقول والتعاقدات والإنتاج والتسويق وتوزيع الإيرادات، وتحديد مسؤوليات المؤسسات الاتحادية والإقليمية، ووضع آليات رقابة شفافة تمنع التلاعب بالثروة الوطنية أو استخدامها في المساومات السياسية. ويتطلب ذلك أيضاً إحالة الخلافات المتعلقة بتفسير النصوص الدستورية إلى المحكمة الاتحادية والالتزام بأحكامها، وفك الارتباط بين رواتب الموظفين والمفاوضات السياسية حول النفط، واستكمال المؤسسات الدستورية المعطلة، ومنها مجلس الاتحاد المنصوص عليه في المادة (٦٥).

إن استمرار تعطيل القانون يعني إبقاء إدارة أهم ثروة اقتصادية في البلاد رهينة التفاهمات المتغيرة، وإعادة إنتاج الأزمات كلما تبدلت موازين القوى أو انتهت مدة اتفاق مؤقت. فالدستور لا يُطبق بمجرد الاستشهاد بمواده في البيانات، وإنما باستكمال التشريعات التي تترجم نصوصه إلى قواعد ملزمة للجميع.

وما لم تتجه القوى السياسية إلى تشريع قانون اتحادي عادل وواضح لإدارة النفط والغاز، فستظل الثروة الوطنية ومنها النفط، ساحة للصراع والمساومة، فيما يتحمل المواطنون نتائج الخلافات من هدر المال العام وتأخر الرواتب وتراجع الخدمات، ووضع عراقيل امام السير على طريق التنمية المستدامة.

الاقليم يطالب بحقوقه الدستورية كاملةً

وفي وقت لاحق من امس، جدد مجلس وزراء إقليم كردستان، التزام الإقليم الكامل بأداء واجباته الدستورية كافة، مطالباً في المقابل بضمان حقوقه الدستورية بالكامل، ومبدياً استعداده الدائم لتسوية الخلافات على أساس الدستور. واكد مجلس الوزراء في بيان "ضرورة حسم القضايا العالقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية عبر الحوار والتفاوض والتفاهم المشترك وتحت سقف الدستور"، وطالب بالتطبيق الكامل للدستور العراقي الدائم، ولا سيّما المادة (١٤٠) التي أُهملت لسنوات طويلة.

ودعا المجلس، إلى "تشريع وتشكيل (مجلس الاتحاد العراقي)، وإعادة تشكيل (المحكمة الاتحادية العليا) وفق الأسس الدستورية بما يضمن تمثيل مكونات العراق كافة".

وطن حر وشعب سعيد

طريق الشعب

يُصدرها الحزب الشيوعي العراقي

TAREEK AL SHAAB
يومية
سياسية
www.iraqicp.com
tareekalshaab@gmail.com

رئيس التحرير مفيد الجزائري الإدارة والتحرير بغداد ـ ساحة الاندلس ص.ب 55429
التحرير: 07809198542 الإدارة: 07709807363 التوزيع: 07904297133 الإعلانات: 07902147060
رقم الإعتماد في نقابة الصحفيين 599 مسجلة بدار الكتب والوثائق برقم 59 لسنة 1974 الطباعة: دار الرواد المزدهرة

الكمارك تحيل 16 شركة إلى القضاء وتوصي باسترداد 26,5 مليار دينار

بغداد – طريق الشعب

أعلنت الهيئة العامة للكمارك، امس الأربعاء، إحالة ١٦ شركة إلى القضاء، بعد الكشف عن حالات تلاعب بالإعفاءات والتسهيلات الكمركية الممنوحة للقطاعين العام والخاص، فيما أوصت باسترداد مبالغ مالية تبلغ ٢٦ ملياراً و٥٠٠ مليون دينار لصالح خزينة الدولة.
وقال مدير عام الهيئة، ثامر قاسم داود، في بيان، إن الفريق المركزي لمتابعة الإعفاءات الكمركية نفذ جولات رقابية وتدقيقية ميدانية شملت زيارة ١٤٥ مشروعاً في ١٣ محافظة، ضمن القطاعين العام والخاص، للتحقق من مدى التزام الجهات المستفيدة بالضوابط القانونية والأغراض المحددة لمنح تلك الإعفاءات والتسهيلات.
وأضاف أن أعمال الفريق شملت المشاريع الصناعية والاستثمارية والصحية والإسكانية، ومشاريع الطاقة والبنى التحتية والتنمية الزراعية والحيوانية، فضلاً عن الصناعات البلاستيكية والغذائية ومعامل الأسمنت ومستلزمات الطب والأدوية.
وأشار داود إلى أن الإعفاءات والتسهيلات الكمركية تمثل إحدى الأدوات الاقتصادية التي تعتمدها الدولة لدعم المشاريع الخدمية والاستراتيجية، وتعزيز الإنتاج الوطني، وتحفيز الاستثمار، وتوفير فرص العمل، مؤكداً عدم السماح باستغلال هذه الامتيازات لتحقيق مكاسب غير مشروعة على حساب حقوق الدولة والمال العام.
وأكد أن دعم الدولة للمشاريع لا يعفيها من الرقابة والمساءلة، وأن التسهيلات الممنوحة ينبغي أن تنعكس بصورة ملموسة على الاقتصاد الوطني والمواطن، وألا تتحول إلى منافذ للهدر أو التهرب من الالتزامات المالية.

كل خميس

خط 36.. من ذاكرة المأساة إلى مسؤولية الحاضر

جاسم الحلفي

افتتح الفنان التشكيلي سيروان باران، في ٢٣ تشرين الثاني الجاري، معرضه الفني في مدينة أربيل، تحت عنوان "الخط ٣٦"، مستعيداً بلغة الفن واحدة من أكثر صفحات تاريخ العراق المعاصر إيلاماً، حين شهدت كردستان عام ١٩٩١ هجرة مليونية قلّ نظيرها، وترك الناس مدنهم وقراهم، بحثاً عن الأمان في الجبال وعند الحدود.
ويذكّر عنوان المعرض بـ "خط العرض٣٦"، الذي شكّل الحد الجنوبي لمنطقة حظر الطيران العسكري العراقي، التي فرضتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٩١، عقب صدور قرار مجلس الأمن الدولي ٦٨٨، الذي أدان قمع السكان المدنيين في العراق من قبل النظام الدكتاتوري واساليبه الفاشية، وطالب بوقفه.
ولعل اختيار سيروان باران هذا العنوان ينطوي على دلالة تتجاوز الجغرافيا والسياسة، فالخط الذي رسمته آنذاك ظروف المأساة الإنسانية، يستعيده الفنان اليوم بلغة الألوان والأشكال، مستحضراً ذاكرة شعب عانى طويلاً، ومؤكداً إحدى وظائف الفن النبيلة في صيانة الذاكرة الإنسانية من النسيان.
ومن المفارقات المؤلمة أن تلك المآسي ارتُكبت باسم العراق في حق العراق وشعبه. ولم تكن معاناة الشعب الكردي من الاستبداد منفصلة عن معاناة العراقيين الآخرين، وإن اختلفت أشكال القمع وتفاوتت مستوياته، حتى إن بطش الدكتاتورية لم يستثنِ بعض قيادات الحزب الحاكم نفسه.
وكان من المؤمل، بعد التغيير عام ٢٠٠٣ وإقرار الدستور الاتحادي عام ٢٠٠٥، أن تتبدد المخاوف المتراكمة، وتترسخ أسس العيش المشترك، ويمضي العراق نحو بناء ديمقراطي حقيقي، يصون الحقوق والحريات، ويؤمّن الاستقرار، ويحول دون تكرار مآسي الماضي.
غير أن تعدد أوجه تفسير بعض مواد الدستور، والخلافات السياسية بشأن تطبيقها، ما زالا يشكلان مصدراً للتوتر بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان. وكثيراً ما تنشغل الأطراف المعنية بسجالات وبيانات متبادلة، يستند كل منها إلى قراءته للنص الدستوري، فيما ينتظر المواطن حلولاً تنعكس إيجاباً على معيشته واستقراره.
وقد تجدد هذا التوتر إثر القرارات الأخيرة لرئيس مجلس الوزراء بشأن مكافحة تهريب النفط، وما تضمنته من إجراءات تتعلق بإدارة الحقول النفطية والمنافذ الحدودية وتنظيم التصدير، الأمر الذي أثار خلافاً بشأن الصلاحيات الدستورية وآليات ممارستها.
وهنا لا بد من تأكيد موقف مبدئي لا يحتمل الالتباس: لا تبرير لتهريب النفط في أي مكان من العراق، بما فيه إقليم كردستان. فحماية الثروة النفطية مسؤولية مشتركة، ولا تعارض بين مكافحة الفساد وصيانة النظام الاتحادي.
ومهما تباينت المواقف السياسية، فإن عمق الروابط التاريخية والإنسانية بين العرب والكرد وسائر مكونات الشعب العراقي، وتشابك مصالحهم ووحدة مستقبلهم، تقتضي ألا تُحمَّل العلاقات بين الشعوب أوزار الخلافات السياسية، وألا يُتخَذ من حقوق المواطنين ومصادر عيشهم أدوات للضغط.
وتعلمنا التجربة التاريخية أن التسويف يراكم المشكلات، وأن الثقة تُبنى بالحوار والتفاهم والاحتكام إلى الدستور واحترام الحقوق والوفاء بالالتزامات المتبادلة. فالفيدرالية، في جوهرها الديمقراطي، إطار للشراكة وإدارة التنوع، لا ميدان للتنازع.
ولعل أجمل ما يحمله معرض سيروان باران من دلالات هو أن استعادة الذاكرة لا تعني الارتهان للماضي، وإنما استيعاب دروسه. فالوفاء لمن عانوا من الاستبداد يكون ببناء دولة لا يخشى فيها المواطن على هويته أو حريته أو رزقه، ويجد فيها الجميع وطناً مشتركاً يتسع لتنوعهم ويصون كرامتهم.
لقد رسمت المأساة بالأمس خطاً على الجغرافيا، ولعل مسؤوليتنا اليوم ألا ترسم الخلافات السياسية خطوطاً في وجدان الناس.

بيان رابطة المرأة العراقية بمناسبة حملة الـ 16 يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة

الحماية ليست منّة... تشريعات عادلة وبيئات آمنة من أجل كرامة النساء ومستقبل الوطن



مع انطلاق حملة الـ ١٦ يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة (٢٥ تشرين الثاني – ١٠ كانون الأول)، تؤكد رابطة المرأة العراقية أن استمرار العنف والتمييز ضد النساء والفتيات في العراق لم يعد مجرد ظواهر معزولة، بل هو نتيجة مباشرة لثغرات تشريعية وممارسات تكرس التبعية وتقوض مبدأ المواطنة المتساوية. إن الوفاء بالالتزامات الدستورية والدولية للدولة العراقية، وفي مقدمتها "اتفاقية مناهضة كافة اشكال العنف والتمييز" والقرار الأممي ١٣٢٥، يضع السلطات التشريعية والتنفيذية أمام استحقاق وطني لا يقبل التأجيل، فالخطابات والشعارات لم تعد كافية لحماية النساء ما لم تُترجم إلى إرادة سياسية وتشريعات رادعة.
إننا في الرابطة، وانطلاقاً من مسؤوليتنا الوطنية والحقوقية والمجتمعية، نضع أمام الجهات الرسمية والرأي العام الأولويات العاجلة التالية:
• إصلاح المنظومة القانونية وصون الأسرة: مراجعة التشريعات والتعديلات التي تمس جوهر المساواة والمصلحة الفضلى للطفل والمرأة، وإلغاء النصوص المجحفة التي تمنح الإفلات من العقاب للمعتدين، مقابل الإسراع بتشريع قانون مناهضة العنف الأسري وتوفير ملاذات آمنة للمعنفات.
• بيئات عمل آمنة خالية من الابتزاز: وضع إجراءات صارمة وشفافة لمكافحة التحرش واستغلال النفوذ الوظيفي في المؤسسات الحكومية والخاصة، وضمان آليات حماية للضحايا والمبلغات تمنع الانتقام الوظيفي أو الاجتماعي، وتعزز الاستقلال الاقتصادي للمرأة.
• التصدي للعنف الرقمي وحماية الحريات: سن تشريعات رادعة لجرائم الابتزاز الإلكتروني والعنف الرقمي الذي يستهدف إقصاء النساء وتكميم أصواتهن، وضمان حقهن الأصيل في حرية التعبير والتنظيم والمشاركة الفاعلة في مواقع صنع القرار بعيداً عن الوصاية والتهديد.
• بناء وعي مجتمعي مناهض للعنف: تطوير المناهج التربوية والسياسات الإعلامية لتفكيك الثقافة التمييزية والصور النمطية التي تبرر العنف، ودعم المساحات الآمنة لعمل المدافعات عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.
إن بناء دولة مدنية مستقرة يبدأ من ضمان الأمان والكرامة للنساء داخل المجتمع. فالمساواة وحماية النساء من العنف ليست امتيازاً يُمنح، بل حق أصيل وركيزة أساسية للسلم الأهلي والتنمية المستدامة.

رابطة المرأة العراقية
25 تشرين الثاني 2026

مرضى الكلى يطالبون مجدداً بتوفير الأدوية

تظاهرات تطالب بالتثبيت وصرف الرواتب ومعالجة جفاف الأهوار

بغداد – طريق الشعب

شهدت محافظات البصرة وبغداد والمثنى وميسان احتجاجات شعبية ومطالبات خدمية ومعيشية، إذ طالب خريجو البصرة ومتعاقدو التربية بالتعيين وصرف المستحقات المالية، فيما احتج متعاقدو بغداد للمطالبة بالتثبيت وزيادة الرواتب، ونظم مرضى زراعة الكلى في المثنى وقفة احتجاجية للمطالبة بتوفير أدويتهم، بينما لوّح سكان أهوار ميسان بالتظاهر احتجاجاً على استمرار الجفاف وشح المياه.



تظاهرتان في البصرة

شهدت محافظة البصرة تظاهرتين أمام مبنى ديوان المحافظة، شارك فيهما مئات الخريجين القدامى ومتعاقدو التربية، للمطالبة بتوفير فرص التعيين الحكومي وصرف المستحقات المالية المتأخرة، فيما أقدم المحتجون على إغلاق مبنى الديوان بالكامل، احتجاجاً على عدم الاستجابة لمطالبهم.
وقال ممثل تظاهرة الخريجين القدامى، نواف التميمي، إن "أكثر من ١٧ ألف خريج يواصلون المطالبة بحقوقهم"، موضحاً أن التظاهرة هي الثامنة عشرة، وتهدف إلى شمولهم بالدرجات الوظيفية ضمن عقود التربية والكهرباء والماء، فضلاً عن بقية الدوائر والملفات الوظيفية التي وُزعت مؤخراً، بعد سنوات طويلة من الانتظار دون الحصول على فرص عمل حكومية.
وأضاف أن "الخريجين يعترضون على آلية توزيع الدرجات الوظيفية"، مشيراً إلى وجود شبهات محاباة ومحسوبية في اختيار بعض الأسماء، فضلاً عن تعيين نحو ٤٠٠ خريج فقط، رغم وجود آلاف من أصحاب الشهادات الذين ينتظرون فرصتهم منذ سنوات.
وطالب الحكومة المحلية بتنفيذ وعودها السابقة باستيعاب الخريجين القدامى ضمن الشواغر الوظيفية الأخيرة، وضمان توزيع الفرص بصورة عادلة.
وفي تظاهرة أخرى، قال ممثل متعاقدي التربية، علي المحمداوي، إن "المئات نظموا احتجاجاً للمطالبة بصرف رواتبهم المتأخرة منذ أكثر من خمسة أشهر، رغم استمرارهم في الدوام الرسمي وأداء مهامهم التعليمية داخل المدارس، والمساهمة في سد النقص في الملاكات التدريسية".
وأشار إلى أن تأخر المستحقات يفاقم الأعباء المعيشية للمتعاقدين، في ظل عدم التوصل إلى حلول رغم المطالبات المتكررة، ما دفعهم إلى إغلاق مبنى الديوان للضغط باتجاه حسم الملف.

متعاقدو بغداد

وفي بغداد، تظاهر آلاف المتعاقدين ضمن ملحق تربية الرصافة الثالثة، أمام المنطقة الخضراء، مطالبين بالإسراع في إقرار الموازنة وتثبيتهم على الملاك الدائم بعد إكمال ثلاث سنوات من الخدمة، فضلاً عن زيادة رواتبهم البالغة ٢٨٠ ألف دينار، وصرف المستحقات المتأخرة لعدد منهم منذ نحو عامين.
وانطلقت التظاهرة من ساحة التحرير، وعبرت جسر الجمهورية باتجاه ساحة الشواف. وأكد المحتجون استمرارهم في التظاهر ومقاطعة الدوام في المدارس لحين الاستجابة لمطالبهم، ملوحين بمزيد من التصعيد. وأشاروا إلى أن تدني الرواتب وعدم كفايتها لتغطية نفقات المعيشة وإيجارات السكن دفعا عدداً من الكوادر التدريسية إلى العمل في مهن شاقة، بينها البناء وقيادة عربات التكتك، لتأمين احتياجات عائلاتهم.
وقالت المتظاهرة إيمان نجم إن "تأجيل إقرار الموازنة أكثر من سبع مرات يثير التساؤلات"، مؤكدة أن المتعاقدين سيواصلون إضرابهم عن الدوام ولن يعودوا إلى المدارس قبل تحقيق مطالبهم، فيما لا تزال فئة منهم تنتظر رواتبها منذ قرابة عامين.
من جانبه، شدد المتظاهر عباس علي على أن إقرار الموازنة وتثبيت المتعاقدين بعد ثلاث سنوات من الخدمة حق كفله الدستور، متسائلاً عن "إمكانية قبول المسؤولين برواتب شهرية تبلغ ٢٨٠ ألف دينار".
وأكد استمرار التظاهر، محذراً من اللجوء إلى خطوات تصعيدية وإضراب أوسع عن الدوام في حال عدم إقرار الموازنة.

مرضى الكلى مجدداً!

وفي تظاهرة هي الرابعة من نوعها في عدد من المحافظات، نظم عدد من مرضى زراعة الكلى في محافظة المثنى وقفة احتجاجية أمام مبنى دائرة الصحة، للمطالبة بتوفير الأدوية والعلاجات اللازمة لهم.
وقال المشاركون في الوقفة إن "انقطاع هذه الأدوية يشكل خطراً على حالتهم الصحية"، مؤكدين حاجتهم إلى تناولها بصورة مستمرة للحفاظ على الكلى المزروعة وتجنب المضاعفات الصحية، وداعين الجهات المعنية إلى الإسراع في توفير الأدوية وضمان استمرار تجهيزهم بها حفاظاً على سلامتهم.

جفاف أهوار ميسان

وفي محافظة ميسان، عقد سكان أهوار ناحية بني هاشم، جنوب المحافظة، اجتماعاً في أحد مضائف المنطقة، لبحث تداعيات استمرار الجفاف والتمهيد لتنظيم تظاهرات شعبية يشارك فيها أهالي مناطق الأهوار في الجانب الجنوبي الشرقي من المحافظة.
وقال المجتمعون، في بيان مصور، إنهم "يواجهون أزمة الجفاف منذ نحو خمسة أعوام"، وإن معاناتهم التي نقلتها وسائل الإعلام لم تلق استجابة حكومية، رغم ما شهدته هذه السنوات من آمال متكررة بتحسن الأوضاع.
وأضاف البيان أنهم "وصلوا إلى طريق مسدود، ولم يعد أمامهم سوى الاحتجاج للمطالبة بتأمين حصة مائية ثابتة للأهوار التي تمثل مصدراً اقتصادياً ومعيشياً لآلاف العائلات".

مدخرات المواطنين في المصارف الأهلية

مراجعات متكررة ووعود بلا وفاء



بغداد - طريق الشعب

يمضي مشروع الإصلاح المصرفي وسط تباين واضح بين تأكيدات البنك المركزي بشأن الالتزام بالتوقيتات الزمنية المحددة، وتحذيرات خبراء اقتصاديين من بطء التنفيذ واستمرار الاختلالات البنيوية في القطاع المصرفي، بالتزامن مع تفاقم معاناة المودعين في بعض المصارف الأهلية، ولا سيما مصرف الطيف، بسبب أزمة السيولة وتعثر الوصول إلى مدخراتهم.

وتتحدث جهات معنية عن إعادة الهيكلة وتعزيز الامتثال للمعايير الدولية واستعادة الثقة بالنظام المصرفي، فيما يواجه مواطنون صعوبات متزايدة في سحب أموالهم، وسط غياب مواعيد واضحة لصرف الودائع وتباين التعليمات بين الفروع والإدارة العامة.

خطة الاصلاح تسير وفق التوقيتات

من جهته، قال المستشار في البنك المركزي، محمود داغر إن خطة الإصلاح المصرفي تسير وفق توقيتاتها الزمنية المحددة، ولا يوجد أي تعطيل أو تأخير في تنفيذها، موضحاً أن عام ٢٠٢٦ يمثل السنة الأولى من الإصلاح.

واشار في حديثه مع "طريق الشعب"، الى ان خطة الاصلاح بمعاييرها الاربع ومؤشراتها تمتد الى نهاية ٢٠٢٧، مبيناً ان المصارف التي تستوفي كل المعايير بوقت اقل يمكنها اختصار الزمن.

وفي ما يتعلق بودائع المواطنين، أوضح أن ودائع مصرف التنمية موجودة ومؤمّنة بالدينار العراقي ولا تواجه مشكلة.

وبين أن مصرف الطيف يخضع لإجراءات معالجة، موضحا أن جزءاً كبيراً من ودائعه مرتبط بشهادات إيداع مدتها ثلاث سنوات لم يحِن موعد استحقاقها بعد.

وأكد أن البنك المركزي يتخذ إجراءات لمعالجة مشكلة مصرف الطيف، ويعمل بصورة فاعلة على إنهائها، رغم وجود بعض التأخير.

المصارف الأهلية أمام ثلاثة خيارات

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي صفاء الشمري إن خطة الإصلاح المصرفي لم تكتمل بالشكل الصحيح حتى الآن، رغم تحديد البنك المركزي مراحل تنفيذها للفترة من ٢٠٢٦ إلى ٢٠٢٨، والاستعانة بشركة «أوليفر وايمن» لإعداد مسارات إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتطويره.

وأوضح لـ"طريق الشعب"، أن الإصلاح يستهدف إعادة هيكلة القطاع المصرفي، وتعزيز الامتثال للمعايير الدولية، وإعادة الارتباط بالنظام المصرفي العالمي، وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، وتحسين الحوكمة والرقابة، فضلاً عن تفعيل دور المصارف في تمويل التنمية.

وأضاف أن البنك المركزي وضع ثلاثة خيارات أمام المصارف الأهلية، تتمثل في الاستمرار بالعمل بصورة مستقلة بعد استيفاء الشروط، أو الاندماج مع مصارف أخرى لتعزيز الملاءة المالية، أو الخروج من السوق في حال عدم القدرة على استيفاء المتطلبات، مشيراً إلى أن المصارف قدمت الوثائق المطلوبة وفق المسارات التي اختارتها، فيما تتطلب المرحلة التالية تقييم تلك الوثائق.

وبيّن أن العقوبات التي فرضتها وزارة الخزانة الأميركية على عدد من المؤسسات المالية والمصرفية، بينها مصارف بابل وحمورابي والتنمية، أسهمت في إبطاء إجراءات الإصلاح، لافتاً إلى أن التفاهمات التي أُعلن عنها مع وزارة الخزانة الأميركية في ١٨ أيلول ٢٠٢٦ بشأن قنوات المراسلة المصرفية لا تعني انتهاء جميع القيود المرتبطة بالتعامل بالدولار.

وأشار الشمري إلى أن معالجة واقع القطاع المصرفي تتطلب تسريع إصلاح المصارف الحكومية، ووضع جدول زمني لإعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد، ومعالجة القروض المتعثرة وتحسين الحوكمة، إلى جانب تطوير نظام ضمان الودائع وتحديد المسؤوليات المتعلقة بحماية أموال المودعين.

ولفت إلى أن ضعف الإفصاح عن نتائج التقييمات الرقابية، ومحدودية علاقات المراسلة المصرفية مع الخارج، فضلاً عن التحديات المرتبطة بمكافحة غسل الأموال، تمثل عوامل إضافية تعرقل تطور القطاع، مؤكداً أن ما يجري يعكس تباطؤاً في الإصلاح أكثر من كونه إخفاقاً كاملاً.

وشدد على أن نجاح عملية الإصلاح لا يُقاس بمجرد استعادة المصارف علاقاتها الدولية، وانما بقدرتها على تحويل المدخرات إلى استثمارات وتمويل النشاط الاقتصادي، وضمان حقوق المودعين.

وأكد أن الإصلاح المصرفي الفعلي يتطلب الجمع بين الامتثال الدولي والحوكمة وحماية الودائع والتمويل الإنتاجي والاستقرار النقدي، إلى جانب إصلاح المالية العامة، بما يقود إلى اقتصاد أكثر استدامة.

معاناة مستمرة ولا حلول واضحة

الى ذلك، قال علي جاسم، احد المودعين لدى مصرف الطيف، إن معاناة المودعين في المصرف مستمرة، من دون وجود حلول واضحة لأزمة السيولة، مبيناً أن فرع المنصور لم يتمكن من تسليم المودعين أموالهم منذ نحو ٢٠ يوماً، رغم مراجعتهم المتكررة للفرع في أيام مختلفة.

وأضاف أن المودعين باتوا يتلقون الإجابات ذاتها في كل مراجعة، إذ تُحال مطالباتهم إلى الإدارة العامة والوصي، من دون تحديد موعد لصرف أموالهم، متسائلاً عن جدوى وجود إدارات للفروع إذا كانت غير قادرة على معالجة مطالبات زبائنها.

فيما قال مصطفى عبد الله، مودع اخر من محافظة بابل، إن المودعين القادمين من المحافظات يواجهون معاناة مضاعفة بسبب استمرار أزمة السيولة، إذ يضطرون إلى السفر لمسافات طويلة للوصول إلى فروع المصرف في بغداد، ثم يعودون من دون الحصول على أموالهم.

وأوضح أن بعض المودعين من كبار السن والمرضى، ويحتاجون إلى أموالهم لتغطية نفقات العلاج والمعيشة والالتزامات اليومية، مؤكداً أن استمرار هذه الأزمة يحمّل العائلات أعباء إضافية، ومطالباً المصرف بإيجاد آلية لصرف الودائع في المحافظات بدلاً من إجبار المواطنين على مراجعة بغداد.

آلية السحب

واشتكى المودع حيدر كريم من آلية تحديد مبالغ السحب، مشيراً إلى أن المودعين أُبلغوا بإمكانية سحب مليوني دينار كل عشرة أيام، بصرف النظر عن حجم أرصدتهم في المصرف.

وتساءل عن الأسس التي اعتمدها الوصي في وضع هذه السقوف، وكيف يمكن التعامل بالطريقة ذاتها مع مودع يمتلك بضعة ملايين وآخر لديه مئات الملايين، مبيناً أن أموال المودعين ليست منحاً أو مساعدات حتى يحصلوا عليها وفق مبالغ محدودة، بل هي مدخراتهم التي أودعوها لدى المصرف ويطالبون باستردادها.

سعدون محمود، مودع لدى مصرف الطيف، إن استمرار أزمة المصرف من دون توضيحات رسمية وجدول زمني محدد لصرف الودائع أدى إلى تراجع ثقة المودعين بالمؤسسة المصرفية، مبيناً أن كثرة القرارات والتعليمات المتغيرة بشأن السحب زادت من حالة الإرباك، وجعلت الزبائن غير قادرين على معرفة حقوقهم أو المواعيد المحددة للحصول على أموالهم. وطالب الوصي والإدارة العامة بتحمل مسؤولياتهما والإعلان بشفافية عن حجم السيولة المتاحة وآلية توزيعها، ووضع خطة واضحة تضمن حقوق جميع المودعين، بدلاً من تركهم أمام إجابات متباينة بين الفروع والإدارة.

عين على الأحداث

ليس بالإمكان أحسن مما كان!

رصد مراقبون تراجعاً خطيراً في الحصيلة التشريعية للبرمان، الذي أقر ٢١٦ قانوناً في دورته الأولى، ثم ٦٩ قانوناً في دورته الخامسة، فيما لم يقرّ سوى ثلاثة قوانين خلال السنة الأولى من دورته الحالية. ويعود السبب في ذلك إلى الخلاف حول تقاسم الغنائم، وغياب التوافق على التشريعات، والفوضى في إدارة الأعمال. هذا، ويرى الناس أن تلكوءات المجلس تعود إلى طبيعة النظام القائم على المحاصصة، وارتهانه لتفاهمات رؤساء الكتل قبل قيامه بمهامه التشريعية والرقابية، فضلاً عن ضعف مشروعيته بسبب ما شهدته الانتخابات، من أعمال غير قانونية، كالتزوير وشراء الأصوات ونفوذ السلاح المنفلت.

سوق موازية مو سودة!

توقع خبير اقتصادي بقاء سعر الدولار في السوق الموازية أعلى من السعر الرسمي، جراء زيادة الطلب عليه عبر أربعة مسارات، وهي تمويل الاستيراد من إيران، وصعوبة دخول صغار التجار إلى النظام المصرفي، وتأخر الحوالات لدى المصارف المراسلة، وتحويلات العاملين الأجانب. هذا، ويطالب الناس بإجراء إصلاحات تتيح الحصول على الدولار من القنوات الرسمية بسهولة وسرعة وبكلفة أقل وموثوقية أكبر، من خلال تبسيط إجراءات التحويل للمستوردين الحقيقيين، ومنح الأولوية للسلع الأساسية والأدوية والمستلزمات الصناعية، وتعزيز الشفافية، وتفعيل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتجارة الوهمية، وتقليل الاعتماد على الدولار في المعاملات الداخلية.

جعجعة بلا طحين

كشف مرصد العراق الأخضر عن تفاقم أزمة الجفاف بالتزامن مع ارتفاع الاستهلاك الفردي للمياه إلى مستويات عالية (٤٠٣ لتر يوميا)، تنذر ببلوغه ٨ مليارات متر مكعب بحلول ٢٠٣٥، في وقت تستهلك فيه الزراعة بطرق ري تقليدية ما بين ٧٠ و٨٠ في المائة من المياه. هذا، وفيما دعا المختصون إلى اعتماد أساليب ري حديثة، وتقليل الهدر، وإطلاق حملات توعية مجتمعية، حذروا من الاكتفاء بالتصريحات، ومن الاستسلام للشروط التركية في مايسمى بالاتفاق الإطاري حول المياه، الذي ضمن مصالح أنقرة من دون أن يلزمها باطلاقات مائية تغطي احتياجات العراق، وذلك لضعف موقف المفاوض العراقي.

حسافة

أعلنت وزارة التعليم العالي ظهور ٣٢ جامعة عراقية في تصنيف التايمز العالمي للجامعات، بزيادة قدرها ٧ جامعات مقارنة بالعام الماضي. وكشف التصنيف، الذي اعتمد على ١٨ مؤشراً للأداء، عن غياب ٥٢ جامعة عن هذا التقييم أساساً. هذا، وفي الوقت الذي عدّت فيه الجامعة التكنولوجية أفضل جامعة عراقية، بحصولها على ٣٢ نقطة من أصل ١٠٠، يؤكد المختصون أن ظهور أسم الجامعة في التصنيف لا يمنحها امتيازاً، خلافاً لما حاولت الوزارة الإيحاء به في إعلانها المذكور، بل ينبغي أن تحقق نقاطاً كافية لاجتياز معايير للنجاح، وهو ما لم تحققه أي من جامعاتنا حتى الآن.

شعب منهوب

أحال القائد العام للقوات المسلحة ملفات تهريب نفط الشمال للنزاهة، بما في ذلك تدقيق عقود بيع المشتقات النفطية المبرمة بين شركة نفط الشمال وشركة المحور الفضي وغيرها، والتحقق من جميع الكميات المجهّزة، وتدقيق آلية تسليم النفط الخام أو تجهيزه من قبل وزارة النفط إلى مصفيّ بازيان وكار، والتأكد من مطابقة الكميات المجهزة للكميات المستلمة، فضلاً عن صرف رواتب لحراس فضائيين. هذا، وفيما شملت القرارات سحب يد مدراء مهمين في وزارة النفط لإهمالهم وهدرهم للمال العام، تساءل الناس بسخرية وألم عن حجم السرقات التي تعرضت لها بلادنا، إذ كشفت التحقيقات، خلال أسبوعين فقط، عن نهب تريليونات الدنانير.

العراق في الصحافة الدولية

ترجمة وإعداد: طريق الشعب

العراق وصعوبة الإفلات من الضغوط

نشرت مؤسسة الإعلام الدولي الألمانية مقالاً باللغة الأنكليزية للكاتبة كاثرين شاي، تناولت فيه آخر التطورات السياسية في العراق. وذكرت الكاتبة أن شائعات كثيرة ترددت لسنوات بشأن هيمنة فصيل عراقي مسلح، حليف لطهران، على منطقة "جرف الصخر" جنوب العاصمة بغداد، وإغلاقها في وجه القوات الحكومية العراقية ووسائل الإعلام. وأدّعت هذه الشائعات وجود أنشطة غير قانونية في المنطقة، من بينها تصنيع الأسلحة وتهريب النفط، ووجود مخابيء لاحتجاز المختطفين.

خارج سيطرة الدولة

وذكرت الكاتبة أن سيطرة الفصيل المسلح على المنطقة جاءت بعد مشاركته، وبالتعاون مع القوات الحكومية، في تحريرها من الإرهاب، وحمايتها من عودة داعش إلى الهيمنة عليها. وأدى ذلك إلى نزوح ٨٩ ألفاً من سكانها، الذين مُنعوا لاحقاً من العودة اليها، فيما تحولت الناحية إلى منطقة عسكرية بالكامل. ويبدو أن تقريراً استخبارياً أعدته الحكومة، وأتهمت فيه الفصيل بتهريب نفط مملوك للدولة بقيمة مئات الملايين من الدولارات، قد فجّر الموقف بين الطرفين. ورغم رفض الفصيل لهذه الاتهامات، فقد تمكنت الحكومة من "أقناعه" بالانسحاب من الناحية، ربما لتدخل أصدقائه وحلفائه، أو لإدراكه أن الحكومة مصممة على تنفيذ قرارها، الذي حظي بدعم شعبي واسع.

مسار خطير

ونقلت الكاتبة عن مراقبين وصفهم للمواجهة بأنها واحدة من أخطر الصدامات وأكثرها أهمية بين الحكومة العراقية والفصائل المسلحة منذ عقدين. وذكرت الكاتبة أن هذا التوتر جاء نتيجةً تجاذبات سياسية طويلة الأمد في العراق، حيث تجد الدولة نفسها ممزقة بين حلفائها في الولايات المتحدة من جهة، وحلفائها في إيران من جهة أخرى؛ وهما الطرفان اللذان يحظيان بنفوذ واسع في العراق وتُعد علاقاتها بهما بالغة الأهمية.

ويبدو أن الضغوط التي مارستها واشنطن على بغداد قد لعبت دوراً في تحديد رئيس الحكومة شهر حزيران المقبل موعداً لنزع سلاح الجماعات المتحالفة مع إيران داخل البلاد.

وبموجب اتفاق تسوية توصلت إليه جميع الأطراف، دخلت القوات الحكومية إلى "جرف الصخر" يوم الجمعة الماضي، وهو قرار اعتبره المراقبون إيجابياً، رغم أنه قد لا يلبي ما كان يأمله الزيدي، خاصة وأن باحثين وجهوا له انتقادات لأنه نقل السيطرة من الفصيل المسلح وحده إلى قوات الحشد الشعبي التي يرتبط بها الفصيل، على حد زعمهم.

خلاف أم أختلاف؟

وأشارت شاي إلى حدوث انقسامات داخل أجنحة الفصيل المسلح بشأن الإنسحاب من جرف الصخر، بين من يريد نقل السيطرة جزئياً إلى القوات الحكومية، ومن يفضل نقلها الى ألوية الحشد الشعبي حصراً، وكذلك وجود خلافات بين أجنحة الإطار التنسيقي الحاكم بشأن سبل معالجة الأزمة.

ماذا سيحدث بعد ذلك؟

وذكرت الكاتبة أن الولايات المتحدة قد حذرت العراق من أنه قد يُصنف دولة راعية للإرهاب إذا أخفق في الالتزام بالموعد النهائي المحدد لنزع سلاح الفصائل. وأدّعت أن القوات العسكرية يمكنها التفوق على الفصيل المسلح، لكن هذا التفوق سيكون مؤقتاً إذا ما لجأ الفصيل إلى عمليات غير متماثلة أو مارس ضغوطاً سياسية، واستغل شبكات نفوذه داخل مؤسسات الدولة.

ولهذا، قد يفضل رئيس الحكومة إنهاء احتكار الفصيل للمنطقة، مع الإبقاء على قوات الحشد الشعبي فيها، والبدء بإعادة سكانها النازحين اليها، وحماية البنية التحتية النفطية، ووضع الملف الأمني تحت هيكل قيادي حكومي أكثر وضوحاً.

ورأت الكاتبة بأن اكتفاء الحكومة باستبدال فصائل الحشد الشعبي بعضها ببعض، مع احتفاظ كل فصيل بشبكاته الخاصة واستقلاليته، لن يحل المشكلة، وربما لا ترتضيه طهران، التي لن تغفر فرض قرار لا تريده على حلفائها، ولا واشنطن، التي سترى في القرار إعادة توزيع للنفوذ المسلح بدلاً من معالجة المشكلة من جذورها.

وقفة اقتصادية

القوة الشرائية للمواطنين تتآكل باستمرار

إبراهيم المشهداني

تعتبر الأسعار في اي بلد، أداة ناظمة لتوزيع الدخل والإنتاج ولهذا تعمل الدول المتحضرة على وضع الضوابط للحد من الانفلات السعري في السوق مما تسهل على مواطنيها إمكانية الحصول على السلع الضرورية لإدامة حياتها ففي الدول الرأسمالية التي تتبع اقتصاد السوق مثلا تلزم باعة الجملة والمفرد بوضع لائحة الأسعار في مداخل محلات البيع لاطلاع المتسوقين عليها وعلى ضوئها تتخذ قرارات الشراء والبيع على أن تمثل الأسعار المعلنة الحد الاعلى قابلا للتخفيض.

ومن الناحية النظرية فان الأسعار تتحدد بالنقطة التي يلتقي عندها منحنيا العرض والطلب حيث يمثل منحنى الطلب مقدار القوة الشرائية المجموعية (الانفاق العام) للدولة والأفراد والشركات الخاصة ونقصد هنا منحنى الطلب الاستهلاكي والاستثماري اما منحنى العرض فيمثل كمية السلع المعروضة في الأسواق. وما دمنا نتحدث عن القوة الشرائية وهذا هو موضوع جوهري في مناقشة الأسعار لتحديد نصيب الافراد والطبقات من البضائع المعروضة فان ذلك يقودنا إلى كيفية توزيع الثروة على افراد المجتمع وهذه بمجملها موضوعات ينبغي ان تكون محور النقاش على مستوى الدولة والمجتمع. للإجابة عن سؤال محوري هل يتعرض المواطن العراقي وخاصة الطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود للاستغلال الناجم عن جشع التجار؟ وما هي نتائجه المستقبلية؟

ويبدو ان هذا الموضوع لم يعد محصورا في دوائر اختصاص مغلقة منذ عشرات السنين وحتى بعد عام ٢٠٠٣ حينما ارتضت الدولة لنفسها ان تختار اقتصاد السوق كنظام اقتصادي في العراق وفقا للفكر الليبرالي ويا ليتها ففي ظنها عتلات السوق هي التي تحدد مستويات الدخل والإنتاج والأسعار وفقا لنظرية ادم سميث او هكذا قرأوها كما يبدو وبسحرية هذه الآليات تتوزع الثروة بشكل عادل بين المواطنين الذين كانوا يطمحون إلى نظام يرفع عنهم غلة الجوع والفقر والعوز وعلى العكس فقد قرأوها بالمقلوب فكل سعيهم بسياساتهم الاقتصادية عملوا على بناء اقتصاد هجين ومن العسير توصيفه وفقا لكل النظريات.

إن إحدى الظواهر الاقتصادية الماثلة في الاقتصاد العراقي هي التضخم العالي الناشئ عن تدفقات نقدية عالية تطرح سنويا في السوق عبر الإنفاق المالي المتأتي من الموارد النفطية فحولوا بهذه السياسة إلى اقتصاد ريعي او هكذا كان بالأصل وانتقلت ارتداداته إلى الموازنات التشغيلية في الموازنة العامة وفي نفس الوقت يعتمدون تجاريا على سلاسل التوريد لكل شيء من الخارج مما يترتب على ذلك الخضوع لسياسة الإغراق استجابة للسياسة الرأسمالية المعلومة بالإضافة إلى أن السياسات النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي التي تعيد الدولار المتأتي من الموارد النفطية إلى الخارج بدلا من توظيفه في القطاعات الإنتاجية والخدمية المنتجة، وفي آخر هذه الرحلة المتعثرة عملوا على انخفاض سعر الصرف للدينار العراقي ازاء الدولار مما اضعف القوة الشرائية للدينار وبالتالي أدى إلى ارتفاع الأسعار مع غياب الإنتاج المحلي المتهيء للتصدير واختلال الميزان التجاري، وتسبب كحصيلة نهائية إلى الاختلال في توزيع الثروة بين المواطنين وهكذا تتولد بنية اجتماعية مضطربة تعكس تناسل طبقات بيروقراطية فاسدة وطبقات طفيلية نهابة وطبقة كإمبراطورية تقابلها طبقات فقيرة تحت خط الفقر وعلى جانبيه وطبقة متوسطة بالكاد توفر لنفسها السلع الاساسية.

إن ترك الأسعار عائمة في السوق في ظل فوضى الاقتصاد والتجارة والعمالة المرتفعة سيظل العراق بوابة لإعصار اجتماعي يصعب إن لم نقل يستحيل السيطرة عليه ما لم تعد الدولة النظر بسياستها الاقتصادية الراهنة والبحث الجاد عن مخارج للفوارق الطبقية المستفحلة في المجتمع على أساس واقعي بعيد عن النظريات المستوردة، من خلال تفعيل المجلس الاقتصادي الذي يظم وزراء الاختصاص والكوادر الاقتصادية من الخبراء والأكاديميين والمكاتب التخصصية في منظمات المجتمع المدني الذي شكل مؤخرا بعيدا عن الانتقائية وإعطائه صلاحيات تمكنه من رسم السياسات الاقتصادية على ضوء الواقع والحاجة ويتولى متابعة الانتاج والتوزيع وبناء جهاز لمراقبة الأسعار ووضع التشريعات الناظمة لأعمال هذا المجلس وصلاحياته، وبدون ذلك لا جدوى من زيادات رواتب الموظفين والرواتب التقاعدية فقط التي تلتهمها الأسعار العالية.

الضرائب والجبايات إيرادات ضائعة وفساد متنامٍ

ضرغام اللامي

تمثل الضرائب والجبايات موردا مهما لخزينة الدولة إلا أن المبالغة في تقديرها وفرض مبالغ لا تتناسب مع دخول أصحاب المهن والمعامل الصغيرة تثير تساؤلات حول عدالة سياسة التحصيل ونتائجها. فبدلا من تعزيز إيرادات الدولة قد تدفع هذه الأعباء بعض المكلفين إلى اللجوء للرشوة لتقليل ما يفرض عليهم في وقت تتداخل فيه إجراءات الجباية مع الأغلاق والضغط الأمني بما يفتح أبوابا للفساد ويضر بالنشاط الاقتصادي.

حق الدولة وقدرة المواطن

لا خلاف على حق الدولة في تحصيل الضرائب والرسوم البلدية لكن هذا الحق ينبغي أن يقابله نظام عادل في تقدير ألمبالغ المستحقة يأخذ بنظر الاعتبار طبيعة النشاط التجاري وحجمه ومستوى الدخل والأرباح الفعلية فمن غير المنطقي فرض أعباء مالية متقاربة على أنشطة تختلف في حجمها و إمكاناتها أو تحويل الجباية الى التزام يفوق القدرة المالية لأصحاب المهن والمشروعات الصغيرة فالغاية من الضرائب ليست استنزاف المكلفين وإنما تنظيم الإيرادات وتعزيز موارد الدولة من دون الأضرار بالحركة الاقتصادية أو تهديد مصادر رزق المواطنين.

أين تذهب أموال المواطن؟

لا تنتهي مسؤولية الجهات المعنية عند تحصيل الضرائب والرسوم بل تمتد إلى ضمان توجيه الإيرادات وفق الأغراض القانونية المخصصة لها وتحويلها إلى خدمات ملموسة وفي مقدمتها النظافة ورفع النفايات وصيانة الطرق والأرصفة وشبكات تصريف المياه والإنارة العامة. غير أن مستوى الخدمات المقدمة في كثير من المناطق لا يرتقي من حيث الأداء والخدمة إلى ما يعادل ربع قيمة الضرائب والرسوم المفروضة على المواطنين الأمر الذي يكشف فجوة واضحة بين حجم الأعباء المالية ومستوى الخدمات المتحققة فمن حق المواطن الذي يطالب بتسديد الرسوم أن يرى انعكاس ذلك على الواقع الخدمي وأن تتوافر له الشفافية بشأن أوجه إنفاق الأموال المستحصلة.

المبالغة في التقدير بوابة للرشوة وخسارة الإيرادات

عندما تتجاوز الضرائب والجبايات القدرة المالية لأصحاب الأنشطة الصغيرة وتغيب المعايير الواضحة في تقديرها يجد بعض المواطنين أنفسهم أمام خيار صعب بين تسديد مبالغ تفوق إمكاناتهم أو البحث عن وسيلة لتقليلها. وقد يلجأ بعضهم إلى دفع الرشوة لموظف التحصيل باعتبارها أقل كلفة من المبلغ المفروض عليه.

وهنا تتحول الجباية من مورد لخزينة الدولة إلى فرصة لتحقيق منافع شخصية غير مشروعة فتخسر الدولة جزءا من إيراداتها المستحقة فيما تتسع دائرة الفساد وتترسخ ثقافة تجاوز القانون بدل من الالتزام به وبذلك لا تقتصر الأضرار على أنتشار الرشوة بل تمتد إلى إضعاف كفاءة النظام المالي والإداري للدولة.

إنفاذ القانون والضغط على المواطنين

تتسع دائرة المسؤولية لتشمل دور وزارة الداخلية في مرافقة فرق الجباية وتنفيذ إجراءات إغلاق المحال التجارية والمعامل الصغيرة بسبب عدم تسديد المبالغ المفروضة عليها فبدلا من منح أصحاب هذه الأنشطة فرصة للاعتراض ومراجعة التقديرات المالية يجدون أنفسهم أمام إجراءات قد تهدد مصادر رزقهم وتجبرهم على القبول بالأمر الواقع.

إن دور المؤسسة الأمنية يجب أن يبقى محصورا في حماية المواطنين وإنفاذ القانون لا أن يتحول وجودها إلى وسيلة ضغط لتحصيل مبالغ قد تكون محل خلاف فاحترام القانون يقتضي حماية حقوق المواطن أيضا وضمان عدم استخدام الإجراءات الأمنية غطاء لممارسات تفتح الباب أمام الابتزاز والفساد.

تراجع الثقة بالمؤسسات

لا تقتصر نتائج المبالغة في الضرائب والجبايات على الأعباء التي يتحملها أصحاب الأنشطة التجارية والمهنية بل تمتد إلى الاقتصاد المحلي برمته إذ تسهم في أضعاف المشروعات الصغيرة وتهديد استمراريتها وترفع من تكاليف العمل الإنتاج بما قد يعكس على أسعار السلع والخدمات كما أن ضياع الإيرادات المستحقة بسبب الرشوة والتلاعب بالتقديرات يحرم حزينة الدولة من موارد مهمة في حين يؤدي انتشار هذه الممارسات إلى تراجع ثقة المواطن بالمؤسسات الحكومية ويعزز شعوره بأن الالتزام بالقانون قد يكون أكثر كلفة من الالتفاف عليه.

عدالة التخمين ونزاهة التحصيل

إن معالجة هذه الإشكالية تتطلب مراجعة أسس تقدير الضرائب والرسوم البلدية بما تناسبها مع حجم النشاط والدخل الفعلي للمواطن ووضع معايير واضحة وموحدة تمنع الاجتهاد والتقديرات المجحفة كما يقتضي توفير آليات سريعة و فعالة للاعتراض وتعزيز الرقابة على موظفي التحصيل ومحاسبة المتورطين في الرشوة والابتزاز إلى جانب ضبط دور الأجهزة الأمنية بما يضمن تطبيق القانون دون المساس بحقوق المواطنين فزيادة الإيرادات لا تتحقق برفع سقف الضرائب والجباية وحده وإنما ببناء منظومة عادلة وشفافة تكسب ثقة المكلف وتحمي المال العام وتدعم استمرارية النشاط الاقتصادي.

فحين تصبح الضرائب عبئا يدفع إلى الرشوة وتتحول إجراءات الجباية إلى وسيلة ضغط على اصحاب المهن فإن الخلل لا يكون في المواطن وحده بل في منظومة تحتاج إلى مراجعة جادة.

فالإصلاح الحقيقي يبدأ بإنصاف المكلف ومحاسبة المتجاوز وضمان أن تذهب إيرادات الدولة إلى خزائنها لا إلى جيوب الفاسدين.

الدينار الرقمي بين سيادة الدولة وحقوق الناس

ماذا يتعلم العراق من التجارب العالمية؟

نوري حمدان

لم يعد الحديث عن الدينار الرقمي العراقي مجرد فكرة تقنية. فقد أكد المستشار المالي لرئيس الوزراء مظهر محمد صالح أهمية التوجه نحو إصداره، فيما سبق للبنك المركزي العراقي أن أعلن أن المشروع قيد التنفيذ، مع حاجته إلى الوقت والبنية التحتية اللازمة. وفي المقابل، ظهر مقترح بحثي باسم "السومري الرقمي" لتسوية بعض المعاملات الحكومية. لكن هذه التطورات لا تعني أن موعد الإطلاق حُدد، أو أن الدولة تبنت تفاصيل ذلك المقترح.

هنا يبدأ السؤال الذي ينبغي أن يسبق الاحتفاء بالمشروع: كيف يصدر العراق شكلاً رقمياً من عملته الوطنية، من دون أن يضعف ثقة الناس أو يعرّض أموالهم وبياناتهم للخطر؟ فالدينار الرقمي قد يعزز السيادة النقدية وكفاءة المدفوعات، لكنه لا يحقق ذلك بمجرد تحويل الرصيد إلى شاشة هاتف. معيار نجاحه هو أن يكون آمناً، متاحاً، مفهوماً للمواطن، ومقيداً بقانون يحمي حقوقه.

ما الدينار الرقمي؟

الدينار الرقمي المقصود هنا هو التزام مالي يصدره البنك المركزي ويكون مقوّماً بالدينار، ويُتاح بصيغة رقمية. وهذا يختلف عن بطاقة مصرفية أو محفظة هاتف تستخدم رصيداً لدى مصرف أو شركة دفع. كما أنه لا يعني إلغاء الأوراق النقدية، ولا إصدار عملة جديدة بقيمة مختلفة، ولا معالجة تلقائية للعجز المالي. وقد وصف مظهر محمد صالح المشروع بأنه امتداد رقمي للعملة الوطنية، لا إصدار نقدي إضافي.

ويحمل هذا التمييز أثراً عملياً: فالمحفظة المصرفية تمثل مطالبة على المصرف أو مزود الخدمة، بينما تكون العملة الرقمية للبنك المركزي مطالبة مباشرة على السلطة النقدية، وفق التصميم القانوني الذي يُعتمد. لذلك لا تكفي تسمية المنتج "ديناراً إلكترونياً"؛ يجب أن يوضح القانون من يتحمل الالتزام، وكيف تُسترد الأموال، وماذا يحدث عند ضياع الهاتف أو تعطل المنصة أو إفلاس وسيط الدفع.

مكاسب محتملة وحدود لا ينبغي تجاهلها

إذا صُمم المشروع جيداً، فقد يقلل كلفة بعض المدفوعات والتحويلات، ويسهّل وصول الإعانات والرواتب، ويتيح تسوية أسرع للمعاملات الحكومية والتجارية. وقد يساعد على نقل جزء من التداول النقدي إلى قنوات رسمية، بما يحسّن المعلومات المتاحة لصانع السياسة ويحد من بعض أشكال التسرب المالي.

لكن تحويل المدفوعات إلى مسارات رقمية لا يخلق بذاته موارد حكومية جديدة، ولا يضمن انتقال الأموال المخزونة نقداً إلى المصارف، ولا ينتج ائتماناً منتجاً من تلقاء نفسه. ذلك يتوقف على ثقة المودعين بالمصارف، وجودة الخدمات، وقوة الرقابة، واستعداد التجار لقبول الوسيلة الجديدة. وإذا أجبر المواطن على استخدامها قبل حل أعطال الدفع والرسوم ومشكلات الاتصال، فقد تصبح أداة إضافية للعبء بدلاً من أن توسّع الشمول المالي.

كما أن تتبع المعاملات يثير مسألة حساسة: الشفافية المطلوبة لمراقبة المال العام يجب ألا تتحول إلى كشف غير متناسب لحياة الأفراد. مكافحة غسل الأموال والتهرب لا تعني أن تكون كل تفاصيل مشتريات المواطن متاحة لكل جهة حكومية. ينبغي أن يحدد القانون البيانات التي تُجمع، والجهات التي تستطيع الاطلاع عليها، وأسباب ذلك، ومدد الاحتفاظ بها، وسبل الاعتراض والتعويض عند إساءة الاستخدام أو الاختراق.

ثلاث تجارب بشروط

جزر البهاما: الوصول والأمن والخصوصية.. أطلقت جزر البهاما عملتها الرقمية "ساند دولار" تدريجياً في ٢٠٢٠، مع مراعاة مجتمعات بعيدة لا تصل إليها الخدمات المصرفية بسهولة. واعتمد البنك المركزي مستويات مختلفة للمحافظ: محفظة بسيطة للمدفوعات الصغيرة بقيود أقل ومتطلبات فتح أخف، وحسابات شخصية وتجارية تتطلب تدقيقاً أكبر وحدوداً أعلى. كما اشترط تقييمات للأمن السيبراني على المؤسسات المشاركة، وربط العملة الرقمية بخدمات الوسطاء الماليين.

والدرس للعراق أن الشمول لا يتحقق بمنح الناس تطبيقاً واحداً فحسب؛ بل يحتاج إلى درجات مناسبة من التحقق، وقنوات متعددة للوصول، وأمن تقني مفحوص. وتوضح تجربة البهاما أيضاً أن الخصوصية ليست مرادفة للسرية المطلقة: فالبنك المركزي شدد على حماية البيانات والتشفير، مع الإقرار بأن النظام لا يكرر مجهولية النقد الورقي، ويظل خاضعاً لضوابط مكافحة غسل الأموال.

منطقة اليورو: حماية الخصوصية ودور المصارف.. حتى ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢٦، لا يزال اليورو الرقمي في مرحلة التشريع والإعداد ولم يُحسم قرار إصداره؛ ويستهدف البنك المركزي الأوروبي بدء تجربة تشغيلية في النصف الثاني من ٢٠٢٧، على أن يكون الإصدار الأول المحتمل في ٢٠٢٩ مشروطاً بإقرار التشريع. ويطرح البنك المركزي الأوروبي تصميماً يجعل مقدم خدمة الدفع يتعامل مع بيانات العميل، بينما تُستخدم معرفات مستعارة في التسوية بحيث لا يستطيع البنك المركزي ربط المعاملة بهوية فرد بعينه. كما يعمل التصميم على مدفوعات دون اتصال بالإنترنت بخصوصية أقرب إلى النقد.

وتعالج أوروبا كذلك مخاوف انتقال الودائع من المصارف التجارية إلى العملة الرقمية عبر حدود للحيازة، وربط المحفظة بالحساب المصرفي بحيث يمكن تغطية المدفوعات الأكبر من الحساب أو إعادة الفوائض إليه. هذا توازن بين سهولة الاستخدام والحفاظ على قدرة المصارف على تمويل الاقتصاد. والدرس للعراق هو ألا يُترك أثر الدينار الرقمي على الودائع والائتمان للتخمين؛ بل يجب نمذجته قبل الإطلاق، وتحديد سقوف التحويل والحيازة بناءً على بيانات المصارف العراقية.

نيجيريا: الإصدار لا يكفي لصنع الاستخدام.. أطلقت نيجيريا "الإي نايرا" في ٢٠٢١، لكن دراسة لصندوق النقد الدولي بعد عام من الإطلاق وصفت تبني الجمهور بأنه محدود، وأشارت إلى أهمية كسر ضعف آثار الشبكة وتوضيح علاقة العملة الرقمية بخدمات الأموال عبر الهاتف. كما أشار تقرير للصندوق في ٢٠٢٥ إلى محدودية قبول التجار ووجود بدائل مألوفة أسهل استخداماً. والخلاصة أن قبول السوق والفائدة الملموسة للمستخدم عاملان حاسمان في الاستخدام.

هذه التجربة تحذر من التعامل مع الإعلان الرسمي بوصفه دليلاً على نجاح المشروع. يحتاج المستخدم إلى سبب عملي يفضّل من أجله الدينار الرقمي: رسوم أقل، تحويل أسرع، قبول واسع، حماية عند الاحتيال، أو خدمة لا يوفرها البديل الحالي. إن لم يشعر التاجر والمواطن بفائدة مباشرة، قد تبقى المحافظ مفتوحة لكن خاملة.

من الفكرة إلى التطبيق

أولاً، إطار قانوني واضح يثبت التكافؤ بين الدينار الرقمي والنقدي، ويصون حق المواطن في استخدام النقد الورقي، ويحدد مسؤولية البنك المركزي والمصارف وشركات الدفع. ويجب أن يتضمن قواعد للخصوصية، وحماية المستهلك، والتظلم والتعويض، والتدقيق المستقل، والإبلاغ عن الاختراقات.

ثانياً، تصميم يحمي الناس من الإقصاء: مدفوعات دون اتصال أو بدائل عند انقطاع الشبكة، واجهات بسيطة، منافذ مساعدة، وإتاحة الخدمة لمن لا يملكون هاتفاً حديثاً أو حساباً مصرفياً. فالبنية الرقمية في العراق ليست متساوية بين المحافظات والمناطق، ولا يصح أن يصبح ضعف الاتصال سبباً لتعطيل الراتب أو المعاملة الأساسية.

ثالثاً، حماية الأمن السيبراني واستمرارية الخدمة، لا عند البنك المركزي وحده بل لدى كل مصرف ومزود محفظة متصل بالنظام. ينبغي إجراء اختبارات اختراق وتقييم مخاطر دوري، ووضع خطة لاستعادة الخدمة، وتحديد مسؤولية الخسائر في حالات الاحتيال أو السرقة الرقمية.

رابعاً، حماية دور المصارف في التمويل. فإذا انتقلت أرصدة كبيرة من ودائع المصارف التجارية إلى أرصدة مباشرة لدى البنك المركزي، فقد تتأثر قدرة المصارف على الإقراض. ويمكن تخفيف ذلك تدريجياً بسقوف حيازة، وبربط المحافظ بالحسابات، وباختبار أثر التصميم على الودائع والائتمان قبل تعميمه.

وأخيراً، ينبغي أن يبدأ المشروع بتجربة محدودة وطوعية، لا بتعميم فوري ولا بربط الخدمات الأساسية بقبول رقمي إلزامي. يمكن اختبار تسويات حكومية أو مدفوعات محددة مع قياس عدد المستخدمين النشطين، ونسبة نجاح العمليات، وكلفة الرسوم، وتغطية التجار، والشكاوى والاحتيال، وأثر التجربة في ودائع المصارف. ثم تُنشر النتائج ويُعدّل التصميم قبل التوسع.

السيادة الرقمية تُقاس بالضمانات

يمتلك العراق مصلحة واضحة في بناء بنية دفع وطنية تقلل الاعتماد على قنوات خارجية وتزيد كفاءة تداول الدينار. لكن السيادة النقدية لا تعني أن تكون للدولة قدرة أكبر على رؤية كل معاملة؛ إنها تعني أيضاً أن يمتلك المواطن وسيلة دفع موثوقة، وأن تبقى بياناته محمية، وأن يعرف حقوقه، وأن يستمر النظام وقت الأزمات.

تقدم التجارب العالمية ثلاثة تنبيهات متكاملة: البهاما تبرز أهمية الوصول والأمن والخصوصية؛ أوروبا تضع حماية البيانات واستقرار المصارف ضمن التصميم منذ البداية؛ ونيجيريا تذكر بأن الاستخدام لا يُفرض بمجرد الإصدار، بل يُكتسب بفائدة واضحة وثقة وقبول واسع.

لذلك، لا ينبغي أن يكون السؤال العراقي: متى نطلق الدينار الرقمي؟ بل: ما الضمانات التي تجعل المواطن يختاره؟ إذا سبقت الحمايةُ الإطلاقَ، وأُشركت المصارف والتجار والمستخدمون في الاختبار، فقد يصبح الدينار الرقمي أداة لتحديث الاقتصاد وتعزيز سيادته. أما إذا طُرح قبل بناء الثقة والقانون والبنية التحتية، فقد يضيف واجهة رقمية إلى مشكلات قديمة، ويجعل كلفة التحول تقع على الناس قبل أن تظهر ثماره.

مطاعم شهيرة أُغلقت وأجور الكادحين قُلّصت

نيران الدولار والضرائب تلتهم قوت الموصليين

الموصل – عبد الله عمر



لم تعد أزمة تذبذب سعر صرف الدولار وارتفاع تكاليف المعيشة في مدينة الموصل مجرد أرقام تُتداول في نشرات الأخبار الاقتصادية، إنما تحولت إلى شبح يهدد أرزاق مئات العائلات، بعد أن أجبرت الضغوط المالية ثلاثة من أفخم وأعرق المطاعم في المدينة، اشتهرت بإتقان الأكلات التراثية والمشويات، على إغلاق أبوابها أخيرا، وسط مخاوف حقيقية من موجة إغلاقات أوسع تطال قطاعات مختلفة في الأسواق المحلية.

وتأتي هذه التداعيات نتيجة زيادة سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي واستمرار الفجوة بين السعر الرسمي والموازي في السوق، ما ألقى بظلاله الثقيلة على أسعار المواد الأولية المستوردة. إذ بات أصحاب المشاريع الخدمية والتجارية، وفي مقدمتها المطاعم، يواجهون معادلة صعبة تتمثل في ارتفاع كلف التشغيل واللحوم والمواد الغذائية المقوّمة فعليا بسعر السوق الموازية، مقابل تراجع القدرة الشرائية للمواطن، الذي بات يضع الكماليات وارتياد المطاعم في آخر سلم أولوياته.

وإلى جانب تقلبات سعر الصرف، يشكو أصحاب مشاريع تجارية وخدمية في الموصل ونينوى بعامة، من تصاعد الأعباء الضريبية والرسوم البلدية والخدمية، التي تُفرض دون مراعاة لحالة الركود وتراجع المبيعات في الأسواق. ويؤكد عاملون في هذا القطاع أن تشديد الجباية وتعدد الرسوم، بالتزامن مع ارتفاع كلف الطاقة والمواد الأولية، يضاعف من الضغوط التشغيلية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويدفع بالعديد منها نحو حافة التعثر أو الإغلاق القسري، فضلا عن تخفيض أجور العمال أو تسريح بعضهم.

معادلة خاسرة: تكاليف بالدولار وبيع بالدينار

يعيش أصحاب المطاعم والمعامل الغذائية في نينوى حالة من الاستنزاف اليومي نتيجة الفجوة المتسعة بين كلفة المواد الأولية وسعر البيع للمستهلك الذي تراجعت قدرته الشرائية بشكل حاد.

وفي شهادة لافتة تعكس عمق الأزمة، روى سعد عامر، وهو صاحب معمل ومعرضين لصناعة وبيع الحلويات في نينوى، تفاصيل معاناته اليومية منذ مطلع العام الحالي. إذ كتب في تدوينة نشرها على صفحته الشخصية في "فيسبوك": "نحن نجرّ اليوم بيومه بالكاد لنغطي الإيجارات ورواتب العمال والكهرباء والضرائب والرسوم التي لا ترحم. في الشهرين الأخيرين، وبعد أزمة سعر الصرف، صرنا ندفع من جيبنا الخاص لسد الالتزامات، بل ونخرج في نهاية بعض الأسابيع مدينين فوق التعب والجهد".

ولفت عامر إلى المعضلة الأكبر التي تواجه أصحاب العمل: "مادة أولية كنت أشتريها بـ ٢٢ ألف دينار قفز سعرها إلى ٥٠ ألف دينار خلال شهرين أو ثلاثة، ومع ذلك أجد نفسي مجبراً على البيع بالسعر القديم نفسه، ومستحيل أن أقلل من الجودة كي لا أخسر ثقة الزبون"، مضيفا أنه "وصلت إلى مرحلة أفكر فيها جدياً بإغلاق المشروع وبيع المعدات والجلوس في المنزل، لأن العمل تحول إلى جهد بلا مردود".

العمال في عين العاصفة: تسريح وتخفيض لليوميات

لم تتوقف ارتدادات الأزمة عند أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين، بل انتقلت مباشرة إلى الحلقة الأضعف في السوق وهم العمال ذوو الأجور اليومية.

ويؤكد ياسين محمد، الذي يعمل في أحد مطاعم الموصل، أن الأزمة بلغت مرحلة خطيرة للغاية، موضحاً لـ"طريق الشعب" أن "الأوضاع الاقتصادية وتقلبات الدولار جعلت أصحاب المطاعم والمستثمرين يعملون بالكاد دون هامش ربح حقيقي. فالكثير من المطاعم اضطرت لتقليص أعداد عمالها لتقليل النفقات، والأخطر من ذلك أن موجة التقشف طالت حتى الأجور واليوميات التي تم تخفيضها".

ويضيف محمد أن ارتفاع مصاريف التشغيل الثابتة، من أجور الكهرباء والمولدات، مروراً بالجباية والضرائب، وصولاً إلى غلاء المواد الغذائية، وضع أصحاب المطاعم بين مطرقة الخسارة وسندان الإغلاق، ما ينعكس سلباً على استقرار العاملين الذين يعيلون أسراً كاملة.

غياب المراعاة ومخاوف من "تأثير الدومينو"

يتفق العاملون في السوق الموصلي على أن غياب المرونة من الجهات المعنية يزيد من تعقيد المشهد. فلا الإجراءات الحكومية والضريبية تراعي ركود السوق المحلي، ولا أصحاب العقارات يبدون استعداداً لتخفيض بدلات الإيجار المرتفعة، فضلاً عن تقلبات أسعار التجار وحلقات التوزيع.

ويختم سعد عامر تدوينته بتساؤل مرير يعبر عن لسان حال الكثيرين في نينوى: "إذا كان هذا هو حال معمل ومعارض قائمة وتجهّز السوق، فكيف هو حال الشاب الذي بدأ للتو بمشروع صغير أو بسطة يعتاش منها؟".

ويضع هذا التساؤل الجهات الاقتصادية والحكومية أمام مسؤولياتها لمعالجة الأزمة، قبل أن تتسع دائرة الإغلاقات وتفقد أسواق الموصل حيويتها وفرص العمل فيها.

في سهل نينوى

90 فريقا رياضيا يُطالبون بإنشاء ملاعب

متابعة – طريق الشعب

تواجه الحركة الرياضية في سهل نينوى تحديات متزايدة بسبب نقص الملاعب والمنشآت المتخصصة وضعف الدعم المقدم للفرق الشعبية واللاعبين، رغم ما تمتلكه المنطقة من طاقات شبابية ومواهب واعدة قادرة على تحقيق حضور مميز في البطولات المحلية والوطنية.

وفي ظل هذه الظروف، جدد رياضيون ومدربون وممثلو فرق كرة قدم شعبية، مطالباتهم الجهات الحكومية والرياضية المعنية، بإنشاء ملاعب نظامية وتوفير المستلزمات الأساسية للأنشطة الرياضية، مؤكدين في حديث صحفي أن غياب البنية التحتية المناسبة حرم مئات الشباب من فرص تطوير مهاراتهم وإبراز قدراتهم.

وقال رئيس اللجنة الشبابية في سهل نينوى، سهيل حازم، إن "المنطقة تضم أكثر من ٩٠ فريقاً رياضياً، لكنها تفتقر إلى الملاعب الحكومية التي يمكن أن تحتضن تدريبات الفرق ومبارياتها"، داعياً الحكومة المحلية إلى "إنشاء ملعب أو ملعبين على الأقل في مناطق النمرود وسهل نينوى أو في قرية عمركان، بما يسهم في تنظيم الدوريات والبطولات وتوفير بيئة رياضية مناسبة للشباب".

من جانبه، قال رئيس "لجنة الأسوار للفرق الرياضية" في سهل نينوى، غازي أبو فيصل، إن "المنطقة تمتلك أعداداً كبيرة من اللاعبين والمواهب القادرة على الوصول إلى الأندية الرياضية، إلا أن غياب الملاعب النظامية يدفع الفرق إلى ممارسة أنشطتها في الساحات الترابية".

وفي السياق، أفاد مدرب الفرق الشعبية، أبو كرم، أن الرياضيين يعانون نقصاً واضحاً في الدعم والإمكانات، إلى جانب غياب الملاعب والصالات الرياضية، داعياً الجهات المعنية إلى إنشاء بنى تحتية تحتضن الطاقات الشبابية وتوفر المساحات اللازمة لإقامة البطولات والفعاليات الرياضية.

المواشي تصول وتجول في شوارع الغزالية

متابعة – طريق الشعب

اشتكى عدد من أهالي منطقة الغزالية غربي بغداد، من تفاقم ظاهرة الرعي العشوائي وتجول قطعان الأبقار والأغنام بأعداد كبيرة داخل الأزقة السكنية والحدائق العامة، مطالبين أمانة العاصمة ودائرة بلدية المنصور بالتدخل العاجل لإنهاء هذه المخالفات ورفع الحظائر المتجاوزة.

وأوضح الأهالي في شكوى تداولتها صفحات على مواقع التواصل، أن قطعان الماشية تدخل إلى الحي من مناطق مجاورة، وتنتشر بشكل يومي في الشوارع الحيوية، ومنها "شارع المرور"، فضلا عن دخولها إلى الحدائق العامة وحدائق المنازل وتسببها في إتلاف المساحات الخضراء.

كما أشاروا إلى وجود حظائر مواشٍ متجاوزة تعيق حركة السير وتغلق مسار طريقٍ حيوي يمتد من المرور باتجاه "محطة وقود جنينة الغزالية" وصولا إلى الطريق السريع المتجه إلى قضاء أبو غريب.

وحذّر الأهالي من المخاطر المرورية والاجتماعية المترتبة على تجول الماشية السائبة وسط الطرقات، لافتين إلى تسببها في حوادث اصطدام متكررة تنتهي بنزاعات ومطالبات مالية وعشائرية يتحملها السائقون، كان آخرها تغريم أحد المواطنين مبلغ ٧٥٠ ألف دينار إثر اصطدام مركبته برأس غنم سائب في أحد شوارع المنطقة.

ودعوا الجهات البلدية والأمنية المعنية إلى تطبيق القوانين الخاصة بمنع تربية المواشي داخل الأحياء السكنية وإزالة التجاوزات المعيقة للطرق، حفاظا على سلامة المواطنين والمظهر الحضاري للمنطقة.

أزمة تعليم في قضاء الحر

غياب التخصيصات يحكم على التلاميذ بالدراسة في كرفانات

متابعة – طريق الشعب

أفاد قائم مقام قضاء الحر غربي كربلاء، بأن غياب التخصيصات المالية وضع تحديات كبيرة أمام القطاع التعليمي، أبرزها نقص المباني المدرسية، الأمر الذي اضطر مديرية التربية إلى الاعتماد على المدارس الكرفانية والدوام الثنائي والثلاثي.

وأشار القائم مقام المهندس محمد جاسم الطيار، في حديث صحفي، إلى أن "ما يؤسف له، هو أن الحال وصل إلى عدم توفر مبالغ لصيانة المدارس، فضلا عن بنائها"، موضحا أن القضاء يضم حاليا ٧ مدارس كرفانية، ومدرستين في وحداته الإدارية، ما يرفع العدد إلى ٩.

وأضاف أن "ما يؤسفنا كذلك هو التلكؤ في مشاريع بناء المدارس. وهذه المشكلة غير مقتصرة على كربلاء، إنما تشمل جميع المحافظات"، مشيرا إلى ان "وزارة التربية تبدو أمام مشكلتين، إما عدم وجود تخصيصات مالية كافية لسد النقص الحاصل في المدارس، أو عدم وجود خطط مستقبلية وقاعدة بيانات ومعلومات بأعداد الطلبة الدارسين او من سيلتحقون مستقبلا بالدراسة".

ونوّه الطيار إلى ان "نسبة الطلبة الوافدين من خارج كربلاء عالية، ولا اعتقد ان الوزارة وضعتها في خططها وحساباتها، وحتى لو راعت ذلك، لا توجد تخصيصات مالية لتنفيذ مشاريع بناء مدارس".

وبشأن مدارس قضاء الحر، لفت إلى ان "الحال وصل إلى عدم توفر مبالغ لصيانة المجموعات الصحية في المدارس، سواء للملاك التدريسي أم الطلبة"، موضحا ان "الملاكات الهندسية والفنية في قسم المباني المدرسية تبذل جهودا كبيرة في اداء مهامها رغم تحديات نقص التخصيصات المالية".

وأكد الطيار أن قضاء الحر يحتاج حاليا إلى ٢٥ بناية مدرسية جديدة لفك الاختناقات ومغادرة المدارس الكرفانية، مبيّنا أن عدد الطلبة في كل مدرسة كرفانية من ذات الدوام الثنائي، يتراوح بين ٨٠٠ و١٠٠٠ طالب وطالبة، وان بعض تلك الكرفانات قديم ومتهالك.

نساء متعففات يُطاردن حبات العنبر في حقول المشخاب

متابعة – طريق الشعب

في زاوية بعيدة من حقول الرز في قضاء المشخاب بمحافظة النجف، وبين سنابل الشلب التي تخلّفها الحاصدات، تجلس أم إسماعيل بملابسها السوداء ونقابها، تمد يديها نحو الأرض لالتقاط حبات رز قد تبدو صغيرة، لكنها تعني الكثير لأطفالها الستة.

هذه الأم لا تبحث عن محصول وفير أو ربح كبير، إنما عن لقمة تسد جوع أبنائها وتعينهم على مواصلة دراستهم.

تقول أم إسماعيل في حديث صحفي إن "هذا العمل متعب وشاق، لكنني اتحمل المعاناة من أجل رؤية الابتسامة على وجوه أبنائي ومساعدتهم على إكمال دراستهم"، مضيفة أن عملها هذا يُعيدها إلى أيام الحصار الاقتصادي في التسعينيات "كنا نذهب مع والدتنا إلى الأراضي الزراعية لجمع ما تبقى من سنابل الشلب العنبر، ولم نكن نشعر بالحرج من ذلك العمل، أما اليوم فالأمر اختلف، وأنا لا أريد أن أجلب أبنائي معي وأضعهم في موقف محرج أمام الآخرين".

من جانبها، تقول أم نادية، التي تزاول عمل أم إسماعيل نفسه، إنها تأتي كل عام في موسم الحصاد لتجمع السنابل المتبقية في الحقول، ثم تنظفها وتجرشها للاستفادة منها في تأمين احتياجات عائلتها المكونة من أربعة أشخاص.

وتضيف في حديث صحفي: "نختار أماكن بعيدة عن أعين الناس لممارسة هذا العمل الشاق، الذي أصبح من أعمال الماضي، ولا تلجأ إليه إلا العائلات التي تعاني الفقر".

وبحسب ما تذكره نسوة يزاولن هذا العمل، فإن أعباء المعيشة باتت أكبر من قدرتهن على تحملها، لا سيما مع زيادة احتياجات الأبناء ومتطلبات الدراسة وارتفاع الأسعار، الأمر الذي يدفعهن إلى جمع ما تبقى من السنابل لتوفير جزء من قوت أسرهن.

في السياق، يقول المزارع محمد الفتلاوي، إن أولئك النساء يقصدن الحقول كل عام خلال موسم الحصاد لجمع ما يتبقى من محصول الشلب، موضحا في حديث صحفي أن الحاصدات الآلية تترك وراءها كميات من السنابل متناثرة في الحقول، ما يتيح للنساء جمعها والاستفادة منها.



"حي القادسية" البغدادي

مُطالبات بمعبر جديد على سكة القطار

متابعة – طريق الشعب

طالب عدد من سكان المحلة ٦٠٦ في حي القادسية بجانب الكرخ من بغداد، أمانة العاصمة ودائرة بلدية المنصور والجهات ذات العلاقة، باستحصال الموافقات لإنشاء معبر جديد للسيارات فوق سكة القطار، من أجل تخفيف الازدحام المروري على المعبر الموجود قرب "علوة ستوب آند شوب". واقترح الأهالي في حديث صحفي، أن يتم إنشاء المعبر مقابل الزقاق ٥٥ من جهة المحلة ٦٠٦، وزقاق ٣٧ من جهة المحلة (٦٠٤)، مؤكدين أن هذه الخطوة تمثل حاجة خدمية ملحة لتسهيل حركة التنقل اليومي للسكان، والتخفيف من الزخم المروري في المعبر القديم.

في منطقة زيونة

استياء من تراكم النفايات في قطع سكنية فارغة

متابعة – طريق الشعب

أبدى عدد من سكان المحلة ٦١٧ في منطقة زيونة شرقي بغداد، استياءهم من تحول بعض القطع السكنية الفارغة داخل المحلة إلى مكبّات عشوائية للنفايات والأنقاض، ما يشكل خطرا بيئيا وصحيا على العائلات المجاورة. وأوضحوا في حديث صحفي، أن استمرار رمي المخلفات في تلك المساحات غير المشيدة دون رفعها أو معالجتها، أدى إلى انبعاث الروائح الكريهة وتكاثر القوارض والحشرات، فضلا عن تشويه المظهر العام للأزقة. وطالب السكان ملاكات أمانة بغداد ودائرة بلدية الغدير بالتدخل العاجل لإطلاق حملة تنظيف ورفع النفايات من القطع السكنية الفارغة، وتوجيه إنذارات إلى أصحابها، وإلزامهم بتسييجها ومنع تحويلها إلى بؤر للتلوث.

تجاوزات على الأرصفة تعيق حركة المارة في الكاظمية

متابعة – طريق الشعب

شكا عدد من أهالي مدينة الكاظمية من تفاقم ظاهرة التجاوز على الأرصفة والفضاءات العامة في عدد من شوارع المدينة الحيوية، مطالبين أمانة بغداد ودائرة البلدية بتنفيذ حملات عاجلة لإزالة المخالفات وتنظيم الحركة المرورية. وأوضح الأهالي في حديث صحفي، أن الشارع الرئيس لمنطقة الهبنة يشهد حالة من الفوضى المرورية والخدمية جراء استغلال أغلب أصحاب المحال التجارية الأرصفة بالكامل لعرض بضائعهم، متسائلين عن أسباب عدم شمول هذا الشارع بحملات رفع التجاوزات التي تنفذها الأمانة في مناطق متفرقة من العاصمة.

وفي سياق متصل، أشار عدد من سكان المدينة إلى وجود تجاوزات مماثلة في شارع أكد، لافتين إلى قيام بعض المقاهي الواقعة في بداية الشارع بالاستحواذ على مساحة واسعة من الرصيف العام، فضلا عن إشغال نهر الشارع بالدراجات النارية والمركبات العائدة لزبائن تلك المقاهي، ما يتسبب في عرقلة السير وتشويه المظهر الحضاري للمنطقة. وأكد المشتكون أن استمرار هذه التجاوزات يجبر المارة، وبينهم مسنون وأطفال، على النزول من الرصيف والسير وسط الشارع بين المركبات، ما يعرض حياتهم لخطر الحوادث المرورية، داعين الجهات البلدية والمرورية في الكاظمية إلى تطبيق القانون وإعادة الأرصفة إلى وظيفتها الأساسية بوصفها حقا عاما للمشاة.

مواساة

• تنعى منظمة الحزب الشيوعي العراقي ورابطة الأنصار الشيوعيين العراقيين في النرويج رفيقهما النصير الباسل محمود قيس محمود (منذر)، الذي فارق الحياة أول أمس الثلاثاء في العاصمة أوسلو، بعد رحلة عذاب وألم عانى فيها خلال السنوات الأخيرة.

كان الفقيد "أبو قيس" شيوعيا مخلصا ومناضلا وفيا لفكر الحزب وقيمه النبيلة، وإنسانا طيبا. وقد اتسمت حياته بالكفاح من اجل المبادئ والمثل الإنسانية السامية، وبالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان والعمل من اجل الحياة الحرة الكريمة للشعب العراقي. وكان طبيعيا ان يلتحق بقوات الانصار الشيوعيين في نضالهم ضد النظام الدكتاتوري المقبور.

الذكر الطيب للفقيد، والصبر والسلوان لزوجته الفاضلة أم قيس وأولاده، ولخاله الرفيق أبو جود، ولجميع رفاقه وأصدقائه ومحبيه.

غزة: منخفض جوي يهدد حياة مليون و760 ألف نازح

غزة - وكالات

حذر المكتب الإعلامي الحكومي في غزة من منخفض جوي قوي يتوقع أن يضرب القطاع خلال أيام، مهددا حياة نحو ١,٧٦ مليون نازح يقيمون في الخيام.

وأكد أن الأمطار الغزيرة والرياح الشديدة وانخفاض درجات الحرارة تنذر بكارثة إنسانية، في ظل انعدام وسائل التدفئة.

من جانبه، حذر الدفاع المدني من مخاطر الغرق وانهيار المباني المتضررة، ولا سيما على الأطفال والمرضى وكبار السن، وسط استمرار غياب الحلول العاجلة.

الاحتلال يتخذ إجراءات تحد من قدرة الإنجاب

غزة - وكالات

دعت منظمة العفو الدولية، أمس الأربعاء، المحكمة الجنائية الدولية إلى التحقيق في احتمال ضلوع مسؤولين صهاينة في ارتكاب إبادة جماعية بقطاع غزة، واتهمت الاحتلال باتخاذ إجراءات حدّت من قدرة النساء على الإنجاب والولادة منذ اندلاع الحرب في تشرين الأول ٢٠٢٣.

وقالت الأمينة العامة للمنظمة، أنياس كالامار، خلال مؤتمر صحافي، إن "قيود الاحتلال الإسرائيلي على المساعدات والرعاية الطبية حرمت النساء من علاجات الخصوبة، وأسهمت في مضاعفات الحمل والإجهاض ووفيات الأجنة".

وأشار تقرير المنظمة إلى "تراجع الخدمات الصحية ونقص الأدوية والمعدات الطبية، ما أثر في رعاية الحوامل والولادة وما بعدها، فضلا عن ارتفاع مخاطر وفاة الأمهات والمواليد".

وكشف التقرير عن تدمير آلاف الأجنة والبويضات والحيوانات المنوية المحفوظة، وتعطل عيادات التلقيح الاصطناعي التسع التي كانت تعمل في القطاع قبل الحرب.

ودعت المنظمة إلى إدراج الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي والأضرار التي لحقت بالصحة الإنجابية ضمن التحقيقات الدولية.

طهران: سنكسر الحصار الأمريكي لدينا وسائل عسكرية كافية

طهران - وكالات

أكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني محسن رضائي، عزم إيران على كسر الحصار الأمريكي والرد بقوة على أي عدوان جديد، معتبرا أن الخطط الأمريكية لفرض الحصار محكوم عليها بالفشل.

وقال رضائي، في منشور على منصة إكس، إن "خطط الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وفريقه لفرض الحصار على إيران لا تقل وهما وعبثية عن استراتيجيتهم الحربية الفاشلة".

وأضاف أن "الشعب الإيراني والقوات المسلحة ومؤسسات الدولة متمسكون بموقفهم الرافض للحصار، ومصممون على مواجهته والرد على أي اعتداء جديد".

وفي وقت سابق أكد رئيس البرلمان الإيراني محمد باقر قاليباف أن طهران تمتلك الوسائل العسكرية اللازمة لكسر الحصار، وأنها ستلجأ إليها عند الضرورة، مشددا على أهمية الجمع بين الدبلوماسية والقوة العسكرية لتحقيق الردع.

هجمات متبادلة بين الحوثيين والسعودية

اليمن.. الأزمة الإنسانية تتفاقم والأطفال محرمون من التطعيم

متابعة – طريق الشعب

تتفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن مع تجدد القتال منذ آب ٢٠٢٦، ما أدى إلى نزوح ٣٦٤ ألف شخص، ومعاناة أكثر من ١٨ مليوناً من انعدام الأمن الغذائي.

وفي تعز، تسبب إغلاق الطرق بتراجع الإمدادات ٩٠ في المائة وحرمان ٣٥٠ ألف طفل من اللقاحات، وسط دعوات أممية عاجلة لحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإغاثية.



الأزمة في تعز

كشف نشطاء أمميون في الأمم المتحدة يعملون في القطاع الصحي بمحافظة تعز اليمنية، عن حرمان نحو ٣٥٠ ألف طفل من الاستفادة من الحملة الوطنية للتطعيم ضد الحصبة والحصبة الألمانية، جراء تعذر إيصال اللقاحات إليهم بسبب تردي الأوضاع وانعدام الأمن.

وفي السياق ذاته، يواجه أكثر من ٣٠ ألف رضيع دون سن العام الواحد خطر تفويت التطعيمات الروتينية الأساسية، نتيجة استمرار الأوضاع الميدانية الراهنة على الأرض.

وتؤشر منتظما الصحة العالمية واليونسيف أنها تملك الموارد واللقاحات اللازمة لتنفيذ الحملة، لكنهما تواجهان عجزاً فعلياً عن الوصول إلى الأطفال المستهدفين في المدينة، وذلك في وقت نجحت فيه حملة تطعيم أُطلقت مطلع الشهر الجاري في مناطق أخرى من اليمن، بتحصين أكثر من ٦٠٠ ألف طفل حتى الآن.

وجددت المنظمة الدولية دعوتها إلى ضرورة حماية المدنيين، وضمان وصول العاملين في المجال الإنساني بشكل آمن ودون عوائق، مع رفع كافة القيود التي تحول دون حصول السكان في تعز على الرعاية الصحية الأساسية والمساعدات الإنسانية.

التطورات الأمنية

وأعلن تحالف دعم الشرعية في اليمن، فجر أمس الأربعاء، اعتراض وتدمير ٧ طائرات مسيّرة بالمنطقة الشرقية في السعودية، بينها ٤ في رأس تنورة، دون تسجيل إصابات، فيما قالت حركة أنصار الله إنها استهدفت مصفاة رأس تنورة والمركز المالي بالرياض، وهذا التطور يأتي بعد يوم من إصابة ١١ شخصاً بهجوم حوثي على مركز الملك عبد الله المالي بالرياض، وسط توعد الجماعة باستهداف الموانئ السعودية.

وفي التطورات ايضاً، تحدث وسائل إعلام تابعة لحركة أنصار الله عن تعرض مناطق متفرقة في العاصمة صنعاء ومحافظات الحديدة وصعدة وعمران لغارات جوية، ونقلت وكالة "سبأ" التابعة للجماعة أن "القصف الجوي طال محيط مطار صنعاء الدولي، وميناء الحديدة ومطارها الدولي، فضلاً عن مديرية الزهرة في الحديدة ومديرية حرف سفيان بمحافظة عمران"، فيما أشارت وسائل إعلام أخرى إلى وقوع أربع غارات استهدفت شرق مدينة صعدة.

وفي المقابل، أعلنت القوات الحكومية اليمنية، عن تنفيذ غارتين جويتين استهدفتا آليات الحركة في محيط حدائق الصالح، جنوبي جبل هان غربي محافظة تعز.

من جانبه، صرّح المتحدث باسم قوات التحالف بقيادة السعودية، اللواء تركي المالكي، باستهداف قدرات تشغيلية داخل ميناء الحديدة، وتدمير عدد من الأهداف في محافظتي صعدة وعمران.

عقوبات جديدة على الحركة

أعلنت بريطانيا، فرض حزمة عقوبات على حركة أنصار الله، استناداً إلى اتهامات تتعلق باستهداف المدنيين في اليمن وتهديد الاستقرار الإقليمي، ولا سيما عبر شن هجمات تطال السعودية.

وأوضحت وزارة الخارجية البريطانية، في بيان رسمي، أن وزير الخارجية إد ميليباند يرى وجود أسباب معقولة للاشتباه بتورط الحوثيين في أعمال تهدد السلم والأمن والاستقرار في اليمن، الأمر الذي يستوجب فرض عقوبات عليها تشمل تجميد الأصول وحظر سفر عدد من الأفراد.

وأضاف البيان أن الجماعة شنت هجمات استهدفت المدنيين والبنية التحتية المدنية في اليمن، فضلاً عن عرقلتها لإيصال المساعدات الإنسانية أو الوصول إليها أو توزيعها داخل البلاد. كما وجّهت الخارجية البريطانية اتهامات للحوثيين بشن هجمات ضد حركة الملاحة في البحر الأحمر، باستخدام عبوات ناسفة وألغام بحرية.

الأمم المتحدة: تجددُ القتال في السودان يُفاقم الأزمة الإنسانية ومبادرة جديدة لوقف الحرب

متابعة – طريق الشعب

تتفاقم الأزمة الإنسانية في السودان مع تجدد القتال واتساع موجات النزوح، وسط تحذيرات أممية من تدهور الأوضاع المعيشية. وأعلنت إثيوبيا مبادرة لاستضافة حوار سوداني شامل يهدف إلى وقف الحرب والتوصل إلى تسوية سياسية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تعيد بناء مؤسسات الدولة. وتتسع رقعة الجوع وسوء التغذية إلى مناطق جديدة خارج إقليمي دارفور وكردفان، وسط تزايد الاحتياجات الغذائية والعلاجية لملايين السكان، فيما يواجه القطاع الصحي ضغوطا متزايدة مع خروج عدد من المرافق الطبية عن الخدمة، فيما تعرقل أزمة التمويل الدولي والحصار وانقطاع الطرق وصول الغذاء والأدوية والمساعدات إلى المتضررين.

نزوح آلاف الأسر

وأعربت الأمم المتحدة عن قلقها البالغ إزاء تجدد الاشتباكات، محذرة من تداعياتها على المدنيين، ولا سيما في ولايتي النيل الأزرق وغرب كردفان. وقال المتحدث باسم الأمين العام ستيفان دوجاريك، إن "تقييما أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاؤه رصد نزوح أكثر من ٦٧٠٠ أسرة في ولاية النيل الأزرق تعيش غالبيتها تحت الأشجار، وتفتقر إلى المياه والغذاء والخدمات الصحية والمأوى".

وفي غرب كردفان، نزح أكثر من ١١٠٠ شخص من منطقة أبو زبد ليرتفع إجمالي النازحين منها منذ الأسبوع الماضي إلى نحو ٧٥٠٠ شخص، وجددت الأمم المتحدة دعوتها أطراف الصراع إلى حماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

مبادرة إثيوبية للحوار

وفي تطور سياسي، أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد استعداد بلاده لاستضافة حوار شامل يضم القوى العسكرية والسياسية والمدنية السودانية وأكد أحمد "الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف وعدم السعي إلى تحقيق مصالح خاصة" فيما تهدف المبادرة بحسب مقربين منه إلى التوصل لوقف الحرب وإطلاق مسار وطني جامع، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تحظى بقبول واسع تتولى استعادة مؤسسات الدولة وإعادة إعمار ما دمره الصراع.

وفيما لم يحدد موعدا للحوار أو آليات المشاركة فيه، تتهم الخرطوم أديس أبابا بمساندة قوات الدعم السريع.

في بارغواي.. تجربة ملموسة في ملاحقة الفساد

رشيد غويلب

بعد مرور ثلاثة أسابيع على انهيار بنك "أوينو"، ما تزال تداعيات فضيحة الفساد في باراغواي تتوسع. ففي الأسبوع الفائت، داهمت الشرطة منازل فرانسيسكو ومانويل بينيا، شقيقي الرئيس سانتياغو بينيا الذي تم عزله. ويأتي هذا الإجراء على خلفية وجود صلاتٍ مشبوهة بين بنك "أوينو" وشركةٍ في لوكسمبورغ التابعة لأحد أشقائه. وفي يوم الجمعة الفائت، فتحت النيابة العامة تحقيقاً ضد إميليانو رولون، الرئيس السابق للنيابة العامة، بتهمة عرقلة الملاحقة القضائية في هذه القضية. وفي غضون ذلك، نُقل الرئيس السابق بينيا إلى سجن عسكري.

وكان البنك المركزي في باراغواي قد أمر في بداية تشرين الثاني بإغلاق بنك "أوينو"، بعد أن انخفضت نسبة "ملاءته المالية" (أي قدرة البنك على تغطية التزاماته المالية، وحماية أموال العملاء ومدخراتهم) إلى أقل من ٥٠ في المئة من الحد الأدنى القانوني. ونتيجة لذلك، وجد أكثر من نصف السكان البالغين في البلاد أنفسهم فجأة بلا حسابات مصرفية. بالإضافة الى ذلك، كان البنك يدير نحو ٨٥٠ مليون دولار أمريكي من الأموال العامة، بما في ذلك أموال تابعة لمعهد الضمان الاجتماعي.

وبعد يومين من ذلك، قدم بينيا استقالته، في محاولة للإفلات من العقاب، لكن البرلمان رفضها؛ وبدلاً من ذلك، بدأت إجراءات عزله من منصبه، ليُلقى القبض عليه في اليوم التالي. وقد وُجهت إليه، وإلى كارلوس كارفالو، الرئيس السابق للبنك المركزي الذي كان يدير سابقاً مؤسسة "أوينو" المالية، تهمة تشكيل "عصابة إجرامية". هذا وقد انتُخب، بدلا عنه، بيدرو ألينا رئيساً جديداً للبلاد، الذي ينتمي ايضا، إلى "حزب كولورادو" الذي يهيمن على مقاليد الحكم في باراغواي منذ عقود.

إجراءات تعويض فورية

بعد إغلاق البنك، قام البرلمان الباراغوايانى بتعديل القانون المتعلق بصناديق الطوارئ، الذي أُنشئ بعد وقوع فضيحة مصرفية مماثلة في عام ١٩٩٥، لمثل هذه الحالات، ويمول الصندوق من مساهمات تقدمها البنوك والمودعون. ويهدف هذا الصندوق إلى تعويض جميع العملاء، مع تحديد سقف للتعويض يعادل ٧٥ ضعفاً للحد الأدنى للأجور الشهرية. وبذلك، ينصبُّ التركيز على دعم الأسر العادية التي كانت تمتلك حسابات في البنك المنهار. وبدلاً من الانتظار أسبوعين، كما ينص القانون، أصدر البرلمان قراراً يقضي بصرف تعويضات تعادل ٤٠ ضعفاً للحد الأدنى للأجور، وذلك في فترة تتراوح بين يوم واحد وخمسة أيام. وفي مرحلة ثانية، سيتم صرف المبالغ المتبقية، وصولاً إلى الحد الأقصى البالغ ٧٥ ضعفاً للحد الأدنى للأجور.

لقد أدت هذه الخطوة، على الأقل، إلى تحسين وضع ما يقرب من ٩٠ في المائة من المودعين. وينبغي الأخذ في الاعتبار أن البنك كان يهيمن على السوق؛ إذ بلغ عدد عملائه ثلاثة ملايين عميل في بلد لا يتجاوز عدد سكانه ٦,٥ مليون نسمة. لقد كانت ضربة قاسية للغاية للمجتمع بأسره؛ فقد استيقظ الناس ذات صباح ليجدوا أنفسهم عاجزين فجأة عن سداد ثمن أي شيء: لا تذاكر مواصلات، ولا مواد غذائية، ولا أدوية، لا شيء على الإطلاق.

وبطبيعة الحال، هناك أفراد كانت لديهم مبالغ في البنك تتجاوز قيمتها ٧٥ ضعفاً للحد الأدنى للأجور. كما توجد أكثر من ٥٠ شركة تابعة لمجموعة "فازكيز" المالكة للبنك والمسؤولة عن فضيحة الفساد، لكنها غير مشمولة بإجراءات تصفية البنك. كانت هذه الشركات توظف قرابة ٥ آلاف، سيجدون أنفسهم عاطلين عن العمل. يضاف إلى ذلك أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر الذين وضعوا ثقتهم في البنك، ليجدوا أن رأس مالهم التشغيلي محتجز لديه؛ فقد كانوا عملاء عاديين، أما الآن، فقد أصبحوا عاجزين عن دفع أجور موظفيهم أو سداد ديونهم. وبالنسبة للعديد من الأسر في باراغواي، فإن هذا الوضع مأساوي.

مصير الأموال المسروقة

الخطوة التالية هي استعادة الأموال المسروقة وتتبع أثرها. ومن الواضح، جزءاً كبيراً من هذه الأموال لم يعد موجوداً داخل البلاد.

خلال فترة رئاسته، قام الرئيس المعزول بـ ٧٠ رحلة خارجية. لقد جاب الرئيس العالم بأسره، ولم تكن حقائبه تخضع للتفتيش. وليس معروفا، كيف تم تهريب الأموال إلى خارج البلاد. أما خزنته الخاصة، التي فُتشت بعد ٤٨ ساعة من انهيار بنك "أوينو"، كانت فارغة. ومن المعروف أيضاً أن مركبات مصفحة دخلت إلى مقر إقامته قبيل اعتقاله مباشرة، ويقبع الرئيس المعزول الآن في سجن عسكري.

لقد قدم الرئيس استقالته في البداية، لكن المعارضة وبدعم قوي من الشارع، نجحت في فرض عزله من خلال إجراءات العزل السياسي. ولولا ذلك، لأصبح، وفق الدستور، عضواً في مجلس الشيوخ مدى الحياة؛ إذ كان بإمكانه العودة إلى منزله دون المساس بثروته، وإخفاء كل شيء، ثم استقلال طائرة تنقله إلى الولايات المتحدة، كما فعل مرشح الرئاسة البرازيلي المهزوم فلافيو بولسونارو قبل بضعة أسابيع.

تشابه نماذج الفساد

قبل تولي حكومة سانتياغو بينيا السلطة، كان يُنظر إلى البنك المركزي في باراغواي على أنه مؤسسة تتمتع بمصداقية عالية. غير للرئيس في بارغواي يتمتع بصلاحيات واسعة، مما أتاح له تعيين أعضاء من إدارته في مناصب مفصلية، ساهموا في بناء وتطوير نظامٍ قائمٍ على الفساد. فقد أصبح الرئيس السابق لشركة "أوينو" رئيساً للبنك المركزي؛ وبعد فترة وجيزة جداً من مغادرته "أوينو"-منح الشركة ترخيصاً مصرفياً، رغم أنها كانت في ذلك الوقت غير معروفة تقريباً.

وروج الرئيس في داخل البلاد وخارجها، لفكرة أن باراغواي هي "العملاق الصاعد"، مستشهداً بمؤشرات مثل النمو الاقتصادي واستقرار الاقتصاد الكلي وما إلى ذلك. لكن إدارته برمتها كانت مجرد مهزلة؛ فقد كذب الرئيس بشأن العجز في الموازنة، وكذب أيضاً بشأن الدين العام الداخلي. أما الدين الخارجي فكان من السهل التحقق منه، نظراً لأن القروض والسندات الحكومية تتطلب موافقة عبر قوانين عامة. لكن ما أخفاه هو الدين الداخلي المستحق لشركات إنشاء الطرق؛ حيث تم تنفيذ مشاريع عديدة لبناء طرق وجسور ومستشفيات.

تعاني باراغواي من تفاوت اجتماعي هائل، وتنتشر فيها معدلات عالية من الفقر والتهميش؛ إذ يعمل ٦٠ في المئة من القوى العاملة في القطاع غير الرسمي، مما يعني أن ٣٠ في المئة فقط من السكان يتمتعون بتغطية الضمان الاجتماعي. وفي المقابل، توجد نخب ذات امتيازات خاصة تعيش حياة تضاهي حياة شيوخ النفط. فعلى سبيل المثال، امتلك المدعو فاسكيز -رئيس "مجموعة فاسكيز": ١٦ سيارة فاخرة، ويخوتًا، وطائرات خاصة، ومزارع للماشية؛ وهي ثروة طائلة بشكل لا يُصدق بالنسبة لشخص شاب نسبياً، لم يمضِ سوى فترة قصيرة في مسيرته المهنية. وهذا النموذج معروف أيضا في العراق.

سبل مكافحة الفساد

لا بد من معاقبة المسؤولين فعلياً. ففضيحة "أوينو" هي نتيجة لهيمنة سياسية استمرت قرابة ٧٠ عاماً من قِبل "حزب كولورادو"، الذي رسّخ بذلك نموذجاً للفساد المنهجي والهيكلي في المجتمع الباراغوايانى. لقد كان انهيار بنك "أوينو"، أمراً ضرورياً لكشف الحقائق وإخراج كل شيء إلى العلن. ومن المتوقع أن نكون الآن في مستهل عملية تغيير، تفضي في نهايتها، في انتخابات ٢٠٢٨، إلى وصول المعارضة الى السلطة. وعندها، يتعين على الحكومة البديلة أن تبادر بإحداث تغييرات جذرية، تؤدي عودة المؤسسات الديمقراطية الى مسارها الصحيح.

من الوارد جدا فوز المعارضة في الانتخابات المقبلة، وهي تعمل على تقديم مرشح موحد. واللحظة الحالية حرجة جدا بالنسبة للحزب الحاكم، لا سيما وأن قاعدته الانتخابية قد تضررت بشدة من الناحية المالية. ويسود الغضب والاستياء أوساطاً واسعة من السكان. وبالتالي هناك ضرورة للإطاحة بالذين وصلوا إلى مناصبهم بفضل المحسوبية والروابط العائلية؛ فالزبائنية السياسية أشبه بورم سرطاني في حكومات حزب "كولورادو". والباراغواي أمام فرصة لإعادة تأسيس نظامها السياسي.

مسودة التقرير السياسي إلى المؤتمر الوطني الثاني عشر



مقدمة

١. شهدت بلادُنا منذ انعقاد المؤتمر الوطني الحادي عشر للحزب (تشرين الثاني ٢٠٢١) تطورات واحداثا سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، كشفت عجزاً لدى السلطة عن الاستجابة للاستحقاقات الوطنية وتلبية حاجات المواطنين وتطلعاتهم.

٢. فعلى الرغم من التغييرات في شكل المنظومة الانتخابية والتحالفات البرلمانية وتشكيل حكومتين متعاقبتين، استمر المنهج ونمط التفكير ذاته في إدارة شؤون البلد، باعتماد المحاصصة الطائفية والإثنية، وهي أسّ البلاء والأزمات.

٣. وخلال هذه السنوات تفاقمت الاختلالات في منظومة الحكم، لدرجة باتت تعيق عمل الدولة ومؤسساتها وتهدد استقرارها. وجرى مجدداً خرق عدد من مواد الدستور، واحتدمت الصراعات بين أطرافها على النفوذ ومراكز القرار والموارد المالية. وتكرّس على نحو واسع توظيفُ مواقع الدولة ومؤسساتها للاستحواذ على المال العام، وبناء شبكات المصالح والزبائنية على حساب المصلحة الوطنية العامة. فيما استمر تفشي الفساد وتراجع كفاءة مؤسسات الدولة وضعف المساءلة والمحاسبة.

٤. ومن جانب آخر، اظهر التدافع على المواقع والهيمنة على القرار هشاشة التوافقات بين أطراف المنظومة الحاكمة، وعجزها ليس فقط عن تقديم حلول لما تراكم من أزمات وتداعياتها، بل امتد ذلك الى فشلها في انتاج رؤية وطنية مشتركة لإدارة الدولة. وهو ما تجلى في تعدد مراكز القرار والاشكالية الجدية في توحيده ومركزته على وفق الصلاحيات الدستورية، ولاسيما في قضايا مصيرية مثل الحرب والسلم وإقامة العلاقات الخارجية، وكذلك في التطبيق الفعلي لشعار حصر السلاح بيد مؤسسات الدولة الدستورية.

٥. وليس ذلك بمعزل عن المأزق البنيوي للمنظومة الحاكمة، الذي هو نتاج تخادم بين الاقتصاد ذي البنية الأحادية القائمة على الريع النفطي، ومنظومات الفساد والسلاح، وعلى الفئات والشرائح الاجتماعية الملتفة حول الأحزاب المهيمنة على الحكم، بعلاقة زبائنية مقابل المنافع والمكاسب.

٦. ويعاني هذا الاقتصاد من تفاقم مشاكل عدة، مع تهميش وضعف بيّن في القطاعات الانتاجية، الصناعة والزراعة، ومحدودية التوجه الجاد لتنويع مصادر الدخل الوطني. ورافق ذلك تزايد الجنوح نحو السياسات النيوليبرالية واقتصاد السوق المنفلت والإضعاف المتواصل لدور الدولة الإنتاجي والتنموي.

٧. وافرزت هذه السياسات تفاقم النمط الاستهلاكي والاستيراد الخارجي، وتضخم الانفاق العام والدّين، وخصوصا الداخلي، وشحة موارد الاستثمار في الموازنة العامة. وانعكس كل هذا على حياة المواطنين وكرامة العيش. ومن أبرز تجليات ذلك، استمرار نسب البطالة العالية وندرة فرص العمل، لاسيما بين النساء والشباب، واتساع العمل غير المنظم مع بقاء نسبة عالية من البطالة وتنامي ظاهرة التسرب الدراسي والأمية، وتفاقم التفاوت في توزيع الثروة، واستمرار تدهور الخدمات العامة وتنامي التوجهات الى تسليعها، كما في الصحة والتعليم والنقل والسكن.

٨. ورفع ذلك من وتيرة التذمر والسخط والاحتجاج الشعبي والمعارضة لنهج المنظومة المتنفذة وسياساتها، وعمّق الهوة بين أقلية حاكمة مترفة وغالبية مسحوقة تعاني من إفرازات الازمات المتداخلة التأثير.

٩. وطيلة السنوات الماضية بقي استقلال القرار الوطني العراقي تشوبه تحديات كبيرة، جراء التأثيرات والتدخلات الخارجية، الإقليمية والدولية، وتماهي أطراف عراقية متنفذة معها، وارتهان قوى محلية لإرادات خارجية.

١٠. ولم تصل كل اللقاءات والاتصالات الى تذليل الخلافات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بشأن الصلاحيات والموارد والايرادات والالتزامات المالية المتبادلة وحصة الإقليم في الموازنة الاتحادية.

١١. واتسم عمل مجلس النواب بالمماطلة والتسويف في الإقدام على تشريع قوانين مهمة تصب في مصلحة عامة الشعب العراقي، وتعزز من البناء الاتحادي الديمقراطي. وامتد ذلك ايضاً الى أداء مجالس المحافظات التي رافق عملها الكثير من الثغرات والنواقص والاستجابة لمصالح المواطنين. فيما شهد الأداء التنفيذي خللا كبيرا في تنفيذ البرنامج الحكومي.

١٢. ويتصاعد التضييق المتعدد الاشكال والوسائل على الحريات العامة، وانتهاك حقوق الانسان المنصوص عليها في الدستور، واستمرار الإفلات من العقاب وتصاعد خطاب الكراهية والتمييز. وهو ما يثير تساؤلات عن مدى استقلالية القضاء وسيادة القانون وإمكانية إنفاذه على الجميع.

١٣. وعكست تجربة السنوات الماضية، عمق الأزمة البنيوية والسياسية الشاملة التي تعيشها الدولة ومنظومة الأقلية الحاكمة. وإذ عجزت هذه المنظومة عن إيجاد حلول للأزمات المتراكمة او تقديم مقاربات جدية لمعالجتها، فقد بات التغيير الشامل يفرض نفسه على جدول العمل بوصفه ضرورة وطنية لإنقاذ البلاد من أزماتها البنيوية ووضعها على طريق تفكيك منظومة المحاصصة والفساد، وبناء دولة المواطنة والديمقراطية الحقّة والعدالة الاجتماعية؛ دولة القانون والسيادة الوطنية الكاملة.

١٤. ان السير على هذا الطريق النضالي، والتصدي لما يكتنفه من صعوبات وتحديات، ومن اجل كسر احتكار السلطة وتغيير موازين القوى، يتطلب بناء جبهة شعبية وسياسية واسعة لفرض إرادة التغيير وفتح آفاق جديدة، لعراق جديد بلا محاصصة وفساد ولا سلاح منفلت، عراق الحرية والعيش الكريم، الممتلك لناصية قراره الوطني المستقل.

مظاهر أزمة الحكم

١٥. تكتسب الأزمة العامة المتعمقة التي تشهدها بلادنا أبعادا متعددة بنيوية وسياسية. وهي ليست فقط أزمة تعثر تشكيل الحكومة، او تشريع قانون معين، أو سوء هذه الخدمة العامة او تلك، او خلاف المتنفذين على حصصهم وما سواها، بل اشمل من ذلك. فهي تتصل بطبيعة منظومة المحاصصة الطائفية والإثنية التي تولت السلطة وأدارت شؤون البلاد منذ ٢٠٠٣، وبالسياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية المتبعة، وبكيفية توزيع السلطة والثروة، وبالعلاقة بين الدولة ومؤسساتها والامكانية الفعلية على إنفاذ القانون على الجميع. وبمدى توفر القدرة على اتخاذ القرار الوطني العراقي المستقل، وتحقيق السيادة الوطنية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين.

١٦. وعلى الرغم من تعاقب الحكومات في ظل هذه المنظومة، فإن منهج تشكيلها وإدارة الدولة ظلت كما هي، قائمة على توزيع الحصص بين المتنفذين ومن ادعوا تمثيل المكونات، ولم يفوضهم أحد بذلك. وسادت الأعراف والصفقات بين اقطاب المنظومة، بدلا من اعتماد البرامج والمشاريع والكفاءة.

١٧. وأفرز مسار الحكم تناقضات جوهرية آخذة في التعمق، ومنها هذه الهوّة الكبيرة بين أقلية حاكمة مسيطرة وتمتلك المال والسلاح والاعلام وأغلبية ساحقة تعاني من تداعيات الأزمة البنيوية وشظف العيش. فيما تجلى أيضا تناقض صارخ بين الإمكانات التي يتوافر عليها البلد، والتفاوت الكبير في توزيع الثروة الوطنية، والأزمات في الخدمات العامة وفرص العمل والإنتاج والتنمية.

١٨. ولعل بين تلك التناقضات الفقدان المتزايد لثقة الناس بمؤسسات الدولة وبقدرة الأخيرة على النهوض بواجباتها الملقاة على عاتقها دستوريا.

١٩. كما يبرز بشكل واضح حجم وشكل التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي العراقي، بما يترك تأثيره الواضح على إمكانية اتخاذ قرارات وطنية مستقلة وإنفاذها، وتحقيق السيادة الوطنية وحماية العراق، أرضا وسماء وفي مياهه. وكان لهذه التدخلات تأثيرها الواضح حتى على تشكيل الحكومات المتعاقبة.

المنظومة الحاكمة ومصالحها

٢٠. وإذ أُعيد تشكيل النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣ على أساس دستوري تعددي اتحادي، لكن الممارسة الفعلية كرّست تفرد حكم منظومة سياسية تتقاسم السلطة والنفوذ واعتماد الصفقات والتخادم الزبائني عنصرا حاسما في تشكيل الحكومات وتوزيع المناصب ومواقع المسؤولية.

٢١. وتجلّت يوما بعد آخر طبيعة المنظومة الحاكمة كونها تحالفا يعبّر عن مصالح طبقية ضيقة، اقتصادية واجتماعية وسياسية، ويتوافق على الكيفية التي يتقاسم بها الموارد العامة والريع النفطي والعقود والامتيازات. ويضم هذا التحالف شرائح من البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية والكمبرودارية والتجارية والمالية، وشبكات المصالح المرتبطة بالقوى المتنفذة وبالعديد من صناع القرار السياسي الاقتصادي.

٢٢. وهذه المنظومة وبنيتها الطبقية لا تنتج علاقات اقتصادية قائمة على الإنتاج والتنافس ورفع الإنتاجية، بقدر ما تنتج علاقات بهدف الوصول الى موارد الدولة والتحكم في توزيعها.

٢٣. إن إعادة انتاج هذا التحالف الحاكم تقوم على آلية توزيع الريع وتحويل الإيرادات النفطية الى مشاريع وعقود ومنافع وامتيازات، بما يتيح بناء شبكات زبائنية ولائية ومصالح مالية واقتصادية. وهو تحالف غير معني بتنويع مصادر المال العام والتوسع في الإنتاج الزراعي والصناعي. ويسعى الى تحقيق الأرباح من التجارة والمقاولات والعقارات والمضاربات والوساطة، أي عبر آلية للتراكم غير الإنتاجي، فيما هو يوظف موارده الاقتصادية لإعادة الهيمنة على القرارين السياسي والاقتصادي ومؤسسات الدولة، ولتوسيع مساحة النفوذ، ثم استخدام كل هذا لتعظيم إمكاناته وقدراته المالية وتوفير فرص اقتصادية جديدة.

٢٤. لقد تطورت المنظومة الحاكمة عبر تحالف المتنفذين في السلطة السياسية مع المصالح التجارية والمالية والعقارية والمقاولات. وهي ترتبط بالرأسمالية الخارجية من خلال علاقة غير متكافئة تتداخل فيها مصالح الشركات العالمية والمراكز المالية والتجارية مع مصالح شرائح محلية مستفيدة من الاقتصاد الريعي والاعتماد على الاستيراد، وغياب قاعدة إنتاجية وطنية متنوعة، ما يجعل مجمل الاقتصاد عرضة للتقلبات والضغوط الخارجية.

٢٥. ولا بدّ من التنويه هنا الى الدور الذي تقوم به ما يعرف بـ "المكاتب الاقتصادية" للمتنفذين، والتي هي كيانات وُجدت أساسا لابتلاع حصة من ريع النفط عبر العقود والعمولات. وتقدّر إيراداتها بنحو ١٥ مليار دولار سنويا. وهي قناة أساسية تربط النخب الحاكمة بالرأسمالية الخارجية، وعبرها يتم تحويل المال العام الى مصالح خاصة.

أزمة بنيوية شاملة

٢٦. اخذت ازمة بلادنا أبعادا شاملة وبنيوية. وفي مجرى التطورات الجارية تعمقت جوانب منها. وفي هذا السياق يمكن القول ان النهج المحاصصاتي المتبع في إدارة الدولة منذ عام ٢٠٠٣، الذي يؤمّن مصالح قوى المنظومة الحاكمة ويكرّس نفوذها ويضمن استحواذها على المناصب والعقود والامتيازات الاقتصادية، أفضى الى مزيد من الأزمات المتتالية، بات عاجزاً عن تقديم حلول لمشاكل وازمات البلد. وأية تغييرات محدودة تُقدم عليها القوى الماسكة بالسلطة للخروج من مأزقها لن تجدي نفعا، لأنها لن تتخلى عن السعي لإدامة هيمنتها على الدولة والمجتمع، والإبقاء على مصالحها ونفوذها.

٢٧. وواضح ان الاختلالات الكبيرة في راهن الحال لم تعد مشاكل منفصلة، بل غدت مترابطة ومتفاعلة ويغذي كل منها الآخر؛ فالمحاصصة المكوناتية والسياسية تعرقل بناء مؤسسات دولة فاعلة، وضعفها أتاح هذا التوسع الكبير واستشراء الفساد وتعمق الريعية التي تقصي باستمرار القطاعات الإنتاجية، ما يقوض الإنتاج الوطني ويقود الى اتساع الاستيراد والارتباط بالأسواق ورؤوس الأموال الخارجية.

٢٨. ان أبرز إفرازات هذا النهج في الحكم يتمثل في تراجع مبدأ المواطنة امام الولاءات الفرعية، وعدم التعامل مع المواطنين على قدم المساواة، ومن دون تمييز بسبب الانتماء القومي والديني والمذهبي والمناطقي، وكذلك الوضع الاقتصادي والاجتماعي والرأي والمعتقد والجنس واللون. فيما يكرس اقطاب الكتل المتنفذة الادعاء بأنهم من يمثل المكونات، من دون مبالاة لما يسببه ذلك من تشظٍ مجتمعي وإضعاف الوحدة الوطنية.

٢٩. وتتجلى أزمة الحكم ايضا في اخضاع مؤسسات الدولة لمنهج مفرّط بالطاقات والكفاءات الوطنية، ما قاد الى ضعفها وعجزها عن القيام بواجباتها تجاه المواطنين. وفي هذا الشأن جرى تحويل الوظيفة العامة وموارد الدولة الى أدوات لإدامة النفوذ. وحصل تداخل كبير بين السلطة السياسية مع المصالح الاقتصادية والمالية، ما أضعف إمكانية المساءلة والمحاسبة بفعل تشابك المصالح بين أطراف منظومة الحكم.

٣٠. وتتمثل إحدى المعضلات البنيوية في الفجوة المتسعة بين الدولة ومؤسساتها، وبين القرار السياسي والاقتصادي والأمني، حيث الصعوبة البيّنة في انتاج قرار وطني موحد، جراء تضارب المصالح وتعدد الولاءات، بما فيها تلك ذات الامتدادات الخارجية. وتبرز هنا بشكل واضح إشكالية تعدد مراكز القوة وتفاوت خضوعها لسلطة الدولة وقراراتها المتخذة على وفق الصلاحيات الدستورية، والبعض هو متمرد على تلك الالتزامات.

٣١. ومع استمرار الازمة بجوانبها المختلفة، وعجز المنظومة الحاكمة عن الاستجابة لحاجات المواطنين، وتلبية مطالبهم، ومع تفاقم الأوضاع الاقتصادية ومحدودية الإيرادات لتنفيذ الوعود وقلة فرص التوظيف الزبائني وتفاقم الأوضاع المعيشية، والتضييق على الحريات وسوء الخدمات الأساسية، يزداد السخط والتذمر الشعبي وتكبر الفجوة بين المواطنين ومؤسسات الدولة والقوى الماسكة بالسلطة التي ما انفكت تسعى بمختلف الوسائل لإدامة سلطتها، بما في ذلك عبر تأجيج مشاعر الكراهية والبغضاء والنعرات الطائفية والمناطقية.

٣٢. ولعل من أبرز معالم الأزمة العامة ما يمكن تسميته بأزمة السيادة الوطنية والقدرة على التحكم بالقرار الوطني المستقل، ووقف التدخلات الخارجية في الشأن الوطني العراقي.

٣٣. يضاف الى ذلك تعمق أزمة التمثيل الشرعي والسياسي. وليس ذلك ببعيد عن منظومة الانتخابات وإفرازاتها ونتائجها، ومدى تمثيلها لإرادة المواطنين الحقة.

٣٤. وفي مجرى تطبيق نهج المحاصصة والتمادي فيها، جرى التفريط بمبدأ الفصل بين السلطات. وترك ذلك تأثيرا كبيرا على عمل القضاء وحياديته وإمكانية إنفاذ القانون على الجميع، الى جانب التدخلات الفجة في عمل الهيئات المستقلة.

الانتخابات وتدوير الأزمة

٣٥. إن تتبع مسار العملية الانتخابية في العراق، سواء كانت لمجلس النواب ام لمجالس المحافظات، وكذلك قراءة متمعنة لنتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في تشرين الثاني ٢٠٢٥، يمكّنُ من الوصول الى ان الانتخابات بصيغتها الحالية وشروطها وظروفها لا تفي بمتطلبات إحداث تغيير ديمقراطي حقيقي. وهي غدت أداة لتدوير الأزمة وإعادة انتاج ذات المنظومة الحاكمة، على الرغم من التغييرات التي قد تطرأ على تحالفات القوى والشخوص، وكذلك إعادة توزيع مواقع النفوذ والمغانم بين أطرافها.

٣٦. ومن جانب آخر، تكشف النتائج الانتخابية بأن المنظومة الحاكمة لم تعد تهتم بمدى توفر الشرعية والتمثيل السياسي، بل اهتمت كثيرا بتوجيه جمهورها الخاص والتحكم في خياراته. فيما ظل الاعتبار في هذا الاختيار ليس للمشاريع والبرامج، بل للولاءات على تنوعها.

٣٧. وعموما، في الانتخابات، تستفيد القوى المتنفذة من إمكاناتها المالية وقدرتها على توظيف المال السياسي وعلاقتها وهيمنتها على مؤسسات الدولة، ما يخلق تفاوتا كبيرا في فرص المنافسة.

٣٨. وهنا لا تكمن الإشكالية في الانتخابات بوصفها إجراءً دستوريا لتداول السلطة سلمياً فحسب، وانما بطبيعة البيئة السياسية والاقتصادية والمؤسسية التي تجري فيها، وبمدى قدرتها الفعلية على إحداث تغيير في بنية السلطة واتجاهاتها وسياساتها.

٣٩. ويتوجب التمييز بين التداول الانتخابي، والذي يحصل الآن عموما داخل منظومة المحاصصة، وبين التغيير في طبيعة منظومة الحكم ونهجها. فهذا يتطلب تغييرا في بنية الدولة والتحالف الطبقي الحاكم ونمط الاقتصاد وآليات توزيع الثروة والنفوذ.

٤٠. ان الحزب الشيوعي العراقي لا يقف بالضد من العملية الانتخابية التي يريدها ان تكون إحدى روافع التغيير الذي ينشده. ويعتبر المشاركة فيها أحد الأساليب الأساسية في نضاله، وأن قرار مقاطعتها جزءٌ من نضاله السياسي، ويحدد موقفه من ذلك بناءً على التطورات السياسية وطبيعة الظروف الراهنة وانعكاسها على حياة الجماهير ومدى اقترابها من هدفه للتغيير. لذا ما زال مطلوبا العمل من اجل تغيير الشروط السياسية والاقتصادية والمؤسسية للانتخابات، بما يجعلها أداة مهمة في عملية التغيير الحقيقي، لا مجرد وسيلة لإعادة تدوير السلطة، عبر العمل من اجل:

٤١. تشريع قانون انتخابات عادل ومنصف يتيح إمكانية التمثيل لجميع القوى.

٤٢. تحديد إدارة انتخابية مستقلة ونزيهة للانتخابات، بدءا من مجلس المفوضين وصولاً الى مكاتب المحافظات وحتى مدراء المراكز والمحطات وما يرتبط بها.

٤٣. الحؤول دون مشاركة الفاسدين في الترشيح للانتخابات، وكذلك تطبيق قانون الأحزاب، ومنع القوى التي تملك أذرعا مسلحة من الترشح.

٤٤. إيجاد آلية تضمن عدم استخدام المال السياسي وأجهزة السلطة في الدعاية الانتخابية، وتوفير ضمانات للإشراف على الصرف الانتخابي بصورة عادلة.

٤٥. أن تتشكل "الكتلة الأكبر" وفق صيغة تحالفية على أساس البرنامج والمشروع، تقابلها كتلة معارضة برلمانية تملك وسائل استخدام الرقابة البرلمانية الدستورية.

واقع الممارسة الديمقراطية والتضييق على الحريات

٤٦. على الرغم مما جاء بدستور عام ٢٠٠٥ وإقراره بالتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والصحافة والتظاهر وتأسيس الأحزاب والجمعيات والنقابات، فإن الممارسة العملية لهذه الحقوق لا تزال تواجه اختلالات بنيوية وقانونية وسياسية وامنية.

٤٧. ان تحقيق الديمقراطية بمضمونها السياسي والاجتماعي لا يقتصر على الانتخابات والمشاركة فيها، وانما يتطلب ضمان تكافؤ الفرص السياسية، واستقلال القضاء وخضوع مؤسسات الدولة للقانون وحياديتها، واحترام حقوق الانسان، وحماية المعارضة وحق الشعب في مراقبة أداء السلطة، وإنفاذ القانون على الجميع وتطبيق قانون الانتخابات والأحزاب.

٤٨. ويمكن ملاحظة التداخل الحاصل بين الممارسة الديمقراطية وطبيعة منظومة المحاصصة وتعدد مراكز النفوذ والقرار السياسي والأمني، وتأثير السلاح خارج الأطر المؤسسية الدستورية، الأمر الذي يقود الى ان تكون الحقوق والحريات عرضة الى التضييق والتبرم والمصادرة.

٤٩. وفي هذا السياق، يلاحظ أيضا هذا التفاوت البيّن في ممارسة الحريات والتمتع بالحقوق بين مناطق العراق ومحافظاته. ويحدث ذلك تحت عناوين مختلفة منها الأوضاع العامة ومتطلبات حماية الأمن الوطني، والقيم المجتمعية، واحترام الرموز والقدسية والآداب العامة والمحتوى غير اللائق، دون وجود تعاريف قانونية واضحة لضمان عدم توظيفها بصورة انتقائية.

٥٠. ويشهد واقع الممارسة وما تشير اليه تقارير دولية الى استمرار القيود على حرية التعبير والتجمع والاحتجاج السلميين، وتزايد الضغوط على الصحفيين والإعلاميين والناشطين ومنظمات المجتمع المدني، الى جانب استمرار الإفلات من العقاب، فيما استخدم على نطاق واسع بعض النصوص القانونية ومنها موروث من النظام الدكتاتوري والمتعلقة بالتشهير والقذف والاهانة والشخصيات العامة لملاحقة صحفيين وناشطين.

٥١. ووصلت الانتهاكات في احيان كثيرة الى استخدام العنف والقوة واللجوء الى الغاز المسيل للدموع والضرب والرصاص الحي لتفريق متظاهرين ومحتجين سلميين. وكذلك استخدام وسائل الاعتقال والحجز والحبس.

٥٢. ومن الجدير بالاهتمام والمتابعة مسألة توظيف التشريعات لتقييد الحريات وما يراد سنّه وتشريعه من قوانين، مثل قانون حرية التعبير والتظاهر السلمي وقانون الحصول على المعلومة؛ حيث أثيرت تحفظات جدية على مشاريع القوانين هذه، ومدى انسجامها مع النصوص الدستورية ذات العلاقة.

٥٣. ومن التطورات التشريعية المقلقة والمثيرة

للجدل تعديل قانون الأحوال الشخصية وإقرار المدونة الجعفرية، وما أثاره ذلك من انتقادات حقوقية، ومن انتهاك صارخ للدستور ومبدأ المساواة امام القانون، واهدار لحقوق النساء والأطفال. ويضاف الى ذلك استمرار تعطيل تشريع قانون مناهضة العنف الاسري.

٥٤. ويبقى من الصعب الحديث عن ممارسة ديمقراطية حقيقية في ظل ضعف ضمانات استقلال القضاء وعدم تكافؤ فرص المواطنين امام القانون، واستمرار التأثيرات السياسية في بعض مسارات العمل القضائي والمؤسسات القانونية، واستمرار الإفلات من العقاب عن جرائم التهديد والاغتيال والاختفاء القسري.

٥٥. ان معالجة أزمة الحريات والتضييق على حقوق أطياف قومية ودينية من أبناء شعبنا لا تنفصل عن مشروع اصلاح سياسي وتشريعي ومؤسسي حقيقي، ولا عن انهاء نهج المحاصصة، وإعادة بناء الدولة على أسس المواطنة والمساواة وحصر السلاح بيد الدولة وسيادة القانون.

تناقضات الوضع ومتطلبات التغيير

٥٦. ان الأزمة المركبة في بلدنا تتداخل فيها تناقضات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، فضلا عن التناقضات بين أطراف منظومة الحكم نفسها.

٥٧. فهناك ثمة تناقض بين متطلبات بناء دولة المواطنة والقانون وبين منطق المحاصصة وتجلياته التي نجدها في تغليب الولاءات الفئوية على حساب المواطنة والكفاءة، وتداخل مؤسسات الدولة مع شبكات المصالح، إضافة الى استمرار تعدد مراكز النفوذ والقرار. وكذلك يلاحظ التناقض بين المصالح الاقتصادية للمتنفذين ومتطلبات التنمية الوطنية ومصالح قطاعات واسعة من الشعب، وبين التوجهات النيوليبرالية والدور الاجتماعي والتنموي للدولة. وكذلك بين الدعوات الى استقلال القرار الوطني وتأثير الإرادات الخارجية وارتهان البعض لها.

٥٨. ورغم ان الدستور العراقي يقر بالنظام الاتحادي لكن الخلافات لا تزال قائمة عملياً حول توزيع الصلاحيات والثروات والموارد، ويتواصل عدم الاستقرار في التنسيق بين الحكومة الاتحادية والاقليم.

٥٩. وإذ يكبر ويتسع حجم التناقض بين المنظومة الحاكمة وفئات واسعة من المجتمع، تبرز في عناوين عدة تناقضات المنظومة ذاتها، والتي هي انعكاس لتضارب المصالح الذاتية والفئوية والاقتصادية والسياسية، والتعارض في المواقف من التطورات الإقليمية والدولية، والتنافس على السلطة والموارد ومراكز النفوذ. وفي الوقت الذي تنجح أطراف المنظومة في تجاوز اختناقات بينها عندما يتعلق الأمر بالمحافظة على السلطة واستمرارية الحكم وادامته، لكنها تواجه صعوبات جدية عندما يتعلق الأمر بمستقبل الدولة والبناء الديمقراطي والاتحادي والاقتصاد والسيادة، وطبيعة العلاقة مع المجتمع، والمواقف من حصر السلاح بيد الدولة وقضايا الحرب والسلم، والعلاقات مع ايران والولايات المتحدة الامريكية، ومعالجة الأزمة الاقتصادية الراهنة. وهذه أمثلة على عمق الخلافات وتعارض التوجهات فيما يخص حاضر البلد ومستقبله.

٦٠. لذا فان التوافقات و"الأعراف" التي سارت عليها أطراف المنظومة الحاكمة وآليات عملها، القائمة على المحاصصة وتقاسم النفوذ والمصالح، لا يجمعها جامع مع مقتضيات بناء دولة وطنية ديمقراطية. ان السير في هذا الاتجاه يتطلب معالجة الأسس البنيوية التي تنتج التناقضات المؤشّرة، والانتقال من دولة المكونات والمحاصصة الى دولة المواطنة والمؤسسات والقانون، ومن اقتصاد ريعي الى اقتصاد متنوع ومنتج، ومن التوافقات الفئوية الضيقة الى مشروع وطني جامع. وهذا يضع مسألة انهاء نهج المحاصصة على جدول العمل وما يفرضه من متطلبات بناء الحامل الاجتماعي الوطني لمشروع التغيير المنشود.

التأثيرات الخارجية على الوضع الداخلي

٦١. يواجه العراق في الفترة المقبلة، بحكم موقعه الجيوسياسي المهم، تحديات بالغة الخطورة في ضوء التطورات الدولية والإقليمية وتداعياتها على أوضاعه الداخلية. ومن أبرز هذه التطورات ما تشهده منطقة الشرق الأوسط جراء استمرار الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران وعدوان الاحتلال الصهيوني على فلسطين ولبنان، وما يحمله من احتمالات اتساع نطاق الحرب وتحولها إلى صراع مفتوح متعدد الساحات.

٦٢. ولا يمكن النظر الى الدوافع الإمبريالية الكامنة وراء تصاعد الحروب والنزاعات



المسلحة في المنطقة بمعزل عن أزمة النظام الرأسمالي العالمي ومساعي الولايات المتحدة للسيطرة على مصادر الطاقة والاحتياطات النفطية والممرات التجارية والأسواق، وذلك في إطار استراتيجيتها على الصعيد العالمي لمواجهة أفول هيمنتها الاقتصادية واحتواء صعود الصين، ولإعاقة تشكل نظام عالمي جديد بدأت تظهر ملامحه. كما ترتبط تلك الدوافع بأهداف مشروع ما يسمى "الشرق الأوسط الجديد" لفرض الهيمنة الامريكية، السياسية والاقتصادية والعسكرية على بلدان المنطقة، وبالمشروع الصهيوني التوسعي لتصفية القضية الفلسطينية وتحقيق الهيمنة الإسرائيلية عبر اتفاقات "التطبيع". ولتحقيق هذه الاهداف يجري العمل على إضعاف "الدولة الوطنية" وتفتيتها، وتفكيك النسيج الاجتماعي بتغليب الولاءات الطائفية والإثنية والهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية. وتُستخدم في ذلك أدوات متعددة، من العمليات العسكرية المباشرة إلى الحروب غير المعلنة والضغوط الاقتصادية.

تداعيات الحرب والتدخلات الخارجية

٦٣. وكشفت الحرب الامريكية على إيران على نحو صارخ مدى ارتهان القوى المهيمنة على السلطة في العراق لأجندات اجنبية، دولية واقليمية، وعجزها الفاضح عن توفير مقومات الحفاظ على السيادة الوطنية وصيانة القرار السياسي والأمني من التدخلات والضغوط الخارجية.

٦٤. فقد أُستبيحت أجواء العراق وأراضيه مراراً خلال الحرب، وأُستهدفت منشآته العسكرية والاقتصادية. وبرزت ايضا تحركات لفصائل مسلحة، ذات ولاءات خارجية، استغلت الوضع لتصعيد عملياتها في داخل البلاد وخارجه، في محاولة لجرّها إلى الحرب الدائرة. وكشف هذا الواقع عن تعدد مراكز القوة والسلاح، وتداخل الأجندات المحلية والإقليمية. وهو ما أدى الى تصعيد الضغوط الامريكية على الحكومة والقوى الحليفة لإيران لاتخاذ خطوات عملية في موضوع حصر السلاح بيد الدولة تحت طائلة التلويح بفرض عقوبات دولية. وشملت هذه الضغوط أيضا التدقيق في التحويلات المالية والمصارف ومنافذ التهريب ومراقبة الشبكات المرتبطة بالجماعات المسلحة. ولقيت هذه الإجراءات تجاوبا من بعض الاوساط المتنفذة والقريبة من السلطة؛ اذ أصبحت تلك الجماعات تنافسها على الكثير من الموارد وتسيطر على مصادر إيرادات مهمة مثل المنافذ الحدودية، وتستحوذ على فرص استثمارية وغيرها من المجالات وذلك بفضل قوة السلاح الذي تمتلكه.

٦٥. وأوجد هذا الوضع تمايزات وصراع مصالح داخل منظومة الحكم. وتداخلت إعادة ترتيب موازين القوى الداخلية مع تداعيات احتدام الصراع الأمريكي الإيراني على الساحة العراقية. وانعكس ذلك في تأخر تكليف رئيس وزراء جديد الى أيّار ٢٠٢٦، بعد ٦ أشهر على الانتخابات البرلمانية. وكان أحد الأسباب الرئيسية لإعلان تشكيل حكومة علي الزيدي مع بقاء تسع حقائب وزارية من دون حسم، ثم تعثر استكمالها لمدة خمسة أشهر، عدا الخلافات والانقسامات السياسية، هو "الفيتو" الامريكي على مشاركة أي من الجماعات والفصائل الموالية لإيران في الحكومة.

٦٦. وتنسجم الوجهة الاقتصادية لحكومة الزيدي مع المشروع الذي كان الاحتلال الأمريكي أراده للعراق بعد ٢٠٠٣ بفرض الانفتاح الكامل والخصخصة وتبني سياسة اقتصادية نيوليبرالية، ولكنه تعثر آنذاك لأسباب عديدة. ومن الآثار التي ستترتب على توجهات الحكومة في عقد "شراكات" اقتصادية مع الشركات الأمريكية، وجعل التعاقدات في قطاعات النفط والكهرباء بالدرجة الأساسية مع الشركات الأمريكية حصرا، وضع الاقتصاد العراقي تحت شكل من الوصاية الأمريكية. وهو ما ضغطت الولايات المتحدة لتحقيقه قبل موعد انسحاب قواتها في نهاية أيلول ٢٠٢٦.

٦٧. وزادت في الآونة الأخيرة التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي العراقي، من قبل ايران وتركيا ودول المنطقة والولايات المتحدة، ارتباطاً بارتهان قوى متنفذة لهذه التدخلات. ولم تعد هذه التدخلات مرتبطة بمواقف سياسية معينة، انما ايضاً لتعظيم مصالحها الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية.

٦٨. إن العراق يقف أمام مرحلة سياسية لم تستقر ملامحها النهائية بعد، وإن مآلاتها ستتحدد بفعل عاملين مترابطين: إعادة تشكيل ميزان القوى داخل الدولة العراقية، والتطورات الإقليمية والدولية، ولا سيما الحصيلة السياسية للصراع بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى. غير أن العامل الحاسم سيبقى في قدرة القوى الشعبية والوطنية والديمقراطية على تنظيم نفسها، وتوحيد جهودها، وتحويل الغضب الاجتماعي المتراكم إلى فعل سياسي واعٍ ومنظم من أجل التغيير.

إصلاح المنظومة العسكرية والأمنية

٦٩. تبرز مهمة إعادة بناء المنظومة كأمر ملح، وعلى أساس عقيدة وطنية قوامها الإخلاص للوطن والولاء له وليس لأي عنوان آخر، وحماية حقوق المواطنين الدستورية. كذلك إبعادها عن المحاصصات على اختلاف أنواعها، وعن الولاءات السياسية والعشائرية والمناطقية.

٧٠. ان ضمان حسن الأداء يوجب وحدة القرار ومركزيته وفقا للمهام الدستورية. ومن الصعوبة بمكان تصور تحقيق ذلك دون أن يُصار الى التطبيق الفعلي لحصر السلاح بيد الدولة ومؤسساتها الدستورية، وانهاء أي وجود للتشكيلات المسلحة خارج تلك الأطر، والعمل على تقنين امتلاك السلاح ووضع معايير وضوابط صارمة لحيازته، والتصدي بحزم لجماعات الجريمة المنظمة وعصابات السطو المسلح وتجار المخدرات وعصابات اختطاف المواطنين واغتيالهم، والتدخلات العشائرية "ودكات " بعضها.

٧١. وإذ تم الإقدام على بعض الخطوات المرحب بها في إنهاء تغوّل السلاح المنفلت، كما جرى في جرف النصر (الصخر) وضبط المنافذ الحدودية ومنع التهريب، فان هذه الإجراءات ينبغي ان تكون مداخلَ لمعالجة وطنية شاملة لظاهرة السلاح خارج سلطة الدولة وفرض هيبتها وسلطتها، ورفض الاملاءات والضغوط الخارجية التي ما انفكت تواصل تدخلاتها الفجّة، وأن تتعزز مثل هذه الخطوات وصولا الى تحقيق الأمن والاستقرار في البلد، وللسير على طريق تحقيق السيادة الكاملة، وتدشين مسار التنمية وبناء دولة الرفاه والمواطنة والمؤسسات والقانون.

الفساد وتجلياته

٧٢. تصاعدت في بلادنا وتيرة الفساد بعد ٢٠٠٣ وأسهم الاحتلال و"سلطة التحالف" في تفشيه، وواصلت منظومة المحاصصة تعميق الظاهرة، وهيأت الظروف لانتشاره وحمت الفاسدين والمفسدين. وهو ما قاد الى اتساع دائرته وتشابك حلقاته، حتى نشأ تشابك مريب بين منظومة الفساد والمتنفذين الفاسدين في أجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة، وفئات البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية وأوساط من التجار الكومبرادور وبعض أصحاب المصارف والمتاجرين بالعملة ومالكي فضائيات ومهربي النفط، من جهة أخرى. وتوسعت الظاهرة لتكتسب أبعاداً مجتمعية.

٧٣. بهذا تحول الفساد الى منظومة متكاملة لها أطرافها وأذرعها داخل مؤسسات الدولة وخارجها. وتشير تقديرات الى ان اجمالي الأموال التي نُهبت جراء الفساد منذ عام ٢٠٠٣ تقارب تريليون دولار.

٧٤. ووفقا لمؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٥ الصادر عن منظمة الشفافية العالمية في شباط ٢٠٢٦، حصل العراق على ٢٨ نقطة من أصل ١٠٠، ليحتل المرتبة ١٣٢ عالميا من ١٨٣ دولة. ويُصنّف العراق في المرتبة الثامنة عربيا من أصل ٢٢ دولة، متقدما فقط على دول: الصومال وسوريا والسودان واليمن وليبيا ولبنان.

٧٥. ويتخذ الفساد في العراق صورا وأشكالا متعددة ومتداخلة، وتُعد المحاصصة الأرضية الخصبة له، بعد تحول مؤسسات الدولة الى حصص للمتنفذين، تدار وفقا للولاءات بدلا من الكفاءة والنزاهة. وكذلك يستخدم السلاح خارج إطار الدولة في تسهيل الحصول على الامتيازات وفرض الاتاوات وحماية الفساد. كما نشأت شبكات مصالح اقتصادية عابرة للمكونات والطوائف تحمي بعضها البعض، و"إقطاعيات مالية" تمول المتنفذين وتديم نفوذهم وسيطرتهم.

٧٦. واضافة الى الفساد السياسي والمالي والإداري، هناك الفساد في القطاعات الحيوية. وتمتد رقعته الى المنافذ الحدودية والعقود الحكومية والتعيينات والموارد النفطية. ولعل الأخطر ما يمكن تسميته بـ"الفساد المجتمعي"، حيث يتغير معيار المجتمع نفسه. فبدلا من السؤال "من اين لك هذا؟"، يصبح السؤال "كيف استطعت ان تحصل عليه؟". وبذلك يتحول الفساد من عيب ورذيلة الى "واقع مألوف".

٧٧. ويستمر هذا التوسع في الفساد وتعقّد سبل وطرق مكافحته بمعزل عن البنية السياسية والاقتصادية التي انتجته، وغياب دولة المؤسسات وسيادة القانون وضعف مبدأ الفصل بين السلطات، وغياب المساءلة والرقابة الفعليتين، وترسخ المحاصصة التي تحول الكثير ممن يفترض بهم محاربة الفساد الى جزء منه.

٧٨. وفي هذا السياق فإن الاعتماد شبه الكامل على النفط وغياب السياسات الاقتصادية السليمة جعلا الإيرادات النفطية مرتعا وبيئة ملائمة لجشع الفاسدين. إضافة الى ضعف المؤسسات الرقابية والقضائية، ما شجع ويشجع على التمادي والافلات من العقاب.

٧٩. ومن دون شك فان الفساد يعزز تكدس الثروات في أيدي قلة مرتبطة بمراكز النفوذ، فيما تتسع دائرة الفقر والبطالة. والضحايا المباشرون هم الفقراء وأصحاب الدخل المحدود والعاملون في الاقتصاد غير المنظم. كما يترك الفساد تأثيره على الخدمات الأساسية التي يفترض ان تقدمها الدولة.

٨٠. وإذ أُتخذت أخيرا عدد من الإجراءات في ملاحقة رموز فاسدة وحكم عليها، والتي مثلت خطوة في الاتجاه السليم لمكافحة الفساد المتجذر، فإن المطلوب ليس فقد إجراءات محدودة ووقتية، بل أن تكون مسارا سياسيا وقانونيا شاملا في سياق حملة وطنية شاملة لكشف بؤر الفساد والفاسدين وتقديمهم من دون استثناء الى العدالة وملاحقة ومحاسبة داعميهم، وفقا للقانون.

٨١. ان مثل هذه الإجراءات تحتاج الى إرادة وطنية سياسية لتفكيك الأساس السياسي الذي ينتج الفساد ويحميه، وإلغاء "المكاتب الاقتصادية" وما سواها للمتنفذين، واعتماد الشفافية في إبرام العقود الحكومية وإعداد الموازنات العامة.

٨٢. ان المعركة ضد الفساد هي في جوهرها معركة من اجل بناء دولة القانون والمؤسسات وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، ومن اجل حماية المال العام واستعادة ما سُرق ونُهب منه بوصفه ملكا عاما للمجتمع، وليس موردا لتغذية وإقامة مراكز النفوذ ومصالح القوى المتنفذة ونهج المحاصصة الفاشل.

٨٣. والنجاح في مكافحة الفساد، الذي يمثّل أحد المظاهر الأساسية للأزمة البنيوية الشاملة، له صلة وثيقة بمستقبل الدولة والمجتمع وإمكانات تحقيق التنمية والتحرر من الاقتصاد الريعي والتبعية الاقتصادية وبناء العراق المستقر والآمن والمزدهر.

تفاقم الأزمة الاقتصاديّة ومضاعفاتها

٨٤. كشفت الفترة الأخيرة، وتداعيات الحرب الامريكية على إيران، عمق المأزق الاقتصادي لبلادنا جراء سياسات الأقلية الاوليغارشية الحاكمة عبر منظومة المحاصصة والفساد. وهو وضع ينذر بنتائج كارثية تهدد حاضر العراق ومستقبله، وسيادته الوطنية واستقلاله، في حال استمرار هذه السياسات.

٨٥. وفيما تكّدس الطغمة الحاكمة وكتلها السياسية والمليشيات المسلحة الثروات التي نهبتها على مدى أكثر من ٢٣ سنة بالاستحواذ على المال العام بعد أن حوّلت الدولة الى غنيمة، تتحمل الأغلبية الساحقة من شعبنا أعباء الأزمة الاقتصادية المتعمقة؛ اذ يتفشى الفقر والبطالة، وخصوصا وسط الشباب.

٨٦. ويتجلى تعمق النهج الاقتصادي النيوليبرالي لقوى السلطة في إطلاق السوق المنفلتة، وتقليص الدور الإنتاجي والتنموي للدولة مقابل تضخم دورها الريعي والزبائني. فهناك توجه واضح لتعطيل القطاع العام أو خصخصته، وإعادة تشكيل آليات الاستحواذ على الريع النفطي من نمط مركزي إلى نمط محاصصاتي، الأمر الذي عمّق التبعية للرأسمال الخارجي، وأضعف الدولة، ورسّخ الفساد، وأعاق التنمية، ووسّع الفوارق الاجتماعية، وأدى الى تراجع الخدمات العامة، وتنامي الاحتكارات.

٨٧. ويقترن ذلك في الآونة الأخيرة، منذ تشكيل الحكومة الجديدة في أيّار ٢٠٢٦، بالتوجه الى استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وخصوصا الأمريكية، وإعادة تعريف دور الدولة على نحو يجعلها أكثر انفتاحا على رأس المال المحلي والأجنبي، في إطار اقتصاد سوق يضيق من الوظائف الاجتماعية والتنموية للدولة.

٨٨. إن هذا التوجه الذي يقدم نفسه بوصفه "إصلاحا"، ليس إصلاحا فنيا حياديا، بل ذا مضامين أيديولوجية وطبقية وتداعيات اجتماعية. فهو يجرّد الدولة من دورها الاجتماعي والتنموي الوطني، ويشدد استغلال الفئات الفقيرة والمهمشة والشرائح الوسطى، ويضعف السيادة الوطنية. كما يصطدم بطبيعة منظومة المحاصصة ذاتها التي حوّلت الدولة الى ميدان لتقاسم النفوذ والعقود والمشاريع.

تعمق التبعيّة الماليّة والاستثمار الأجنبي

٨٩. لا تزال التبعية لعائدات تصدير النفط من أبرز سمات الاقتصاد، وهي آخذة بالتعمق. فالعراق يُصدّر النفط الخام الذي يخضع سعره للسوق العالمية. وهذا يعني، في ظل غياب صناديق التنمية، أن إمكانات الدولة في الانفاق والتشغيل والاستثمار تبقى رهينة تقلبات سعر النفط في السوق العالمية، ومتأثرة بالمتغيرات الإقليمية والدولية.

٩٠. وبعد ان كانت عائدات تصدير النفط تودع في حساب "صندوق تنمية العراق" فإنها الآن تودع في حساب لدى البنك الفيدرالي الأمريكي. وهذا يقود الى فقدان السيطرة على تلك الموارد وجعل الدورة المالية للدولة رهينة الخارج ومواقفه، وما يفرضه ذلك على العراق من مواقف وسياسات على حساب سيادته الوطنية واستقلاله.

٩١. كما تبرز في واقع الاقتصاد العراقي، ارتباطا بالاستثمار الأجنبي، تساؤلات عدة عن نسبة المكون المحلي في مشاريع الاستثمار، وفرص العمل النوعية التي توفرها، وحجم نقل التكنولوجيا والتدريب، والقيمة المضافة التي تبقى داخل العراق، ومساهمة تلك المشاريع في تنويع الصادرات والإنتاج الوطني.

٩٢. إن اقتصاد العراق اليوم هو اقتصاد ريعي، رأسمالي تابع، مشوه البنية، ضعيف في قطاعاته الإنتاجية ولاسيما الصناعة والزراعة، تتعمق فيه التوجهات النيوليبرالية وتتحكم به شبكة من المصالح السياسية والاقتصادية المرتبطة برأس المال المحلي والخارجي، ويتميز بطابع استهلاكي يعتمد على الاستيراد بدلا من بناء قاعدة إنتاجية وطنية.

الحرب في المنطقة وتعاظم الأزمة المالية

٩٣. من أبرز تداعيات الحرب، جراء اضطراب الملاحة في مضيق هرمز، تعاظم الأزمة المالية بسبب التراجع الكبير في صادرات النفط التي تؤمّن ٩٠ بالمئة من إيرادات العراق، وخسارة العراق نحو ٦٠ مليار دولار خلال ٧ أشهر، وانخفاض احتياطي العملات الأجنبية بنحو ٢٠ مليار دولار، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٦ بالمئة حسب صندوق النقد الدولي. في هذا السياق جاء قرار الحكومة المدعوم من الإطار التنسيقي رفع السعر الرسمي للدولار إلى ١٥٢٠ دينارا. وكان لافتا اعتراف رئيس الحكومة علي الزيدي، ضمن تبريره لهذا القرار، بأن حجم الدين العام كان أكثر من ٢٠٨ تريليونات دينار عندما تسلم رئاسة الحكومة، وانه يتعين على الحكومة توفير ١٠ تريليونات دينار شهريا لتسديد الرواتب، أي رواتب موظفي القطاع العام والمتقاعدين والمشمولين بالرعاية الاجتماعية. ويبلغ عددهم نحو ١٥ مليوناً، أي ٣٣ بالمئة من مجموع السكان (٤٦ مليوناً).

٩٤. ولا بد من الإشارة في هذا الصدد الى انها ليست المرة الأولى التي يعلن فيها رئيس إحدى الحكومات المتعاقبة منذ ٢٠٠٣ بأنه تسلم عندما تولى منصبه دَيْنا عاما كبيرا. فقد أقرّ رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي بأنه تسلّم خزينة الدولة عام ٢٠١٤ شبه خاوية من سلفه نوري المالكي.

٩٥. وكانت تقديرات صندوق النقد الدولي، في تقرير المشاورات بشأن العراق لعام ٢٠٢٥، أشارت إلى أن إيرادات النفط ستبقى فوق ٩٠ بالمئة من الإيرادات الحكومية حتى ٢٠٣٠ وفق توقعاته، فيما قد ترتفع حصة الرواتب إلى ٥٤ بالمئة من إجمالي الإنفاق بحلول ٢٠٣٠ في حال استمرار الاتجاهات الحالية.

٩٦. ويُشار الى ارتفاع فاتورة الرواتب من نحو ٥٧,٦ تريليون دينار في ٢٠٢٢، إلى ٦٨,٢ تريليونا في ٢٠٢٣، ثم إلى ٧٨,٧ تريليونا في ٢٠٢٤، فيما تدور تقديرات ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ حول ٨٣ إلى ٨٦ تريليون دينار. أي انها ارتفعت بنسبة تقرب من ٥٠ بالمئة خلال ٤ سنوات فقط.

إهدار الثروة الوطنية

٩٧. ويكشف ذلك، بالأرقام، عن حقيقة صارخة، وهي ان الطغمة الحاكمة بدّدت في السنوات الأخيرة حصة متزايدة من ثروة العراق الوطنية وعائداته النفطية في الإنفاق الزبائني، للحفاظ على هيمنتها وإدامة سلطتها، بدلا من الاستثمار المنتج والانتقال التدريجي من الاقتصاد الريعي الأحادي إلى

اقتصاد إنتاجي متنوع قائم على الصناعة والزراعة والسياحة والتكنولوجيا والاقتصاد المعرفي.

٩٨. ويقدم قطاع الطاقة والكهرباء مثالا آخر؛ اذ يخسر العراق ما يقرب من ١٠ مليارات دولار سنويًا بسبب الهدر والفساد وسوء الادارة، رغم أن إجمالي الأموال التي صُرفت على هذا القطاع منذ ٢٠٠٣ تتراوح بين ١٠٠ الى ١٤٠ مليار دولار. وبينما يُحرق الغاز المصاحب محليًا يُضطر لإنفاق حوالي ٦ مليارات دولار سنويًا لاستيراد الغاز من إيران، لتشغيل عدد من وحدات توليد الكهرباء.

٩٩. ولا بد من الإشارة أيضا الى استخدام الجهاز المصرفي المتخلف لأغراض تهريب وتبييض الاموال وليس للاستثمار والتنمية وبعيداً عن الجانب الاقتصادي المثمر. وهو ما أكده السوداني، رئيس الحكومة السابق، عندما أعلن بأن ملايين الدولارات تهُرّب بشكل يومي إلى خارج البلاد بفواتير مزورة. كما تم إدراج مصارف على قائمة العقوبات الأمريكية بعد اتهامها بتسهيل حصول إيران على الدولار.

١٠٠. كما كشف التراجع الحاد في صادرات النفط بعد اغلاق مضيق هرمز عن أزمة خطيرة في منافذ التصدير بسبب الاعتماد الكلي على الموانئ في الجنوب للتصدير عبر المضيق، وغياب التخطيط طيلة السنين الماضية لتنويع طرق التصدير وتفعيل مسارات بديلة، ما جعل اقتصاد العراق عرضة للمخاطر الجيوسياسية.

رفع سعر صرف الدولار

١٠١. لقد رفض حزبنا تحميل المواطنين تبعات الأزمة المالية والاقتصادية، ورفض أية سياسات تقشفية تمس حقوق الفئات الشعبية أو تفرط بالخدمات الأساسية أو توسع دائرة الفقر والحرمان.

١٠٢. وانطلاقا من ذلك، أعلن الحزب رفضه قرار الحكومة رفع السعر الرسمي للدولار إلى ١٥٢٠ دينارا، ودعا إلى التراجع عنه. وحمّل الحكومة وقوى السلطة الداعمة لها المسؤولية عن استمرار هذا النهج الذي يضع على الفقراء والكادحين كلفة أزمة صنعتها سياسات اقتصادية كرست المحاصصة والفساد والاعتماد المفرط على النفط. كما دعا جميع المواطنات والمواطنين المتضررين إلى التعبير عن رفضهم لقرار تجويعهم، والضغط سلميا بمختلف الأشكال من أجل التراجع عنه وحماية معيشتهم.

١٠٣. ولم يكتف الحزب بذلك، بل طالب بتقديم حزمة من الإجراءات الاقتصادية، النقدية والمالية، لمعالجة الأزمة المتفاقمة. وأن يقترن ذلك بحماية أصحاب الدخول المحدودة بإجراءات عاجلة تصون قدرتهم الشرائية، وتضمن انتظام البطاقة التموينية وتحسين نوعيتها وزيادة مفرداتها، وتعزز الأجور والحماية الاجتماعية. وأكد ضرورة اعتماد سياسة مالية بديلة وعادلة، تقوم على إصلاح ضريبي يستهدف الثروة والدخول المرتفعة، وإلغاء الامتيازات وتقليص الإنفاق والهدر، ومكافحة الفساد واسترداد الاموال المنهوبة خارجيا وداخليا والتهرب الكمركي.

تقلص هامش المناورة

١٠٤. وأعلن صندوق النقد الدولي مؤخرا (٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦) أنه بدأ محادثات رسمية مع الحكومة لإعداد برنامج إقراض جديد للعراق، في ظل التدهور الاقتصادي الحاد وتوقعات بانكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٦ بالمئة خلال العام الجاري. وكان آخر برنامج للعراق مع صندوق النقد الدولي انتهى في ٢٠١٩، وتترتّب عليه مدفوعات فوائد لمصلحة المؤسسة الدولية تبلغ نحو ٤٢٨ مليون دولار حتى العام ٢٠٣٠.

١٠٥. ويكشف لجوء الحكومة الى الاقتراض الخارجي، من صندوق النقد الدولي، بعد أن نفت سابقا حاجتها الى ذلك، تقلص هامش المناورة امام المنظومة الحاكمة، وتزايد الاعتماد على الرأسمال العالمي، وتشديد التبعية له. وهو ما يعرّض ثروات العراق وموارده الى مزيد من الهدر، ومصالحه الوطنية الى مخاطر جمّة.

الموازنات العامة

١٠٦. تمثل الموازنة العامة وطريقة إعدادها وهيكلية بنائها في بلادنا، أحد اهم مظاهر أزمة النموذج الاقتصادي الريعي. وسوء إدارة المال العام وغياب الرؤية الاقتصادية والمالية للدولة.

١٠٧. وفي ظل كون النفط المصدر الأساسي لتمويل موارد الدولة غدت الموازنات أداة لتوزيع الإيرادات والانفاق الاستهلاكي، بدلا من ان تكون أداة لبناء اقتصاد منتج وتحقيق التنمية المستدامة.

١٠٨. ففي مقابل انخفاض الإيرادات العامة للدولة المتأتية من تصدير النفط الخام، ومحدودية مساهمة القطاعات غير النفطية بما فيها الزراعة والصناعة والسياحة والضرائب وواردات الكمارك، في موارد الموازنة العامة، هناك تضخم متواصل ومتصاعد في النفقات العامة، ولا سيما التشغيلية، مع استمرار غياب فرص عمل منتجة، والتعامل الزبائني مع التوظيف كوسيلة لمعالجة البطالة.

١٠٩. وفي ظل هذا الوضع ضاقت كثيرا فرص الانفاق الاستثماري وضعف قدرة الدولة على تنفيذ مشاريع تنموية وتحتية. وقاد ذلك الى تردٍ متواصل في الخدمات العامة التي يفترض ان تقدمها الدولة، ومنها في الصحة والتعليم والسكن والنقل وتوفير الكهرباء والماء. وهذا يرتبط ليس فقط بشح الموارد وضعف التخطيط وسوء توجيه صرف الموارد العامة، بل أيضا باستشراء الفساد وضعف استرداد الأموال المنهوبة والمسروقة، وكذلك ضعف التصدي للتهريب بما في ذلك تهريب النفط، وكما كشفته تقارير حكومية رسمية مؤخرا .

١١٠. واللافت والمقلق هو هذا التوسع في الاقتراض ولاسيما الداخلي لسد العجز في الموازنات، والذي لم يعد تخطيطيا، بل واقعا، مع غياب وجود صناديق سيادية، تضمن حياة كريمة للأجيال، حاضرا ومستقبلا.

١١١. ومن جانب آخر، يجري الإخفاق المتكرر في إقرار الحسابات الختامية في مخالفة صريحة للدستور وقانون إدارة الموارد العامة، وكذلك الإخفاق، حتى الآن، في إقرار موازنة ٢٠٢٦، وفي إعداد مشروع موازنة ٢٠٢٧، رغم التسريبات عن ارقامها المعتمدة ووسائل سد العجز المخطط فيها، من ذلك توسيع مساحة الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتسليع الخدمات.

١١٢. وإذ نؤكد الحاجة الفعلية الى اصلاح جذري بنيوي شامل لحالة الاقتصاد بما في ذلك للموازنة، بالانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء، نشدد على أهمية وضرورة التوجه الجاد الى تنويع مصادر الموارد العامة، ووقف الهدر العام، وتقليص النفقات غير الضرورية، وردم الهوّة بين الرواتب العليا والدنيا، ومحاسبة الفاسدين واسترجاع الأموال التي في ذممهم، ومكافحة التهرب الضريبي وتقليص مساحة الاعفاء الضريبية غير المبررة، والتصدي للتهريب.

١١٣. وفي مجرى تعظيم موارد الدولة، نرى ضرورة عدم القاء تبعات الأزمة المالية والاقتصادية على الطبقات والفئات والشرائح الفقيرة والمعدمة وذوي الدخل المحدود والكادحين عموما، فيما الحاجة تتزايد الى تقديم الدعم والاسناد لهم وضمان الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية.

آثار اجتماعية وخيمة

١١٤. وعلى الصعيد الاجتماعي، تتجلى الآثار الوخيمة للسياسات الاقتصادية التي ينتهجها التحالف الطبقي الحاكم؛ اذ تتسع الفوارق الاجتماعية، ويتزايد الفقر، وتتفشى البطالة والعمل غير المنظم، خصوصا وسط الشباب وفئة الخريجين، ويستمر تدهور الخدمات العامة، في الصحة والتعليم، فيما تتفاقم أزمة السكن.

١١٥. وتتجلى الآثار الوخيمة لهذه السياسات بأبشع صورها في معاناة الشباب الذين يعتبرون الثروة البشرية الأهم في المجتمع، والقوة المحركة للتغيير والتقدم وبناء عراق المواطنة المدني الديمقراطي. ورغم انهم يمثلون الكتلة السكانية الأكبر (يبلغ العمر الوسيط ٢١ عاما) فإن معدل البطالة بين الشباب يبلغ نحو ٣٦ بالمئة.

الشباب.. وأزمة الخريجين

ولإدراك حجم الكارثة التي تهدد مستقبل الشباب والاستقرار المجتمعي، نشير الى نسبة العاطلين عن العمل وسط فئة الخريجين. فهي تصل الى ٧٥ بالمئة سنويا، مع تدفق أعداد هائلة تتراوح بين ٢٨٠ ألفاً إلى ٣٥٠ ألف خريج كل عام من الجامعات والمعاهد الحكومية والأهلية. ومن أبرز أسباب هذه الأزمة، الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وعدم خلق فرص عمل منتجة، والتوسع الكبير في الجامعات والكليات الأهلية، التي تتعامل مع التعليم كسلعة واعتمادها سياسة "الأبواب المفتوحة" لإشباع نهمها المالي. بالإضافة الى دور المحاصصة والفساد في التعيينات والاعتماد على الولاءات بدلا من الكفاءة والاختصاص، وهو ما فاقم تضخم الجهاز الحكومي وترهله على نحو غير مسبوق وتفشي البطالة المقنعة.

معاناة المرأة

١١٦. كما تعاني المرأة من غياب التشريعات اللازمة لحفظ حقوقها وكرامتها، وعدم احترام الحكومات المتعاقبة للاتفاقيات الدولية التي تضمن المساواة للمرأة في العمل والأجور وحماية حقوقها وحقوق الطفل، والتي صادق عليها العراق وأصبحت ملزمة له. ويستمر غياب الأجر المتساوي للعمل، إلى جانب حرمانها من التعليم. ولا تتعدى مشاركة النساء في قوة العمل ١٠,٦ بالمئة مقابل ٦٨ بالمئة للرجال، وتُعد من بين الأدنى عالمياً. ويتجاوز معدل البطالة بين النساء ٢٨ بالمئة، أي ما يعادل ضعف معدلها بين الذكور. ويصل بين الشابات (الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة) الى ٦٢ بالمئة.

أزمة النازحين والمهجّرين

١١٧. ورغم تحقيق الاستقرار الأمني النسبي في اغلب المناطق التي جرى تحريرها من قبضة تنظم داعش الإرهابي، الاّ ان عدداً كبيراً من المواطنين النازحين لم يتمكنوا حتى الآن من العودة لمناطقهم وممارسة أعمالهم الاعتيادية. وظل هذا الملف حبيس الفساد والمجادلات السياسية؛ حيث جرى توظيفه انتخابياً، دون الالتفات الى الحاجة الفعلية الماسة لهؤلاء المواطنين، وتقديم التسهيلات الكافية لهم، وإعادة اعمار مدنهم وتقديم الخدمات المناسبة لتسهيل عودتهم. ويراد في بعض الأحيان في استمرار هذا الوضع، إجراء تغييرات معينة في تركيبة المدن، وهو ما يحصل في مناطق سهل نينوى وسنجار وبعض المناطق الأخرى. كما يراد في ذلك تحقيق مكاسب انتخابية ايضاً.

١١٨. ان المطلوب اتخاذ الإجراءات الملائمة والسريعة لضمان عودة النازحين، وتعويضهم والبحث الجاد عن المفقودين من عوائلهم وبناتهم خصوصاً لأبناء شعبنا الايزيديين والمسحيين والتركمان، والكشف عن مصيرهم. كما يتطلب الاهتمام من جانب الحكومة والجهات ذات العلاقة بأوضاع المواطنين، الذين اضطروا تحت عوامل مختلفة ومنها الجفاف وشح المياه والهجرة من الريف الى مناطق أخرى، الاعتناء وتقديم المساعدة والدعم لهم وتمكينهم من العودة الى مناطقهم.

منظور نيوليبرالي للخدمات العامة

١١٩. ومن المؤشرات المهمة التوجه الى توسيع مشاركة القطاع الخاص في قطاعات كانت تُعد من مسؤوليات الدولة الأساسية، ومنها الكهرباء والصحة والتعليم والنقل والبنى التحتية. وهذا يعكس منظورا جديدا، نيوليبراليا، للخدمات العامة من كونها حقا اجتماعيا تلتزم الدولة بتوفيره، الى كونها خدمات ينبغي ان تُسترد تكلفتها، وتخضع بصورة أوسع لمعايير الجدوى المالية والربحية. وهذا يعني تحميل المواطنين جانبا متزايدا من تكلفة الاختلالات المالية وإعادة توزيع أعباء الموازنة.

١٢٠. وتكفي الإشارة الى بعض الحقائق في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان، لإدراك حجم الأزمات الأخرى التي تتحمل اعباءها الأغلبية الساحقة من الشعب، من الفقراء وذوي الدخل المحدود، جراء سياسات منظومة المحاصصة والفساد.

١٢١. اذ يستمر تدهور القطاع الصحي، وتتفاقم الفجوة الطبقية، مع التوجه المتزايد الى الخصخصة والتوسع في انشاء المستشفيات الأهلية، وتهالك المستشفيات الحكومية. وذلك في انتهاك صارخ للدستور الذي ينص في المادة ٣١ على ان "لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية". وبلغت نسبة الإنفاق على الصحة ٢,٤ بالمئة من إجمالي الإنفاق العام في ٢٠٢٥ (بالمقارنة مع ٨,٥ من المائة في لبنان، و٦,٩ من المائة في الاردن، و٦ من المائة في الجزائر، و٥,٥ من المائة في تونس، و٤,٥ من المائة في مصر).

١٢٢. كما تتفاقم الأزمة البنيوية للتعليم وافتقار الطلبة الى بيئة تعليمية آمنة ومستدامة. وتؤكد تقارير الحاجة العاجلة إلى بناء أكثر من ١٠ آلاف مدرسة جديدة، فيما يستمر وجود مئات "المدارس الطينية والكرفانية" رغم ميزانيات "انفجارية" ضخمة شهدتها البلاد في السنوات الماضية. وأثارت مقترحات نيابية مؤخرا لتحويل الجامعات الحكومية نحو نموذج "التمويل الذاتي" بحلول عام ٢٠٢٩ قلقاً واسعاً من تأثير ذلك على مجانية التعليم، التي يكفلها الدستور (المادة ٣٤)، وحرمان أبناء العائلات الكادحة وذوي الدخل المحدود. ومع استمرار المحاصصة الحزبية والطائفية في تعيين رؤساء الجامعات والعمداء وإهمال معايير الكفاءة والجدارة، والتوسع العشوائي للكليات الأهلية، يتدهور مستوى التعليم العالي وتتراجع جودة البحث العلمي والبيئة الأكاديمية.

١٢٣. وعلى صعيد أزمة السكن، أعلنت الحكومة ان عدد الوحدات السكنية التي يحتاجها العراق لسد العجز الفعلي نحو ٢,٣ مليون وحدة. ويعيش أكثر من ٣,٥ ملايين مواطن في العشوائيات التي يبلغ عددها ٤٦٧٠ تجمعا عشوائيا. وتعود ملكية الأراضي التي تقوم عليها ٨٧ بالمئة من هذه التجمعات الى الدولة. كما تتحمل أعداد كبيرة من الأسر أعباء إيجارات تستنزف نسبة مرتفعة من مداخيلها. وفشلت مشاريع الاستثمار العقاري في حل الأزمة؛ إذ استحوذ ذوو المداخيل المرتفعة والمضاربون على الجزء الأكبر من وحداتها السكنية، وتحوّل بعضها إلى واجهات لغسل الأموال المنهوبة. وكأحد الحلول لأزمة السكن، أطلقت الحكومة مؤخرا "مبادرة المليون قطعة سكنية" مع التعهد بتوفير البنى التحتية الأساسية لها.

١٢٤. إن كل المعطيات تؤكد ان السياسات الاقتصادية الحالية للسلطة، إذا استمرت، لن تكون قابلة للاستدامة. فهي ستواجه مأزقا اقتصاديا واجتماعيا لا مفرّ منه، ولن تجدي نفعا أي إجراءات ترقيعية ومحاولات لاحتواء الأزمة وتهدئة الغضب الشعبي المتصاعد. فنهج "رشوة الجمهور" عبر التوظيف الحكومي غير المدروس والإنفاق التشغيلي الهائل سيصطدم بتقلبات أسعار النفط، وضغوط المؤسسات المالية الدولية، وتراكم الديون. هذا العجز عن إدامة المكاسب الزبائنية سيؤدي بالضرورة إلى تآكل القاعدة الشعبية المؤقتة لأحزاب السلطة، ويفتح الباب أمام موجات احتجاجية جديدة.

أوضاع الطبقة العاملة العراقية

١٢٥. أحدث التطور التكنولوجي تحولاتٍ في العملية الإنتاجية، رافقها تحديثٌ في طرائق العمل وأساليبه الإدارية، ما أعاد طرح مسألة المعايير المعتمدة في تعريف الطبقة العاملة وتحديد حدودها. وتبرز الإشكالية ذاتها في العراق، في ظل الطابع الريعي للاقتصاد، وانحسار الأنشطة الإنتاجية لمصلحة القطاعات الخدمية، فضلاً عن كون الدولة ربَّ العمل الأكبر، مقابل ضعف القطاع الخاص. وقد أسهمت هذه الخصائص مجتمعةً في تعزيز الطابع الخدمي والاستهلاكي للاقتصاد العراقي، وفي عجزه عن توفير فرص عمل كافية للأعداد المتزايدة من الشباب الداخلين إلى سوق العمل. وتشكل هذه العوامل سماتٍ أساسيةً لواقع الطبقة العاملة العراقية وبنيتها.

١٢٦. وفقاً لبيانات مسح القوى العاملة الصادر عن وزارة التخطيط (٢٠٢١)، يبلغ عدد العاملين نحو ٨,٦ مليون عامل من أصل ١٠,٣ مليون يمثلون إجمالي القوى النشطة اقتصادياً. ويصل عدد العاملين في مؤسساتها إلى نحو ٤ ملايين موظف (يشمل الملاك الدائم، والعقود، والأجراء، بما في ذلك إقليم كردستان)، أي ما يقارب ٤٦٪ من إجمالي العاملين. وفي اقتصاد لا يرتكز على الإنتاج المحلي بقدر اعتماده على إعادة تدوير عوائد النفط، تتحول علاقة العمل من علاقة إنتاجية تقليدية إلى آلية لتوزيع الريع ترتبط بموازين السلطة والنفوذ.

١٢٧. وقد أسهمت السياسات الاقتصادية المتعاقبة، إلى جانب الفساد ومنظومة المحاصصة، في إعادة تشكيل بنية الطبقة العاملة وتشظي قواها الصناعية والزراعية المنظمة لصالح هيمنة القطاع غير المنظم، حيث تشير التقديرات إلى وجود نحو ٥,٧٣ مليون عامل في هذا القطاع، بما يعادل قرابة ٦٦,٦ من المائة، من إجمالي العاملين. ويعني هذا التحول تراجع العمالة في المصانع والمشاريع الإنتاجية الكبرى لحساب عمال الخدمات، والبناء، والباعة المتجولين، والعاملين في المنصات الرقمية وخدمات التوصيل، الذين يفتقرون إلى الضمان الاجتماعي والاستقرار الوظيفي. كما أدى انحسار القاعدة الإنتاجية واعتماد السوق بشكل شبه كلي على الاستيراد إلى تقليص حجم العمالة المنتجة، وجعل معيشة المواطنين رهينة لتقلبات الأسواق الخارجية.

١٢٨. وفي السياق ذاته، تكشف بيانات وزارة التخطيط عن بلوغ معدل البطالة العام نحو ١٥,٥ من المائة، بينما تتجاوز البطالة بين الشباب حاجز ٣٢ من المائة، مما يعكس عجز القطاعات الإنتاجية عن استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ونتيجة لذلك، تحولت الوظيفة الحكومية إلى ملاذ رئيسي، ما كرّس شبكات زبائنية توظفها القوى السياسية الممسكة بالسلطة لإعادة إنتاج نفوذها، إذ لم يعد التشكل الطبقي محكوماً بملكية وسائل الإنتاج فحسب، بل بمدى القرب من مراكز القرار والوصول إلى حصص الريع، في إطار ما يشبه الريع الاجتماعي المستخدم لاحتواء السخط الشعبي ومنع تصاعد الاحتجاجات. غير أن هذا الاستقرار الإسمي للرواتب اصطدم خلال السنوات الخمس الماضية بموجات تضخم حادة وتغييرات متكررة في سعر الصرف، ما أدى إلى تآكل القدرة الشرائية وانخفاض القيمة الحقيقية للرواتب والأجور بأكثر من ١٥ من المائة في اقتصاد يعتمد على الاستيراد، الأمر الذي عمّق الأعباء المعيشية على كافة فئات العاملين.

١٢٩. تُنتهك قوانين العمل والضمان الاجتماعي والتقاعد، ويُتهرَّب من تطبيقها؛ إذ لا تتجاوز نسبة العاملين في القطاع الخاص المسجَّلين في الضمان الاجتماعي ٨,٤ من المائة، من إجمالي العاملين في هذا القطاع، ما يترك غالبيتهم الساحقة خارج المظلة القانونية للحماية.

١٣٠. ويؤدي هذا الواقع إلى انقسام هيكلي عميق يضعف التضامن العمالي، إذ تتوزع القوى العاملة بين شريحتين:

131. الشريحة الأولى: العاملون بأجر في القطاع العام. وهي شريحة واسعة تتمتع بحماية نسبية، وتضم موظفي القطاع العام الذين يحظون بالاستقرار الوظيفي والحماية القانونية والضمان الاجتماعي. وترتبط مصالحهم مباشرة بقدرة الدولة على مواصلة الإنفاق الريعي، على الرغم من تضررهم المباشر من تآكل القوة الشرائية لدخولهم بفعل التضخم. وهذه الشريحة غير متجانسة طبقياً؛ إذ تضم إداريين وموظفين من مستويات مختلفة، إلى جانب عمال وفنيين ومستخدمين. وقد ازداد في السنوات الأخيرة عدد العاملين بعقود مؤقتة.

132. الشريحة الثانية: شريحة منتجة ومهمَّشة. وتضم عمال القطاع الخاص، حيث تتزايد نسبة العاملين في القطاع غير المنظم والعاملين عبر المنصات الرقمية. ويواجه هؤلاء هشاشة اقتصادية مضاعفة، إذ يجمعون بين غياب الحماية القانونية والضمان الاجتماعي من جهة، والانكشاف التام أمام موجات الغلاء وتراجع الأجور الحقيقية من جهة أخرى.

١٣٣. ويعيق هذا التباين تشكُّل حركة عمالية نقابية موحدة، قادرة على الضغط من أجل تغيير علاقات الإنتاج وتحسين شروط العمل. وغالباً ما تنحصر مطالب النقابات والكيانات الممثلة للعاملين في القطاع العام ضمن أطر توزيعية دفاعية، كالمطالبة بزيادة الرواتب والمخصصات لتعويض خسائر التضخم وتراجع قيمة العملة، بدلاً من الدفع نحو إصلاح البنية الاقتصادية وتنويع مصادر الإنتاج. أما في القطاع الخاص، فيغلب الطابع غير المنظم على النشاط الاقتصادي، ما يُصعّب تنظيم العاملين وتوحيدهم ضمن حركة عمالية واسعة، ولا سيما بالاعتماد على الأساليب التقليدية.

١٣٤. أدى توسع قطاعات الخدمات والتجارة والنقل والإنشاءات والاتصالات، إلى جانب الزراعة والصناعة، إلى زيادة أعداد العاملين بأجر، يعمل أكثر من نصفهم في القطاع الخاص. ولم يعد عمال المصانع والمنشآت الصناعية، الذين ينطبق عليهم التعريف التقليدي للطبقة العاملة، يشكلون الشريحة الأكبر أو الأكثر تأثيراً فيها. كما أوجدت التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العراق طبقة عاملة مشتتة، موزعة على أنشطة يغلب عليها الطابع الخدمي. وبفعل الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، وارتفاع معدلات البطالة، وضعف التنظيمات النقابية، والانقسامات السياسية والاجتماعية، تواجه عملية تبلور هذه الطبقة واكتسابها وعياً طبقياً معوقات جدية. وينعكس ذلك على حضورها وتأثيرها بوصفها فاعلاً سياسياً ومحركاً أساسياً للفعاليات الجماهيرية.

١٣٥. وسيظل تحسّن أوضاع الطبقة العاملة وتعاظم دورها مرهونين بإمكانية تحقيق وحدة حركتها النقابية، وشمولها مختلف قطاعات العمل، ودفاعها عن مصالح العمال ومنتسبي التنظيمات النقابية، فضلاً عن إعادة بناء الاقتصاد العراقي بما يوفر فرص عمل في المواقع الإنتاجية، وضمان التطبيق السليم للقوانين والتشريعات ذات الصلة بالعمل والضمان الاجتماعي.

١٣٦. وإزاء هذا الواقع المعقد، يضع حزبنا الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ومصالحها، بمختلف شرائحها، في مقدمة أولوياته. ولتحقيق ذلك، يعمل على تعزيز وجوده في المنشآت والتجمعات العمالية، وفي أوساط عمال القطاع غير المنظم، وتبنّي مطالبهم، وتقديم أشكال متعددة من الدعم للحركة النقابية، والسعي إلى توحيد جهودها والتنسيق بين تنظيماتها للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، وإلغاء جميع القوانين والتشريعات التي تقيّد حق العامل أو الأجير في التنظيم النقابي في القطاعين العام والخاص.

الهيمنة على مؤسسات الدولة

١٣٧. استطاعت القوى السياسية الماسكة بالسلطة، إفراغ مؤسسات الدولة من اطارها الدستوري – القانوني المؤسسي. فلم يكفها تكريس نهج المحاصصة الطائفية والقومية والإثنية الفاشل كوسيلة وحيدة لإدارة الدولة، بل انها اتخذت منه وسيلة لإعادة انتاج سلطتها ونفوذها وفرض هيمنتها الفكرية على المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية والدوائر المرتبطة بها.

١٣٨. وفي مجرى هذه العملية راحت هذه القوى تؤثر ايضاً على قدرة هذه المؤسسات وادائها وامكانياتها، اذ جرى استخدامها كفرصة وإمكانية لتوسيع شبكة الزبائنية. وجرى إغراق دوائر الدولة المختلفة بمئات الألوف من الملاكات الفائضة وبخريطة توزيعية غير مدروسة ومترهلة، فيما يجري توظيف أيديولوجية معينة على قراراتها وسياساتها العامة، حيث تستخدم مختلف الوسائل والاشكال لترسيخ الفكر الطائفي والقومي. وهذا يعني انه جرى تسييس المؤسسات وإخضاعها لمصالح القوى المتنفذة. وتُستخدم هذه الوسائل كذلك في التعاملات مع المواطنين، وكذلك بين المنتسبين للدوائر. وفي هذا السياق يمكن تقديم مثال على ذلك وهو المحاولات الجارية لفرض نمط معين (طائفي) في المناهج الدراسية للجامعات والمعاهد والمدارس، وكذلك في السيطرة عليها بوسائل أخرى وفرض أنماط معينة من الفعاليات غير الصفية. كما يلاحظ الدور الذي تؤديه وسائل الاعلام المملوكة للدولة، فضلاً عن هيئة الاعلام والاتصالات، إضافة الى مؤسسات الشباب والثقافة وحتى الوزارات الأخرى. فتجد الانحياز الواضح لصالح فكر الأقلية المهيمنة وزبانيتها، وهو ما يحول دون بناء مؤسسات دستورية عصرية ترعى مصالح الجميع وتخدمهم.

الهيمنة على المناصب والوظائف

١٣٩. ولم يعد الحديث عن توزيع المناصب بوصفه استحقاقاً للكفاءة والقدرة والامكانية، انما يتم ذلك لغرض الاستحواذ على الموارد العامة وتوظيف مؤسسات الدولة في شبكات الفساد والمصالح. وهذا ما ينعكس في فترات الحملات الانتخابية؛ حيث تتحول المؤسسات الرسمية الى أدوات كسب غير مشروعة لأصوات الجماهير. وتوظّف إمكانيات الدولة ومؤسساتها كوسيلة مباشرة يجري التحكم بها من قبل الماسكين بالسلطة من اجل توفير الرشى للناخبين مقابل أصواتهم الانتخابية.

١٤٠. اما على صعيد المؤسسات الأمنية، فهناك حملة مستمرة لتحويلها الى جهاز ضارب بيد الأقلية الحاكمة، حيث تغيب المهنية والوطنية والمواطنة. وراحت المحاصصة تغوص في كامل مفاصل المؤسسة الأمنية الدستورية. وتشن قوى السلطة بين الحين والآخر حملات تسقيط بحقها على حساب دورها في تحرير المدن العراقية من تنظيم داعش الإرهابي. ويجري تمايز واضح بينها صنوفها، واللافت ان النعرات الطائفية والمناطقية والعشائرية والتقاسم المحاصصاتي صار جزءاً مهماً من العقيدة العسكرية على حساب الوطنية والولاء للوطن، فضلاً عن محاولات إضعاف دورها على مختلف الأصعدة.

١٤١. ورغم قرار المحكمة الاتحادية بعدم دستورية تقاسم المناصب العليا والدرجات الخاصة بين القوى السياسية على أساس المحاصصة الطائفية والحزبية، إلاّ ان عملية توظيف التوافقات السياسية اهملت ذلك في سبيل إعادة إنتاج منظومة الحكم وإدامة نفوذ أطرافها. وبات توزيع المناصب بهذه الوسيلة ترضية للكتل السياسية من اجل استمرار عمل الحكومات المتعاقبة. ويلاحظ التوسع ايضاً في عدد المستشارين للرئاسات الثلاث، وتعيين كبار المسؤولين بتدخل من القيادات المهيمنة على القرار السياسي.

خلل في الرقابة والمحاسبة

١٤٢. وتراجعت عملياً بصورة تدريجية استقلالية المؤسسات الدستورية التشريعية والرقابية، فضلاً عن الاختلال في التوازن بين السلطات. كما تتم محاولات تقويض استقلالها وتعاونها. ونتيجة لذلك نلاحظ ندرة ممارسة الدور الرقابي لمجلس النواب كالاستجواب والمحاسبة. وباتت التشريعات مُفصّلة على مقاسات القوى المهيمنة على مقاعده. وأُفرغ المجلس من محتواه الدستوري والقانوني؛ اذ يجري التعامل مع القوانين كورقة انتخابية تارة، او تستخدم كوسيلة للمساومة والابتزاز، تارة أخرى. كما يتم النقاش حول القوانين ذات المساس المباشر بطبيعة الحكم وحياة الناس خارج قبة مجلس النواب، ويُفرض على اعضائه التصويت باتجاهات معينة، قد

تكون عكس توجهاتهم. وهو ما تجلى في تمرير تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩.

١٤٣. ولقد خاض حزبنا والحركة النسوية وقوى سياسية أخرى، نضالاً واسعاً ضد هذا التعديل المجحف، وفشلت القوى الطائفية في تمريره مع المدونة الجعفرية، إلاّ بعد قبول القوى الأخرى المتنفذة في البرلمان بمبدأ المساومة لتمرير قوانين أخرى جدلية ايضاً.

١٤٤. من جانب آخر، نؤشّر السعي الى اضعاف المؤسسات الرقابية المستقلة. لذلك يجري تعطيل انتخاب المفوضية العليا لحقوق الانسان، ويجري التدخل في اختيار مجلس المفوضين. كما تُهمل تقارير ديوان الرقابة المالية. ويجري توزيع المناصب في المؤسسات الأخرى على أساس المحاصصة، كمؤسسات السجناء والشهداء والحج والعمرة وغيرها. هذا بالإضافة الى الخلل الحاصل في التعاون بين المؤسسة التنفيذية مع التشريعية؛ اذ يجري تجاهل العديد من الطلبات والاسئلة البرلمانية. وتُمارس ايضا آليات ضغط مختلفة في سبيل عدم استجواب المسؤولين والوزراء.

١٤٥. من ناحية أخرى، فإن قوى المحاصصة الطائفية تمارس ضغوطاً وتدخلات واضحة على المؤسسات القضائية، حيث يمكن الإشارة الى التمييز في التعامل مع القضايا القانونية لصالح قوى الحكم المتنفذة. ومع وجود نصوص دستورية وقانونية وقرارات قضائية باتة وملزمة، إلاّ أن خروقات تحصل بالجملة دون محاسبة او ذكر. ومن الأمثلة ما حصل من تجاوز على القانون والدستور في وصول قوى سياسية الى السلطة رغم امتلاكها علناً للسلاح خارج إطار الدولة. كذلك تمرير قوانين الموازنة دون حسابات ختامية، حتى مع وجود قرار من المحكمة الاتحادية لصالح الحزب الشيوعي العراقي، يقضي بوجود هذه الحسابات قبل مناقشة قانون الموازنة.

١٤٦. ان نتيجة هذه الهيمنة الواضحة على مؤسسات الدولة تراجعٌ خطير في فاعلية المساءلة وسيادة القانون. ويجري تكريس منظومة الفساد كمؤسسة يصعب الحد منها. كما بات موضوع مكافحته في طي النسيان بالنسبة لتحالف القوى الحاكمة المهيمنة، فيما يتم الاستحواذ على الموارد العامة للدولة كمورد لزيادة وتوسيع شبكة المصالح. ويتداخل النفوذ السياسي مع المصالح الاقتصادية والمالية، اذ تتم عملية توظيف قيادة مؤسسات الدولة في سبيل الحصول على العقود والمشاريع وتوزيعها بين أطرف الأقلية الحاكمة، من خلال استثمار مؤسسة الفساد المالي والإداري. وهذا يعني ان موارد الدولة تُستنزف ليس لغرض التنمية والخدمات والحقوق الاجتماعية، بل لإدامة السلطة والنفوذ.

١٤٧. ويتعمد التحالف الحاكم، من اجل إطالة أمد نفوذه، إضعاف المؤسسات المختلفة وتعطيل قدرتها على أداء وظيفتها. وكذلك توظيفها لترسيخ المحاصصة على حساب المواطنة والمساواة وتكافؤ الفرص. وهو ما يعمق تراجع ثقة المجتمع بالمؤسسات، ويفضي الى إعاقة مساعي بناء دولة المواطنة والعدالة والديمقراطية.

التنافس وصراع الهيمنة الثقافية في المجال العام

١٤٨. لم يقتصر الصراع منذ ٢٠٠٣ على تقاسم السلطة وإدارة مؤسسات الدولة، بل امتد إلى شكل الدولة وبنية نظامها السياسي ومؤسساتها الدستورية، وطبيعة العلاقة بين السلطات، ومركزية الدولة أو اتحاديتها. وشمل كذلك مفهومَي المواطنة والمساواة أمام القانون، والمرجعيات الفكرية والقيمية للدولة، والتصورات المتعلقة بعلاقتها بالدين والمجتمع والحداثة والحريات الفردية والحقوق المدنية، فضلًا عن هويتها الأيديولوجية وطبيعتها الاجتماعية والطبقية والفئات التي تعبّر عن مصالحها.

١٤٩. ومن أبرز ساحات هذا الصراع تأويل الدستور والانتقائية في تطبيق مواده، والتنافس على مؤسسات الدولة وأجهزتها الأيديولوجية، كالمدرسة والإعلام والمؤسسات الدينية والعشائرية والأسرة، فضلًا عن المؤسسات الثقافية والفنية والرياضية. ويمتد الصراع أيضًا إلى الفضاء العام، ومواقع التواصل الاجتماعي حيث يلتقي الناس ويتبادلون الآراء ويناقشون الشأن العام ويشاركون في الحياة المجتمعية والسياسية. وتغدو هذه المؤسسات والفضاءات ميادين لتشكيل الوعي الاجتماعي وترسيخ تصورات معينة عن المجتمع وقيمه وهويته.

١٥٠. ويتجاوز هذا الصراع حدود المواجهة بين الأفكار الدينية والمدنية والعلمانية؛ فهو صراع اجتماعي وسياسي على إعادة إنتاج علاقات القوة والمصالح القائمة، وعلى تشكيل وعي اجتماعي يضمن استمرارها.

١٥١. وفي هذا السياق، شهد العراق خلال السنوات الأخيرة تنامي حضور التيارات والقوى ذات المرجعيات الدينية والطائفية والمحافظة، التي سعت إلى توسيع نفوذها الثقافي والاجتماعي وترسيخ منظومة من القيم والتصورات المحافظة في الحياة العامة، بما يجعلها مرجعًا يؤثر في تشكيل الوعي العام وتحديد حدود المقبول اجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا.

١٥٢. وسلكت هذه التيارات والقوى مسارات عدة، منها التأثير في السياسات التعليمية والإعلامية والثقافية والتشريعات ذات الصلة. كما وظّفت شبكات المساجد والحسينيات والأوقاف والمؤسسات الخيرية لتقديم الخدمات الاجتماعية والرعاية والتعليم والإسكان، تعويضًا عن غياب خدمات الدولة أو تراجعها. ومكّنها ذلك من بناء الولاءات ونقل الدين إلى مجال إدارة الحياة اليومية، لتغدو مؤسساتها مرجعًا للأفراد في أزماتهم وخياراتهم، وتنشأ تبعية ثقافية واجتماعية تعزز الهيمنة.

١٥٣. كذلك وُظّفت الطقوس والشعائر الدينية والمناسبات الجماعية، ومُلئت الشوارع والساحات العامة بالشعارات والأعلام واللافتات ذات الخطاب الديني المحافظ. وأسهم ذلك في إعادة تشكيل الجغرافيا الرمزية للمدن العراقية، وفي تعريف ما يُعدّ مقبولًا ومرئيًا، وما يُعدّ منكرًا ومرفوضًا في المجال العام، وجعل الحضور المختلف خارجًا عن المألوف، بما يعزز الهيمنة الثقافية.

١٥٤. وبفضل التمويل الداخلي والخارجي، أنشأت القوى ذات المرجعيات الدينية والطائفية شبكة واسعة من القنوات الفضائية والاذاعية ومؤسسات الخطاب الديني الجماهيري والمنصات الرقمية. وأدت هذه الشبكة دورًا مركزيًا في ترتيب الأولويات الثقافية وإعادة صياغة المعنى العام للثقافة، بما يشمل المعارف والمعتقدات المشتركة وطرائق التفكير والسلوك. كما أسهمت الخوارزميات في وسائل التواصل الاجتماعي في تعميق هذا التأثير.

١٥٥. ومن أدوات الصراع على الهيمنة الثقافية سنّ القوانين والتعديلات والتشريعات التي تعكس رؤية محافظة وتضبط الفضاءين العام والخاص. ويظهر التعديل على قانون الأحوال الشخصية ومشاريع القوانين ذات العلاقة بحرية التعبير وجرائم المعلوماتية وحق الحصول على المعلومة وتداولها، والتعديلات على المناهج، كيف يمكن ان تتحول الرؤية المحافظة إلى تشريعات قانونية تعيق البناء الديمقراطي الحقيقي.

١٥٦. وعلى الرغم من انتشار الأفكار المحافظة واتساع نفوذها وتأثيرها في التعليم والإعلام والتشريع، وتحول بعض أفكار القوى ذات المرجعيات الدينية والطائفية والمحافظة إلى مرجعيات تؤثر في الوعي العام، فضلًا عن تضييقها مساحة التعددية الفكرية والثقافية، فإن الهيمنة لم تكتمل، ولا تزال موضع تنازع.

١٥٧. فقد شهدت الساحات الثقافية والفضاءات العامة بروز قوى ثقافية مضادة، تمثلت في حركات مدنية وشبابية، ومشهد فني وأدبي مستقل، وصحافة وإعلام بديل، ومنصات رقمية ذات طابع مدني وديمقراطي. وتدور في هذه الفضاءات نقاشات مفتوحة تسهم في صياغة الوعي العام وترسيخ مفاهيم العقلانية والمواطنة واحترام التنوع والتعددية والحريات الشخصية والعامة، والتفكير في طبيعة الدولة المدنية والعلمانية وقيمها. ويتجلى الصراع على الفضاء العام في الشارع والجامعة ومواقع التواصل الاجتماعي والقانون، وفي الازياء وأنماط السلوك الاجتماعي.

١٥٨. وعلى تعدد محاور مقاومة محاولات فرض الهيمنة الثقافية والدينية والمحافظة على الفضاء العام، فإنها لن تصبح مؤثرة ما لم تسهم في توسيع تقبّل المجتمع للقيم المدنية والديمقراطية، ومنها التعددية والحريات الفردية والمواطنة والمساواة. ويتطلب ذلك أيضًا تنامي المواقف النقدية الرافضة للتعصب والطائفية، ودعم مشاركة المرأة في الفضاء العام وتولي المسؤوليات في السلطتين التشريعية والتنفيذية، واتساع الفعاليات الفنية والثقافية وجمهورها وتأثيرها الاجتماعي، وتعزيز التفكير النقدي والحريات الأكاديمية وقيم المواطنة في المؤسسات التعليمية. ومن المؤشرات المهمة كذلك تحويل القضايا الثقافية والاجتماعية المتنازع عليها من موضوعات نخبوية إلى قضايا للنقاش العام.

١٥٩. وتكشف التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية خلال السنوات الأخيرة عن ظواهر تعكس انتشار أفكار وممارسات وأنشطة مدنية وديمقراطية في الفضاء العام، مثل تزايد المهرجانات الثقافية الشبابية والمنتديات الثقافية والمعارض الفنية والمنصات الرقمية المستقلة، والتراجع النسبي للضغوط الاجتماعية على بعض السلوكيات والممارسات المرتبطة بالحريات الشخصية. غير أن أوضاع الحريات وممارسات فرض الهيمنة تتباين بين محافظة وأخرى، ومن فترة إلى أخرى؛ لذا لا يمكن الحديث عن ترسّخ التأثيرات المدنية في الفضاء العام. فما تزال مساحات الفضاء المدني محدودة قياسًا إلى فضاءات القوى المحافظة، وقد تنحسر إذا قررت القوى النافذة ذلك.

١٦٠. ولا تقتصر مقاومة الضغوط الرامية إلى ترسيخ خطاب موحّد مهيمن ثقافيًا على الحركات المنظمة، بل تتجلى أيضًا في إنشاء فضاءات بديلة، كالمنصات الرقمية الحرة والمعارض الفنية غير الرسمية والفرق المسرحية، وفي إنتاج خطاب ثقافي بديل ينطلق من قيم المواطنة والتعددية واحترام الحريات. وقد أصبح لهذه المبادرات حضورٌ لا يمكن تجاهله.

١٦١. ولتحويل هذه الأنشطة الثقافية المتنوعة إلى فعل اجتماعي وسياسي وحقوقي مؤثر، في مواجهة مساعي القوى ذات المرجعيات الدينية والطائفية والمحافظة، التي تمسك بمعظم مفاتيح السلطة وأجهزتها، ينبغي توحيد المبادرات والفعاليات الثقافية والنسوية والشبابية المشتتة في محافظات العراق. كما يتطلب نهوض المثقفين العراقيين بدورهم ضمن حركة ثقافية موحّدة تستند إلى رؤى مشتركة بشأن التحولات الثقافية والاجتماعية المطلوبة، وتعمل على ترسيخ المفاهيم والقيم والرموز الوطنية والمدنية والديمقراطية.

١٦٢. وتزداد أهمية هذه المهمة الاستراتيجية في ضوء التراجع في حقوق المرأة والقيود على الحريات التي كرّستها القوانين والتشريعات والممارسات السلطوية خلال السنوات الأخيرة.

١٦٣. ويولي حزبنا اهتمامًا متزايدًا بتطوير عمله التخصصي في المجال الثقافي، وتعزيز منابره الصحفية والإعلامية وحضوره في الفضاء الرقمي. كما يعمل على توثيق علاقاته وتعاونه مع المؤسسات والاتحادات والجمعيات والمنتديات المعنية بالشؤون الثقافية والفنية والقانونية، ومع المنظمات والحركات النسوية والشبابية ومنظمات الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان. وينظم الحزب ويدعم المهرجانات والفعاليات الثقافية والاجتماعية الجماهيرية والحملات المعنية بالبيئة.



دور القوى السياسية والمجتمعية المعارضة

١٦٤. أفرز مسار نهج المحاصصة حتى الآن، نوعين من الفواعل السياسية؛ حيث تسيطر جهات سياسية تشكل اقلية واضحة في الحكم على مقدرات البلد وتستخدم جميعها أدواته من اجل النفوذ والهيمنة. وتقف في مواجهتها قوى وطنية وديمقراطية ويسارية معارضة في مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي، وكذلك حركات اجتماعية واحتجاجية ومواطنون وناشطون من غالبية الشعب، لكنها لا تمتلك الأدوات والامكانية لاختراق هذه المنظومة، وتحقيق حضور فاعل في مؤسسات الحكم، اذا ما سلّمنا بأن الهدف الأساسي لأي قوة سياسية هو الوصول للسلطة او المشاركة فيها، وفي اقل الأحوال التأثير عليها.

حضور القوى السياسية المعارضة

١٦٥. ترسّخ حضور قوى المحاصصة الطائفية والقومية والمذهبية في منظومة الحكم ومؤسسات الدولة، مقابل تباين حضور ونفوذ القوى الوطنية والديمقراطية في المشهد السياسي. وترجع أسباب ذلك الى طبيعة القوى المتنفذة وما توفر لديها من مال وسلطة وسلاح ووسائل الهيمنة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

١٦٦. ومع الضعف المتباين للقوى الديمقراطية واليسارية حاملة مشروع التغيير الديمقراطي، الاّ انها لا تزال تملك إمكانيات ورؤية يمكن ان تحقق شرخاً في أساس المحاصصة. وهي رغم ضعف تواجدها في مؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية، لكنها لا تزال قادرة على النزول للشارع والتعامل مع الجماهير والتعبير عن تطلعاتهم المستقبلية؛ اذ ان القوى الحاكمة لا تملك مشروعاً إصلاحياً، وان جلّ ما تقوم به هو إجراءات ترقيعية سرعان ما يثبت فشلها امام مطالب الناس وحقوقهم المشروعة.

١٦٧. ومن أبرز إخفاقات هذه القوى الديمقراطية، وخصوصاً تلك الحاملة لمشروع التغيير والمالكة للرؤية والاهداف المستقبلية، والعديد من الرؤى المشتركة، هو انها ولأسباب عدة مشتتة، ما سهّل على التحالف الحاكم والمهيمن تحقيق اهدافه. وهو ما برز في تشكيل عدة تحالفات انتخابية، مدنية وديمقراطية، حصلت بمجملها على أصوات عالية نسبيا، لكنها لم تحقق التمثيل في مجلس النواب ومجالس المحافظات بسبب تشتت هذه الأصوات. في حين لم تُشكل خيمة جامعة للنواب المستقلين الذين مثّل بعضهم الحركة الاحتجاجية التشرينية، وغاب التعاون والتواصل بينهم، وهو ما أضعف دورهم في مجلس النواب وكذلك في الساحة السياسية.

١٦٨. وتبقى القوى المتنفذة تسيطر على القرار السياسي وتشريعات القوانين، وذلك لغياب القوى الديمقراطية والوطنية المعارضة، وكذلك لضعف دور الكتل التي تلعب هذا الدور، مع تحديات مختلفة ذاتية وموضوعية تعيق الخروج من دائرة التشتت والعجز. حيث يلاحظ تباين في المواقف والرؤى إزاء القضايا المصيرية لبلدنا، ناهيك عن القدرة المحدودة لهذه القوى منفردة في التأثير بموازين القوى السياسية.

١٦٩. وتعاني هذه القوى من إشكالية أخرى، تتمثل في معارضة بعض ممارسات السلطة وقبول أخرى يجري اعتبارها بأنها قريبة من توجهاتها. كذلك تعدد المشاريع السياسية التي تهدف للخروج من الأزمة الراهنة. وهو ما انتبه التحالف الطبقي المهيمن اليه، فعمل على توسيع الخلافات بين هذه القوى عبر مختلف الأساليب. وجرى تشكيل العديد من الأحزاب السياسية ذات الواجهات المدنية والديمقراطية بدعم من القوى المهيمنة، وذلك من اجل تشتيت دور القوى الديمقراطية الفاعلة وحصد الأصوات لصالح القوى المهيمنة، وبث الأفكار السلبية عن العمل الحزبي والسياسي. وهو ما أفضى الى تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات، ناهيك عن الممارسات الأخرى في السيطرة والتزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات.

١٧٠. ولذا تتزايد الحاجة إلى مراجعة التجارب السابقة للقوى الديمقراطية واستخلاص دروسها والاستفادة من الأخطاء المنهجية والسياسية، وتبني سياسة واضحة تعارض المنظومة الحاكمة وتعمل على إزاحتها.

الدور المأمول للقوى المجتمعية

١٧١. ومع هذا الضعف المتباين بين صفوف القوى الوطنية والديمقراطية المعارضة، تبرز إشكالية أخرى تتعلق بدور الحركة الاحتجاجية والاجتماعية في التعبير عن مصالح المواطنين عبر مواجهة سياسات فرض الهيمنة والنفوذ. وكذلك إشكالية تتعلق بدور المنظمات والنقابات والاتحادات النسوية والشبابية والطلابية في الدفاع عن الحقوق والحريات.

١٧٢. ومع ان القوى الديمقراطية والمعنيين بفرض التغيير المنشود لديهم مساهمات مهمة في الحركة الاحتجاجية والاجتماعية والنقابية، لكن هذه الحركة لا تزال تواجه تحديات جوهرية تتعلق بمهمة تحويل مطالبها الى فعل سياسي ناقد وجماهيري واسع، وتطوير ادواتها السياسية والتنظيمية. وتشير المعطيات الرقمية والتحليلات الواقعية الى إمكانية تراجع قوى المحاصصة أمام موجات احتجاجية واسعة ومنظمة، ما يعني أهمية تحويل الحركات المطلبية إلى قوة واسعة ومؤثرة سياسيا، قادرة على ربط مطالب الناس بمطلب التغيير السياسي الشامل.

١٧٣. وتحقيق ذلك يتطلب العمل على استعادة ثقة المواطنين وتوسيع مشاركتهم السياسية والمجتمعية وتجديد العلاقة مع الحركات الاحتجاجية والاجتماعية. وتبرز ايضاً أهمية تجديد العلاقة مع الحركات الاجتماعية النسوية والشبابية والطلابية والعمالية والفلاحية والفئات المتضررة الأخرى، وتطوير أشكال المشاركة السياسية خارج الأطر الانتخابية التقليدية، وربط النضال بمصالح المواطنين اليومية.

الحركة الاحتجاجية

١٧٤. حين نتحدث عن إمكانية تنظيم حركة احتجاجية واسعة، ذات اهداف ومطالب سياسية، فإن تراكم الأزمات وتدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية سيكونان سبباً وفرصة لذلك. فقد حصل هذا التطور في احتجاجات ٢٠١٩ التي قادت الى تفجر انتفاضة تشرين.

١٧٥. ولقد لعب الحزب الشيوعي العراقي دوراً مهماً في الحركة الاحتجاجية وتنظيمها وبلورة شعاراتها والدفاع عن المشاركين فيها ونشطائها ورفض ما تعرضوا له من مضايقات واحتجاز وقمع.

١٧٦. ولا بد من الإشارة الى ان المواطنين لم يتوقفوا عن الاحتجاج منذ انتفاضة تشرين، حتى بعد رفع آخر خيمة من ساحات الاعتصام. وتشير الاحصائيات الى تنظيم ما يقرب الى ١٠٠٠ فعالية احتجاجية سنوياً منذ ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٦، رفعت غالبيتها شعارات تطالب بتوفير العمل والخدمات الأساسية ومطالب تتعلق بإنهاء البطالة والتعيين والصحة والتعليم والمطالبة بالحق في السكن وغيرها.

١٧٧. وفي النصف الأول من ٢٠٢٥ كانت هناك ٤٤٣ فعالية. لكن المائة يوم الأولى من حكومة علي الزيدي شهدت خروج ٢٨٩ فعالية احتجاجية. (هذه الاحصائيات تضمنتها تقارير إخبارية لجريدة "طريق الشعب".) وفي هذه الأرقام دلالة واضحة على تزايد الرفض الشعبي لسياسات قوى المحاصصة ومشاعر السخط وعدم الرضا عن الأوضاع في ظل حكم هذه المنظومة.

١٧٨. كما ارتقت الحركة الاحتجاجية في أحيان عدة لتنظيم فعاليات على المستوى الوطني، مثل الاحتجاجات الفلاحية وتظاهرات حملة الشهادات العليا والعاطلين عن العمل وذوي المهن الطبية وغيرها.

١٧٩. وتعددت أشكال الاحتجاج واتسعت قاعدته الاجتماعية والمطلبية، عمالياً وفلاحياً ونقابياً وطلابياً وشبابياً ونسوياً. كما تطورت الأساليب الاحتجاجية، وخصوصاً تلك المرتبطة بالخدمات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وباتت مطالبها تقترب شيئا فشيئا من القضايا الوطنية والديمقراطية العامة. لذا تبرز أهمية صياغة شعارات هذه الحركات، لتخاطب الناس بلغتهم وحاجاتهم ومصالحهم بدلا من الاكتفاء بشعارات عامة، وإيجاد آليات منظمة للتواصل بينها وتنسيق أهدافها، ورفع مستوى تنظيمها، وتبني مطالب تُحمّل فيها المنظومة الحاكمة المسؤولية عن معاناتها.

١٨٠. ويُؤشّر ايضاً وجود تشتت في الحركات الاحتجاجية وضعف التنظيم والتنسيق بينهما، مع وجود تحديات ذاتية تحول دون تحويلها الى قوة اجتماعية وسياسية مستدامة. كما يُؤشّر تباين في استجابة القوى السياسية المعارضة، التي يُفترض انها تمثل مشروعاً للتغيير، لهذه الحركة المطلبية وتلبية نداءاتها والانخراط فيها وقيادتها وتجذير شعاراتها. وتواجه الحركات الاحتجاجية أيضا ضعف التضامن الشعبي، وكذلك ضعف الترابط المطلبي مع الفعاليات الأخرى، فضلاً عن القمع والتضييق ومحاولات الاحتواء.

١٨١. لقد جوبهت الحركة الاحتجاجية بعنف وقمع منظمين من قبل السلطة، إضافة الى سياسات شراء الذمم وتوزيع الرشى على بعض شخوص الحركة وتمييع المطالب وتجاهلها. كما جرى استخدام ورقة القضاء والملاحقة والتغييب بحق الكثير من الناشطين. ويشار الى أن عوائل شهداء انتفاضة وجرحاها لم تحصل حتى الآن على حقوقها المعنوية، ولم يتم الكشف عن القتلة ومن يقف وراءهم، ولم تجر محاسبتهم. وصار من سمات المواجهة مع الفعل الاحتجاجي التعامل معه بصورة أمنية واللجوء الى القمع والترهيب بدلا من الاستجابة لمطالب الناس وإيجاد الحلول المناسبة لها.

١٨٢. إن احدى إمكانيات تحقيق التغيير الديمقراطي المنشود تتوقف على تطوير هذه الحركة الاحتجاجية والارتقاء بقيادتها على المستويين السياسي والتنظيمي، لما تمتلكه من إمكانات في التأثير بموازين القوى وتوسيع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، والدفع بقوة نحو هدف التغيير الوطني الديمقراطي الشامل.

الوضع في كردستان العراق

١٨٣. تواجه التجربة الديمقراطية الاتحادية في إقليم كردستان العراق تحديات جسيمة بسبب تطورات الأزمة السياسية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وما رافقها من تصعيد ينذر بتعميق الانقسام، في ظل ظروف وطنية وإقليمية بالغة التعقيد والحساسية.

١٨٤. ورغم مرور سنتين على اجراء الانتخابات البرلمانية في الإقليم، لم تفض النتائج الى تفعيل عمل البرلمان وتشكيل حكومة جديدة، بسبب تعنت القوى الحاكمة في فرض رؤاها السياسية.

١٨٥. وتهدد هذه الأزمة، التي تغذيها قوى سياسية داخلية وأطراف خارجية، المكتسبات القومية والدستورية للشعب الكردستاني التي جاءت ثمرة عقود من النضال والتضحيات الجسام في مواجهة الاستبداد والاضطهاد والتمييز القومي.

١٨٦. ويواجه المواطنون في الإقليم صعوبات اقتصادية ومعيشية كبيرة، ارتباطاً بالإشكاليات الداخلية بين الحزبين الحاكمين والنهج الاقتصادي الاجتماعي المتبع، ونوعية الخدمات المقدمة لهم، فضلاً عن التضييق على حرية التعبير والاحتجاج السلمي. كما ترتبط هذه الصعوبات ايضاً بإشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وقواها المتنفذة وبين حكومة الإقليم.

١٨٧. وانطلاقاً من حرص حزبنا الشيوعي على مصالح الشعب الكردستاني، وعلاقاته التاريخية

والنضالية مع القوى الكردستانية، دعا إلى تغليب الحوار والتفاهم، وتجنب التصعيد والخطوات الأحادية التي تعمق الانقسام، والعمل على معالجة الخلافات بالوسائل السلمية والديمقراطية، وصولاً إلى تفاهمات تحترم الإرادة الشعبية، وتفضي إلى استئناف العمل المنتظم للمؤسسات الدستورية، وتضمن وحدتها وأداء مهامها وفق الدستور والقانون، وتضع حقوق المواطنين ومصالحهم ومعيشتهم في مقدمة الأولويات.

١٨٨. كما أكد الحزب أن استقرار إقليم كردستان وصيانة مكتسبات شعبه يمثلان مصلحة وطنية عراقية عامة، وجزءاً من الدفاع عن النظام الديمقراطي الاتحادي. وإن المسؤولية التاريخية تقتضي من الجميع تجنيب الإقليم مخاطر العودة إلى الانقسامات التي دفع الشعب الكردستاني ثمناً باهظاً لتجاوزها، والحفاظ على ما تحقق من منجزات وتعزيزها لمصلحة شعب كردستان والعراق عموماً.

التطورات في العالم والمنطقة

١٨٩. شهد الوضع الدولي والإقليمي وفي منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، مع تفاقم الأزمة الرأسمالية العالمية، وصعود مراكز جديدة للقوة الاقتصادية في مقدمتها الصين، لجوء الامبريالية الامريكية وحلفائها الى إشعال الحروب والنزاعات المسلحة والعسكرة وتأجيج النزعات العنصرية والفاشية، ودعم قوى اليمين المتطرف والشعبوي، للحفاظ على هيمنتها والسيطرة على مصادر الطاقة، وإعاقة تشكل نظام عالمي جديد. وتجلى ذلك في إدامة الحرب بين روسيا وأوكرانيا، والدعم الأمريكي السافر لحرب الإبادة التي شنتها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في غزة، وعدوانها على لبنان، والحرب الأمريكية - الإسرائيلية ضد إيران وكذلك العدوان الأمريكي على فنزويلا وتهديدات واشنطن المتصاعدة ضد كوبا. وتستمر ايضا الحربان الكارثيتان في السودان واليمن التي تغذيها التدخلات الأجنبية المباشرة.

١٩٠. وترافق هذا التصعيد مع تقويض متزايد لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بفعل اللجوء الأحادي إلى القوة، وازدواجية المعايير، وانتقائية تطبيق القرارات الدولية، واستمرار إفلات قوى الاحتلال والعدوان من المساءلة. وأدى ذلك إلى إضعاف صدقية المؤسسات الدولية وفاعليتها، من دون أن يلغي أهمية النضال من أجل احترام هذه القواعد وتطوير آليات إنفاذها. وعلى الصعيد الاقتصادي، تصاعدت السياسات الحمائية والحروب التجارية، عبر فرض الرسوم الجمركية والقيود التقنية والمالية وإعادة تشكيل سلاسل التوريد، في تعبير عن احتدام التنافس بين المراكز الرأسمالية الكبرى وتراجع نموذج العولمة النيوليبرالية بصيغته السابقة.

١٩١. لكن هذه التطورات والسياسات تلقى مقاومة متزايدة، مع تصاعد حركات الاحتجاج التي تلعب فيها قوى يسارية وتقدمية دورا محوريا، بالسعي الى بناء جبهات شعبية وائتلافات واسعة ضد اليمين المتطرف والفاشية، ومن أجل السلام والديمقراطية، ودفاعا عن مكتسبات الشغيلة. وجاءت في هذا السياق الهزيمة الساحقة للحزب الجمهوري ولحركة "ماغا" التي يقودها ترامب في الانتخابات النصفية للكونغرس الامريكي، وفوز عدد من الاشتراكيين الديمقراطيين وحلفائهم التقدميين، في مؤشر على اتساع حضور خطاب يساري يربط قضايا السكن والصحة والنقل وحقوق العمال بمواجهة هيمنة رأس المال والمال السياسي، ولا سيما بين الشباب والمهاجرين. ومن أبرز النجاحات في الفترة الأخيرة فوز اليسار في الانتخابات الرئاسية في البرازيل، خلافا للأرجنتين وتشيلي وكولومبيا التي اتجهت نحو اليمين بدعم سافر من إدارة ترامب. كما حققت قوى يسارية وتقدمية وائتلافات شعبية مناهضة لليمين انتصارات انتخابية مهمة في ألمانيا والنمسا وبلجيكا والسويد، ومؤخرا في صربيا وبلغاريا. وتتواصل الاحتجاجات الطلابية في فرنسا وتحظى بدعم النقابات العمالية. كما شهدت بلدان عدة في اوروبا، من ضمنها إيطاليا واسبانيا، إضرابات عامة وتظاهرات عمالية كبيرة، احتجاجا على ارتفاع تكاليف المعيشة، وتصاعد الإنفاق العسكري، والتغير المناخي، ومن اجل المساواة والحقوق الاجتماعية. وبرز، في هذا السياق، اتساع حركة التضامن الشعبي العالمي مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وما تركه ذلك من أثر واضح في المشهد السياسي داخل الولايات المتحدة وبلدان أوروبا.

١٩٢. لقد دان حزبنا الحرب العدوانية الأمريكية - الاسرائيلية ضد إيران، وحذر من تداعياتها الكارثية على شعوب المنطقة وأمنها واستقرارها. كما أكد تضامنه الثابت مع الشعبين الفلسطيني واللبناني، في مواجهة الاعتداءات الصهيونية الغاشمة، مشددا على ضرورة إبعاد المنطقة عن الحروب والتصعيد، وضمان حق شعوبها في العيش بسلام وأمان، وفي الحرية والديمقراطية، والاستجابة لإرادة الشعب الفلسطيني في انهاء الاحتلال الصهيوني وإقامة دولته الوطنية المستقلة على أرضه. كما جدد موقفه التضامني مع شعب السودان وقواه الوطنية والديمقراطية ونضالها من اجل وقف الحرب الدموية وإحلال السلام وتحقيق الحكم المدني الوطني الديمقراطي.

١٩٣. وعبّر حزبنا عن دعمه لنضال الشعوب والقوى والتنظيمات السياسية الشيوعية واليسارية والديمقراطية والحركات الاجتماعية التقدمية، ضد الهيمنة الرأسمالية المعولمة والليبرالية الجديدة المنفلتة، وضد القمع وانتهاكات حقوق الانسان، وفي مواجهة التنظيمات الإرهابية والحركات اليمينية المتطرفة والعنصرية والفاشية، والحروب العدوانية والتدخلات الامبريالية، ولتعزيز التضامن العالمي من اجل السلام.

رؤية الحزب للتغيير الشامل

١٩٤. ان تحليل الوضع الراهن، ومستجدات الأزمة البنيوية المتعمقة لمنظومة الحكم القائمة على المحاصصة والفساد، وقواها السياسية الماسكة بالسلطة، وما كشفته على نحو صارخ تداعيات الحرب الأخيرة عن تداخل مصالح هذه القوى مع الأجندات الاقليمية والدولية وارتهانها لإرادات خارجية، وتعمق الأزمة الاقتصادية وآثارها الاجتماعية الوخيمة، يؤكد الاستنتاج بأن بقاء هذه المنظومة أصبح يمثل تهديدا خطيرا لسيادة العراق الوطنية واستقلاله ولمصالح الشعب العليا. كما يعني مزيداً من الحرمان للغالبية الساحقة من شعبنا التي تعاني الفقر والبطالة والتدهور المريع في الخدمات العامة، وغياب أبسط مقومات الحياة الحرة الكريمة. فيما تستمر أقلية حاكمة تتغذى على المحاصصة والفساد، تمثل تحالف فئات البرجوازية البيروقراطية والطفيلية والكومبرادورية، في الإمساك بمفاصل الدولة وتقاسم ثروات العراق وخيراته الوفيرة وإهدارها.

١٩٥. ومع تعمق أزمة المنظومة الحاكمة، وتعاظم السخط والاحتجاجات الشعبية، تلجأ القوى المهيمنة على السلطة الى تضييق الهامش الديمقراطي المدني. وهي لا تتورع عن سن تشريعات تقيد الحريات والحقوق وتخنق المجتمع، مستندة إلى تفويض مزعوم من انتخابات تحولت فعليا الى أداة لإعادة انتاج ذات المنظومة الحاكمة، وتكريس هيمنتها السياسية والاقتصادية، وإعادة توزيع مواقع النفوذ والمغانم بين أطرافها.

١٩٦. إن منظومة المحاصصة، في مواجهة ضغوط داخلية وخارجية، تُقدم بين حين وآخر على تغييرات تكيفية محدودة في الإدارة والسياسة المالية ومحاربة بعض مظاهر الفساد. لكن ذلك لن يغيّر شيئا، فهي ستسعى دوما لإدامة هيمنتها على الدولة والمجتمع، والإبقاء على مصالحها ونفوذها. وهذا التناقض غير قابل للحل في إطار المنظومة ذاتها؛ فإما أن يتم إجهاض أي تغيير جدي، أو أن يتصاعد الصراع بما يكشف حدود هذه السلطة وأزمتها. وفي الحالتين، ستبقى المنظومة عاجزة عن تلبية المطالب الاقتصادية والاجتماعية الأساسية لفئات واسعة من الشعب، ما سيدفع أوساطا متزايدة من القوى الحية للمجتمع الى ميادين الحراك الاحتجاجي بأشكال أكثر تنوعا وتأثيرا.

١٩٧. في ظل هذه المعطيات، يحدد حزبنا المهمة المركزية في اللحظة التاريخية الراهنة بالنضال من أجل التغيير الوطني الديمقراطي الشامل، عبر إقامة تحالف سياسي واجتماعي واسع يضم الفئات والشرائح المتضررة من منظومة حكم المحاصصة، تتشكل منه جبهة شعبية واسعة تقود عملية تفكيك هذه المنظومة، وانهاء هيمنتها على المجتمع، وإعادة بناء الدولة العراقية على أساس الدستور والمواطنة ومعايير الكفاءة والنزاهة، مع توفير ضمانات تمثيل دستورية وقانونية ومؤسسية لحقوق المكونات القومية والدينية في المشاركة السياسية المتكافئة، واجراء إصلاحات جوهرية في المنظومة الانتخابية تضمن التمثيل العادل للمواطنين، وتحرير بلادنا من التبعية السياسية والاقتصادية، واستكمال السيادة الوطنية وصيانة استقلالية القرار الوطني.

١٩٨. ان مشروع التغيير الوطني الديمقراطي الشامل يعني الانتقال من دولة المكونات والمحاصصة إلى دولة المواطنة المدنية الديمقراطية الاتحادية، القائمة على العدالة الاجتماعية وسيادة القانون والمساواة بين المواطنين، وعلى اقتصاد وطني منتج ومتنوع يقلل الاعتماد على الريع النفطي، ويضع ثروات البلاد في خدمة الشعب لا في خدمة الأقلية الحاكمة الفاسدة والفئات المتنفذة.

استراتيجية الحزب لتحقيق التغيير الشامل

١٩٩. ان تحقيق التغيير الوطني الديمقراطي الشامل يتطلب رؤية مترابطة تجمع بين الوقوف عند تناقضات المنظومة الحاكمة، واستكشاف الفرص والإمكانات المتاحة لتغيير موازين القوى، وتفعيل دور القوى السياسية والمجتمعية الطامحة الى التغيير، والسعي الى تنسيق وتوحيد عملها في إطار جبهة شعبية واسعة قادرة على تحويل التذمر والسخط الشعبي وتداعيات الازمات وحالة الرفض الاجتماعي المتنامي الى قوة سياسية حاملة لمشروع بديل، مشروع التغيير الشامل، تعمل على تحقيقه بأساليب النضال السلمي الديمقراطي.

٢٠٠. ان منظومة الحكم القائمة على المحاصصة الطائفية والإثنية ليست كتلة متجانسة، بل تضم قوى متعددة تتناغم مصالحها أحيانا وتتعارض في أحيان أخرى، سواء بشأن إدارة مؤسسات الدولة، او تقاسم النفوذ والموارد، او طبيعة ارتباطاتها الخارجية، وكذلك في توزيع الأدوار في السلطة والاقتصاد.

٢٠١. وفي حين تحاول الأقلية الحاكمة إظهار توافقها المعلن الى الملأ، إلاّ ان التناقضات البنيوية التي تعبر عن مصالحها الطبقية الضيقة هي التي تتحكم في نهاية المطاف بذلك؛ ورغم توافقها على مواصلة منهج تقاسم النفوذ والمغانم، الاّ ان أطرافها تختلف في المواضع والقرارات التي تبرز فيها موضوعة تقاسم السلطة وما توفره من إمكانيات للاستحواذ على الريع النفطي والمال العام، تديم من خلاله حضورها في المشهد السياسي.

٢٠٢. وتتفجر أزمة القوى الحاكمة مع كل اختبار ناتج عن عملية توزيع، او إعادة توزيع، الحصص والوزارات في مراحل تشكيل حكومة او تكليف مسؤول بمنصب معين. كما ظهرت الخلافات اثناء تشريع قوانين يمكن ان يستفيد أحد الأطراف منها. ومن مظاهر ازمة منظومة الحكم هذا التشتت الحاصل وتعدد رؤوس القيادات ومراكز القرار، وحضور التدخلات الخارجية السافرة في المشهد الداخلي، والضغوط على المتنفذين بسبب التنصل من الوعود التي قدموها للناخبين لشراء اصواتهم. كما ان عدم اعتماد الدستور والقانون والحوار السياسي قاد في عدة مناسبات الى تصاعد حدة الخلافات بين القوى المتحاصصة، ووصل الى حد اللجوء الى السلاح لحسم الصراع. وبالتالي تتولد عند الشعب العراقي المزيد من القناعات بأن تلك الخلافات لا علاقة لها بما تعلنه من برامج انتخابية والتسابق على تقديم الأفضل للمواطنين، بل تجسّد الصراع الشرس للاستحواذ على حصة أكبر من المغانم التي توفرها السلطة.

٢٠٣. ان تعمق الأزمة البنيوية لمنظومة المحاصصة والفساد والحصيلة الكارثية لسياساتها، أدى الى تصاعد احتجاجات مطلبية. ويمكن ان تتحول هذه الحركة الاحتجاجية الى فعل شعبي واسع وغاضب، يستعيد عوامل تفجر انتفاضة تشرين الباسلة، بسبب تراكم الازمات والعجز والفشل الواضحين لتقديم الحلول.

٢٠٤. ويقترن ذلك بتداعيات احتدام الصراع الأمريكي الإيراني على الساحة العراقية، وتصاعد الضغوط الخارجية، وتداخلها مع إعادة ترتيب موازين القوى الداخلية، وتفاقم الأزمة الاقتصادية ومضاعفاتها السياسية والاجتماعية. ومن شأن ذلك أن يعمق الفجوة بين المنظومة الحاكمة وغالبية الشعب، ويفتح الباب أمام موجات احتجاجية جديدة، ويعزز إمكانات القوى الطامحة الى التغيير.

٢٠٥. ومن جانب آخر، تتسع يومًا بعد يوم دائرة الرفض الشعبي والاحتجاج الواسعين لمنظومة الحكم القائمة، التي تستخدم كل إمكاناتها للتغطية على الفشل وحالة الغضب التي تواجهها. فراحت تستخدم أساليب ملتوية لمحاولة التشبث بالسلطة التي توفر لها الأمان من المحاسبة الشعبية والقانونية. إن عملية تعيين ألوف الشباب دون خطة مدروسة، وتوسيع دائرة شبكة الحماية الاجتماعية، وزيادة عديد العناصر الأمنية، مع توزيع الرشى أيام الانتخابات، وشراء الذمم وتوجيه الاعلام وتمويله، كلها وسائل يمكن ان تنقلب ضدهم في لحظة ما، لأن قوى السلطة غير قادرة على إدامة توزيع هذه الهبات؛ اذ جرى هدر الثروات دون وجود استراتيجية واضحة تحفظ للأجيال الحالية كرامتها وللأجيال المقبلة حقوقها. كما ان هذه القوى تفتقر الى خطة لاستشراف المستقبل.

٢٠٦. ان تفاقم أزمات منظومة الحكم وسوء استخدام السلطة والانقسامات في صفوف القوى المتنفذة والصراعات داخلها، توفر فرصا يمكن لقوى التغيير الاستفادة منها لإحداث تغيير في موازين القوى. كما ان هناك إمكانيات كبيرة ظهرت للعيان تمثلت في الأصوات التي حصلت عليها مجموع القوى السياسية التي لديها موقف معارض من منظومة حكم المحاصصة. كما تجسدت في خروج الجماهير في مناسبات مختلفة للتعبير عن غضبها إزاء طريقة الحكم القائمة، التي رضخت بصورة وأخرى الى مطالب المحتجين.

٢٠٧. وفي مناسبات عديدة لم تستطع قوى السلطة تمرير قوانين او اتخاذ قرارات، بل انها أرغمت على فعل شيء لصالح المجتمع، بسبب الرفض والغضب الواسعين الذي يوجه لها في هذه المناسبات، وبالمجمل يمكن اعتبار هذه فرصة وإمكانية لتوحيد تلك الجهود في إطار سياسي - اجتماعي واسعين، يعمل وفق برنامج مرن محدد سلفاً، هدفه إحداث التغيير المنشود. وهنا تبرز أهمية العامل الذاتي باعتباره الحلقة الرابطة بين الإمكانات الموضوعية وبين تحقيق التغيير الفعلي.

٢٠٨. وفي حين تتعمق أزمات المنظومة الحاكمة وتزداد المصاعب وتتعدد المشاكل ويتعاظم عدم الثقة بأداء المنظومة وقدراتها وتتسع القاعدة الاجتماعية المتضررة والتي لها مصلحة في التغيير، ما زال قائما التشتت الحاصل في صفوف القوى السياسية والمجتمعية الطامحة للتغيير، وهو ما أظهرته نتائج جولات انتخابية سابقة، دون إغفال حقيقة ان القوى المهيمنة على الحكم لجأت الى تشريع قوانين انتخابية جائرة ضمت ترجيح كفتها، فضلا عن توظيف المال الفاسد لشراء الذمم. وهو ما حوّل العملية الانتخابية الى آلية لإعادة انتاج السلطة وترسيخ هيمنة قواها. لذا فإن الانتخابات بصيغتها الحالية لا تفي بمتطلبات السير على طريق التغيير الديمقراطي الحقيقي، وأصبح الإصلاح الجذري للمنظومة الانتخابية شرطا أساسيا لاستعادة ثقة الشعب بالانتخابات كوسيلة للتغيير السلمي.

٢٠٩. لذا يكتسب أهمية استثنائية تكثيفُ المساعي لتجميع القوى المدنية والديمقراطية في قطب وطني واحد، يمتلك بعداً سياسياً واضحاً يؤهله لمواجهة أقطاب السلطة بكتلة متماسكة، تكون مستعدة للأزمات المتوقعة نتيجة عجز السلطة عن معالجتها، والإعداد لمرحلة المواجهة مع المنظومة الحاكمة والتهيؤ لمرحلة احتجاجات اجتماعية قادمة. فهي لا تواجه خصماً سياسياً عادياً، بل منظومة ذات نفوذ وامكانيات غير اعتيادية ومصالح متداخلة مع الأجندات الاقليمية والدولية، مما يتطلب نَفَساً طويلاً، وتنظيماً دقيقاً، ووحدة نضال.

٢١٠. ان وجود هذا القطب الوطني، وفي القلب منه الشيوعيون، عامل حاسم في صياغة "المشروع الوطني الديمقراطي للتغيير". وتحويله من خطاب عام عن الدولة المدنية والحريات والحقوق والعدالة الاجتماعية إلى برنامج عمل اجتماعي ملموس، ينحاز مباشرة إلى الناس ومعاناتهم اليومية، ويركز على الشرائح والفئات الاجتماعية المهمشة والكادحة، بما يعيد الاعتبار للصراع الطبقي الاجتماعي في مواجهة منظومة المحاصصة والفساد، بوصفه جوهر الصراع السياسي.

٢١١. وتتصدر مهمات الشيوعيين، مع القوى المدنية الديمقراطية في هذا القطب الوطني، بناء جبهة شعبية واسعة، تربط الحقوق السياسية بالاحتياجات المعيشية، للشرائح الاجتماعية المتضررة من سياسات قوى السلطة ومنظومة المحاصصة والفساد. انها الأداة المعوّل عليها لتحقيق مشروع التغيير الوطني الديمقراطي الشامل.

٢١٢. إن بناء هذه الجبهة الشعبية الواسعة يتطلب من حزبنا والقوى الديمقراطية المؤمنة بالتغيير أن تكون البديل المنظم والجاهز ميدانياً بين الأوساط الشعبية، للنضال معها من اجل تحقيق البديل المنشود.

٢١٣. ونخلص الى ان جوهر استراتيجية الحزب لتحقيق التغيير الشامل يكمن في الانتقال من مرحلة تشخيص الازمة البنيوية لمنظومة الحكم وتبيان تناقضاتها واخفاقاتها، الى مرحلة بناء القوة السياسية والاجتماعية القادرة على انهاء حكم منظومة المحاصصة، وإقامة البديل الوطني الديمقراطي.

أولويات الحزب

٢١٤. ترتبط أولويات عمل الحزب ونضاله برؤيته واستراتيجيته للتغيير الوطني الديمقراطي الشامل، بما يفضي إلى تفكيك وانهاء منظومة المحاصصة والفساد وإعادة بناء الدولة العراقية على أسس المواطنة وسيادة القانون والعدالة الاجتماعية، وإنهاء التبعية السياسية والاقتصادية. وهي تتكامل وتترابط مع وضع الحزب وامكانياته والمرحلة التاريخية الراهنة، كما ترتبط بهويته الفكرية ومنهجه الماركسي وتاريخه النضالي.

٢١٥. ووفقا لذلك، تقع على عاتق الشيوعيين مهام عدة تتلخص أبرزها في:

تقوية التنظيم

٢١٦. يتطلب ذلك ان يكون أعضاء الحزب قادرين على تحويل الشعارات والاهداف والبرنامج السياسي الى فعل يومي، وجعل التنظيم قوة تتفاعل مع محيطها الاجتماعي، وتمكين جميع الرفاق من ممارسة النضال اليومي في جميع قطاعات العمل. وتحويل إمكانات أعضاء الحزب الى طاقة فاعلة ومنظمة تستطيع التأثير والتفاعل مع المستجدات اليومية، وهذا يستوجب ان تكون هناك مراجعة دقيقة لبرامج المنظمات الحزبية وآليات عملها، ووضع برنامج ملموس لاستقطاب الكفاءات من الشباب والطلبة والنساء، وتوزيع المسؤوليات على أساس الكفاءة، وتكريس الديمقراطية الداخلية للحزب.

رفع مستوى الوعي السياسي والطبقي

٢١٧. تطوير الوعي السياسي - الطبقي لدى أعضاء الحزب، وربط نشاطهم اليومي بفهم واع للصراع الاجتماعي ومصالح الشعب وكادحيه التي يدافعون عنها، ولأهداف النضال من اجل التغيير المنشود.

على الجبهة الفكرية

٢١٨. العمل على دراسة المجتمع والمتغيرات الحاصلة فيه، وربط ذلك بما يجري من تطورات في المنطقة والعالم وعلى وفق المنهج الماركسي. ويتطلب ذلك تجديد الأدوات التحليلية، ونقد الممارسة العملية، وتبني برنامج للتثقيف الذاتي والجماعي، بما يعزز إمكانات التنظيم ومبادراته في تنفيذ سياسة الحزب.

النضال الجماهيري

٢١٩. ان السير على طريق تحقيق هدف التغيير الشامل يتطلب، بين أمور أخرى، تحويل العمل التنظيمي اليومي الى فعل جماهيري واسع ومنظم، وتشجيع المبادرات لتنظيم الحراك الاحتجاجي الشعبي، والانخراط في النقابات والاتحادات المختلفة، دفاعا عن الحقوق والحريات، وبناء حركة شعبية واسعة ومنظمة ضد نهج المحاصصة والفساد، وتشكيل قوة مجتمعية من اجل التغيير الشامل.

النساء والشباب والطلبة

٢٢٠. تعزيز عمل الحزب في صفوف هذه الفئات الاجتماعية، وتبني مطالبها وتمكينها من الدفاع عن حقوقها، والسعي الى تعزيز الأطر الديمقراطية التي تنظم ذلك، وتمكينها من تعزيز حضورها الريادي، والدفاع عن مصالحها. ومنح النساء والشباب والطلبة مسؤوليات قيادية وميدانية للمشاركة في صنع القرار. وتوسيع حضورهم في المشهد السياسي والاجتماعي، ودعم تمثيلهم في المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

بناء الجبهة الشعبية الواسعة

٢٢١. تجاوز حالة التشتت والانتقال من تعدد المبادرات المنفصلة إلى تأثير سياسي واجتماعي أكثر تنظيما واستمرارية. وأخذا بالاعتبار الأولويات الاستراتيجية في نضال الحزب، تتصدرها مهمة بناء الجبهة الشعبية والواسعة لتحقيق التغيير المنشود. وذلك من خلال الحوار وتنسيق المواقف مع القوى الطامحة للتغيير بشأن مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دفاعا عن الحريات والحقوق وفي مكافحة الفساد، وتنظيم فعاليات جماهيرية مشتركة.

٢٢٢. وتحقيق ذلك يستوجب توفير شروط ومقدمات عدة في مقدمتها تطوير قدرات الحزب التنظيمية والفكرية والجماهيرية، وتعزيز ارتباطه بالطبقة العاملة والشغيلة والفئات الاجتماعية المتضررة من منظومة المحاصصة والفساد، وتطوير دوره في قيادة النضال الديمقراطي والاجتماعي، وبناء جبهة شعبية واسعة قادرة على تغيير موازين القوى والخلاص من نهج المحاصصة وفرض مشروع التغيير الشامل، وإقامة دولة المواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

- انتهى -



عين المرأة

بين سياط الكراهية وغياب الرادع

انتصار الميالي

لم يعد الوجع الذي يعتصر قلوب النساء والفتيات في بلادنا مجرد حوادث عابرة، أو أرقام باردة تضاف إلى سجلات الإحصاء السنوية، بل تحول إلى نزيف يومي ومشهد مأساوي يتكرر على مرأى ومسمع من الجميع، وسط صمتٍ وتواطؤٍ مريبين يشرعان القسوة ويبرران الجريمة.

من يحمي بناتنا من هذا الاستنزاف اليومي؟ في كل يوم، تُستباح كرامة امرأة، وتُغتال أحلام فتاة، لا لشيء سوى أنها وُلدت أنثى في واقعٍ لا تزال تهيمن عليه الذهنية الذكورية المتسلطة، وتُغذّيه خطابات الكراهية والتطرف على منصات التواصل الاجتماعي وغيرها. ولم تكتف تلك الخطابات المسمومة بتهميش المرأة وإقصائها، بل نصّبت نفسها جلاداً يحاكمها على أنفاسها وملبسها واختياراتها، ويحرض على التنكيل بها بدمٍ بارد، متسترةً تارةً بعباءة الأعراف البالية، وتارةً بتفسيراتٍ مشوهة لا تمت إلى الإنسانية بصلة.

وما يضاعف مرارة المأساة ويحولها إلى كارثة وطنية، هو الغياب الفاضح لمنظومة الحماية القانونية والمجتمعية. فحين تتعرض المرأة للتعنيف والتهديد والابتزاز الإلكتروني، تجد نفسها وحيدةً في مواجهة وحشية الجناة، بلا ملاذٍ آمن يحميها، ولا تشريعات رادعة تنصفها وتقتصّ لها. بل إن الضحية غالباً ما تُدان مرتين: مرةً بسياط المعنِّف، ومرةً بنظرة مجتمعية قاسية تلومها وتطالبها بالصمت والتنازل تحت ذريعة "الستر" والحفاظ على سمعة العائلة، ليبقى الجاني طليقاً، مطمئناً إلى إفلاته من العقاب، ومستعداً لارتكاب جريمة جديدة.

نقف اليوم أمام مفترق طرق حاسم، فإما الانتصار لإنسانية المرأة وحقها الأصيل في حياة آمنة وكريمة، وإما ترك المجتمع ينزلق نحو هاوية التوحش. إن إقرار قوانين صارمة تجرّم العنف الأسري، وتكبح خطاب الكراهية والتحريض على العنف الرقمي، وتوفر مراكز إيواء حقيقية للناجيات، لم يعد ترفاً فكرياً أو مطلباً نخبوياً، بل أصبح ضرورة وطنية وأخلاقية عاجلة لإنقاذ إنسانيتنا.

ستبقى أصواتنا عاليةً، وأقلامنا مشرعةً في وجه كل من يكسر إرادة النساء أو يتستر على قاتليهن؛ فلا نهضة لوطنٍ تُهان فيه نساؤه، ولا عدالة في أرضٍ ينامُ فيها الجلاد قرير العين، بينما تئن الضحايا تحت وطأة الخوف والقهر.

حملة الـ 16 يوماً لمناهضة العنف ضد النساء

هل تكفي القوانين وحدها لحماية المرأة من التعنيف والقتل؟؟

بشرى ابو العيس



يجري الاحتفال سنوياً وفي الفترة من ٢٥ تشرين الثاني إلى ١٠ كانون الأول بحملة الـ ١٦ يومًا لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات. وبهذه المناسبة يطرح سؤال هام حول قدرة القانون لوحده على حماية النساء من العنف. ويبدو أن الأغلبية تتفق على أنكار ذلك، لأن تطبيق القانون، ومهما بلغت دقته وشدّة العقوبات التي يفرضها، يتطلب توفر بيئة اجتماعية وثقافية ومؤسساتية، في ظل الفرق بين وجود قانون يحمي المرأة وبين قدرة المرأة الفعلية على الوصول إلى الحماية.

إن امتلاك المجتمع نصوصاً قانونية تجرّم القتل والاعتداء والتهديد، لا يلغي بقاء المرأة معرضة للعنف لأسباب منها:

• البنية الاجتماعية الأبوية: التي تمنح الرجل سلطة اجتماعية واسعة داخل الأسرة، وقد تتعامل مع المرأة باعتبارها خاضعة لسلطته.

• الثقافة العشائرية: حين تُقدَّم الأعراف العشائرية على القانون، أو يجري التعامل مع العنف باعتباره مسألة عائلية ينبغي تسويتها خارج القضاء.

• الخوف من التبليغ: بسبب التهديد أو الوصمة الاجتماعية أو الخشية من فقدان المأوى والإعالة.

• ضعف الحماية المؤسسية: عندما لا تتوفر مراكز إيواء كافية، أو لا تستجيب الجهات المختصة بصورة سريعة وفعالة.

• الإفلات من العقاب: عندما لا تصل قضايا العنف إلى المحاسبة القضائية الفعلية.

بين النصوص الدستورية والواقع

ولتأكيد ذلك، دعونا نؤشر التناقضات المهمة بين النص الدستوري والتشريعات والممارسة الاجتماعية. فالمادة ٢٩ من الدستور العراقي تحظر العنف والتعسف داخل الأسرة، والمادة ٤١ من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩تتضمن نصاً يثير إشكاليات تتعلق بحق التأديب الزوجي وفق الحدود القانونية والعرفية، فيما تمنح المادة ٤٠٩ من قانون العقوبات تخفيفاً للعقوبة في ظروف معينة لما يسمى جرائم الشرف.

وتمثل هذه التناقضات مشكلة تشريعية، وتساؤلاً حول قدرة الدولة على حماية مواطناتها من العنف فيما تتضمن بعض نصوصها القانونية أحكاماً يمكن أن تُستخدم لتبرير العنف أو تخفيف المسؤولية عنه. ورغم تشريع قانون في أقليم كردستان برقم ٨ لسنة ٢٠١١، لمكافحة العنف الأسري، يفتقر العراق الاتحادي لذلك، في وقت سجل فيه تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومفوضية حقوق الإنسان الصادر في آذار ٢٠٢٤، ١٠٠ قضية عنف أسري في بغداد وكركوك والموصل، لم يكن بالامكان البت فيها بسبب مشكلات في التحقيقات، وضعف الوصول إلى العدالة، والعوائق الاجتماعية التي تمنع النساء من تقديم الشكاوى.

مستويات المواجهة

إذا ما ارادت الجهات المعنية معالجة ظاهرة العنف ضد المرأة جذرياً في العراق، فعليها النظر إلى خمسة مستويات مترابطة:

• المستوى التشريعي: إلغاء النصوص التمييزية، وتجريم العنف الأسري بوضوح، وإقرار حماية قانونية فعالة.

• المستوى القضائي والأمني: ضمان التحقيق الجاد، وسرعة الاستجابة، وعدم إجبار الضحية على المصالحة مع المعتدي.

• المستوى الاقتصادي: توفير فرص العمل والاستقلال الاقتصادي، لأن التبعية المالية قد تحصر المرأة داخل علاقة عنيفة.

• المستوى الثقافي والتربوي: تفكيك الأفكار التي تربط سلطة الرجل بالسيطرة على المرأة، أو تجعل العنف وسيلة لضبط سلوكها.

• المستوى المؤسسي: توفير مراكز إيواء آمنة، ومساعدة قانونية ونفسية، وآليات للتدخل المبكر قبل تحول التعنيف إلى جريمة قتل.

ولابد من الإشارة إلى أن العنف ضد المرأة لا يمكن تفسيره باعتباره سلوكاً فردياً معزولاً، بل ينبغي تحليله ضمن منظومة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنتج تفاوتاً في القوة بين الجنسين. فالاعتماد الاقتصادي، وتقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي، والبنية الأبوية، وضعف الحماية المؤسسية، عوامل قد تسهم في إعادة إنتاج العنف واستمراره. ومن هذا المنطلق، فإن حماية المرأة لا تتحقق بالتشريع القانوني وحده، وإنما يتطلب تغييراً في شروط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحد من استقلاليتها وحقوقها، إذ لا يمكن فصل اضطهاد المرأة عن علاقات الإنتاج والتبعية الاقتصادية وتقسيم العمل داخل الأسرة.

إن الفقر وحده لا ينتج العنف، أو أن جميع الرجال يمارسونه، بل يعني أن علاقات القوة الاقتصادية والاجتماعية قد تزيد من تعرض المرأة للاستغلال والعنف. كما أن الأعراف الاجتماعية والمؤسسات القانونية ليست منفصلة عن علاقات القوة السائدة في المجتمع، و بالضرورة يمكن أن تعيد إنتاجها أو أن تسهم في تغييرها.

ويمكن الاستناد إلى آخر وثيقة لمنظمة الصحة العالمية الخاصة بالعراق (الخطة الاستراتيجية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في العراق ٢٠٢٢-٢٠٢٦)، والتي أُطلقت بالتعاون بين وزارة الصحة العراقية ومنظمة الصحة العالمية في ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٢، وكشفت عن:

• تعرض نحو ١,٣٢ مليون شخص في العراق لمختلف أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، أكثر من ٧٥ في المائة منهم نساء ومراهقات.

• ترتبط ٧٧ في المائة من الحوادث المسجلة بالعنف المنزلي.

• تعاني ٢٦ في المائة من النساء المتزوجات بعمر ١٥-٤٩ سنة من عنف الأزواج مدى الحياة.

وأخيراً فأن القانون ضروري لحماية المرأة، لكنه لا يستطيع بمفرده تغيير العلاقات الاجتماعية التي تنتج العنف، ولهذا لا يمكن للدولة حماية المرأة بمحاسبة المجرمين، بل أيضاً بخلق شروط اجتماعية واقتصادية وقانونية تمنع وقوع الجريمة أساساً.

العنف ضد النساء.. تزايد غير مسبوق

ترجمة وإعداد: طريق الشعب

نشر موقع الرؤية الدولية تقريراً لمراسله في بغداد، أفاد فيه بأن متحدثاً باسم وزارة الداخلية العراقية صرّح بأن الشرطة تلقت نحو ٣٠٠ بلاغ عن عنف جنسي منذ مطلع العام الجاري، مشيراً إلى أن العدد الفعلي قد يكون أكبر، لأن الأعراف والتقاليد تحول دون إبلاغ الشرطة بكثير من الحالات. لذلك، لا تتوفر في العراق إحصاءات موثوقة عن العنف الجنسي أو التحرش.

وقالت ناشطة تنشر عبر إنستغرام مقاطع فيديو لنساء يتعرضن للتحرش، إنها تلقت تهديدات بالقتل وبشن هجمات عليها بمواد حارقة، ما جعلها نادراً ما تغادر منزلها. وطالبت بسن قوانين تجرّم التحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي، إذ لا يرد هذان المصطلحان في قانون العقوبات العراقي.

ونقل التقرير عن الناشطة الحقوقية هناء أدور، التي تدافع عن حقوق المرأة منذ أكثر من ٥٠ عاماً، أنها تعرضت للتهديد، وقالت: "لا توجد قوانين، ولا حماية، ولا عدالة للنساء في العراق". كما أشار التقرير إلى مقتل الناشطة الحقوقية يانار محمد، مؤسسة عدد من الملاجئ في العراق للنساء المعنّفات، على يد مسلحين خارج منزلها في بغداد، بعد تلقيها تهديدات بالقتل لسنوات. ولم تُحدَّد هوية القتلة.

وذكر التقرير أن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وصفت العنف ضد النساء والفتيات في العراق بأنه واسع الانتشار، لكنه لا يحظى بتوثيق كافٍ في البلاغات الرسمية. ودعت بغداد إلى إلغاء النصوص التي تتيح للمغتصبين الإفلات من العقاب بالزواج من ضحاياهم، وتسمح بتخفيف الأحكام في ما يُعرف بجرائم الشرف.

نساء في مواجهة المرض

لا يكفي أن تعاني النساء من وطأة الأمراض المزمنة، حتى يجدن أنفسهن في مواجهة معاناة أخرى تتمثل في عدم توفر العلاجات وارتفاع أسعارها في الصيدليات الخارجية، في وقت يُفترض فيه أن تكون الصحة حقاً مكفولاً للجميع، لا امتيازاً لمن يستطيع تحمّل تكاليفها.

فالنساء المصابات بأمراض مزمنة، مثل السكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب والغدة الدرقية، يحتجن إلى متابعة طبية منتظمة وأدوية لا يمكن الاستغناء عنها أو تأجيل استخدامها. لكن الواقع يضع كثيرات منهن أمام خيارات قاسية، خصوصاً مع عدم توافر العديد من العلاجات في المستشفيات الحكومية، ما يجبرهن على شرائها من الصيدليات الخارجية مقابل مبالغ مالية كبيرة، لتتحول كلفة الدواء إلى عبء إضافي يستنزف دخولهن المحدودة. وتتحمل النساء من ذوات الدخل المحدود، والأرامل، والمتقاعدات، والمستفيدات من إعانات الرعاية الاجتماعية العبء الأكبر، إذ لا تكفي دخولهن لتغطية متطلبات المعيشة، فكيف لهن أن يواجهن تكاليف الأدوية والفحوصات والمراجعات الطبية المتكررة؟

إن ترك النساء في مواجهة المرض وغلاء العلاج ليس مجرد إخفاق خدمي، بل هو تخلٍّ عن مسؤولية الدولة في ضمان الحق في الصحة. فليس مقبولاً أن تتحول مراجعة المستشفى الحكومي إلى مجرد وصفة لشراء الدواء من الخارج، وليس من العدل أن يصبح استمرار المرأة في العلاج مرهوناً بقدرتها المالية.

والمطلوب هو توفير الأدوية الأساسية بصورة منتظمة في المستشفيات والمراكز الصحية، وتعزيز برامج العلاج المجاني، ومحاسبة الجهات المقصرة في تأمين المستلزمات الطبية.

فالدواء حق وليس امتيازاً، والصحة ليست فاتورة إضافية يتحملها المرضى بسبب عجز المؤسسات الصحية عن أداء واجباتها.

المحرر

حقوق المرأة بين التشريع والهيمنة الأبوية

حوراء فاروق

لا يمكن النظر إلى التطورات المتعلقة بإقرار مدونة الأحوال الشخصية بمعزل عن طبيعة الصراع الاجتماعي والسياسي الدائر في المجتمع، ولا عن واقع المرأة وموقعها في بنية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة. فمن المنظور الماركسي، لا يمثل القانون مجرد مجموعة من النصوص، بل يعكس، في جانب مهم منه، موازين القوى والمصالح الاجتماعية والسياسية، ومدى قدرة الفئات المختلفة على الدفاع عن حقوقها وانتزاعها.

لقد مثّل قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ إطاراً قانونياً موحداً لتنظيم العلاقات الأسرية، وأسهم في الحد من تعدد المرجعيات القانونية التي تحكم حياة النساء. لذلك، فإن تعديل هذا القانون وإتاحة تطبيق مدونات مذهبية مختلفة يثيران تساؤلات جدية بشأن المساواة القانونية واستقلال المرأة وحقوقها داخل الأسرة والمجتمع.

المرأة في مواجهة النظام الأبوي

ينطلق التحليل الماركسي لقضية المرأة من أن اضطهاد النساء ليس ظاهرة منفصلة عن النظام الاقتصادي والاجتماعي، بل يرتبط تاريخياً بتطور الملكية الخاصة وتقسيم العمل داخل الأسرة والمجتمع، وبترسخ السلطة الأبوية التي جعلت المرأة طرفاً أقل استقلالاً في العلاقات الأسرية والاقتصادية.

ومن هذا المنطلق، فإن أي تشريع يعيد إنتاج التبعية القانونية للمرأة، أو يمنح الرجل صلاحيات أوسع في تقرير مصير العلاقة الزوجية والأطفال، لا يمكن التعامل معه باعتباره شأناً عائلياً خاصاً؛ لأنه يعيد إنتاج علاقات غير متكافئة داخل الأسرة، ويؤثر في قدرة المرأة على المشاركة المستقلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وتبرز المخاوف بصورة خاصة في القضايا المتعلقة بالطلاق والحضانة والولاية وتعدد الزوجات. إذ تشير منظمة هيومن رايتس ووتش إلى أن المدونة الجعفرية تتضمن أحكاماً تسمح للزوج بإخضاع عقد الزواج لأحكام المدونة دون موافقة الزوجة أو علمها، كما تمنحه إمكانية الطلاق دون إبلاغها أو الحصول على موافقتها، فضلاً عن أحكام تتعلق بانتقال حضانة الأطفال إلى الأب بعد بلوغهم سن السابعة. وتثير هذه المسائل إشكالات تتصل بالمساواة والاستقلال القانوني للمرأة ومصلحة الطفل.

وحدة النضال الاقتصادي والاجتماعي والحقوقي

لا يفصل الفكر الماركسي بين النضال من أجل الحقوق المدنية والسياسية للمرأة وبين النضال من أجل حقوقها الاقتصادية والاجتماعية. فالمرأة التي لا تمتلك دخلاً مستقلاً، ولا تتوفر لها فرص عمل لائقة، ولا تتمتع بالحماية الاجتماعية، تكون أكثر عرضة للضغوط والابتزاز داخل الأسرة والمجتمع.

ومن هنا، فإن الدفاع عن حقوق المرأة لا يقتصر على رفض التشريعات التي تنتقص من مكانتها القانونية، بل يتطلب أيضاً ضمان حقها في العمل والتعليم والسكن والرعاية الصحية والأجر العادل، وتوفير الحماية القانونية والاجتماعية للنساء المعيلات والأرامل والمطلقات والعاملات في القطاعات غير المنظمة.

كما أن تحميل المرأة وحدها مسؤولية الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، دون توفير خدمات اجتماعية عامة كافية، يكرّس تبعيتها الاقتصادية ويحد من استقلالها. ولذلك، يربط المنظور الماركسي بين تحرير المرأة وتغيير الظروف المادية التي تعيد إنتاج التمييز ضدها.

المواطنة والمساواة أمام القانون

ومن القضايا الأساسية التي يطرحها الفكر الماركسي ضرورة الفصل بين حرية الاعتقاد الديني وبين إخضاع الحقوق الأساسية للمواطنين لمرجعيات مختلفة. فحرية المعتقد حق شخصي ينبغي احترامه، لكنها لا ينبغي أن تتحول إلى مبرر للتمييز في الحقوق القانونية بين المواطنين على أساس الانتماء المذهبي.

وقد أثارت التعديلات العراقية مخاوف بشأن تراجع وحدة الإطار القانوني للأحوال الشخصية، وإمكانية نشوء تفاوت في حقوق النساء والأطفال تبعاً للمرجعية التي تُطبّق على الأسرة. وفي هذا السياق، أكدت الأمم المتحدة أهمية توافق الإصلاحات التشريعية مع التزامات العراق الدولية في مجال حماية حقوق النساء والأطفال.

اليسار والدفاع عن المكتسبات

إن مواجهة التراجع في حقوق المرأة تتطلب بناء حركة نسوية ديمقراطية واسعة، تتجاوز الانقسامات السياسية والطائفية، وتعمل على توحيد النساء والعمال والمثقفين والقوى الديمقراطية حول برنامج واضح للمساواة والعدالة الاجتماعية.

تحرير المرأة جزء من تحرير المجتمع

ينطلق الموقف الماركسي من التطورات الأخيرة في قانون الأحوال الشخصية من أن حقوق المرأة ليست امتيازات قابلة للمساومة، ولا قضية ثانوية يمكن تأجيلها إلى ما بعد معالجة الأزمات الاقتصادية والسياسية. إنها جزء أساسي من مشروع بناء مجتمع ديمقراطي قائم على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

فلا يمكن الحديث عن العدالة الاجتماعية في ظل استمرار التمييز القانوني والاقتصادي ضد النساء، ولا عن مجتمع متحرر ما دامت نصف طاقته البشرية تعيش في ظل أشكال متعددة من التبعية والوصاية. إن الدفاع عن مكتسبات المرأة وتطويرها، وضمان استقلالها الاقتصادي والقانوني، يشكلان شرطاً أساسياً لأي مشروع حقيقي للتغيير الاجتماعي والتقدم الإنساني.

كندا: هل تدشّن موازنة 2026 عصر الاستقلال الاستراتيجي عن العملاق الأمريكي؟

إعداد: سعد كاظم - كندا

في ميزانية عام ٢٠٢٦ التي قُدّمت إلى مجلس العموم الكندي يوم الخميس ٥ أكتوبر، كشف وزير المالية فرانسوا فيليب شامبان عن حزمة جديدة بقيمة ١٤٢,١ مليار دولار، تشمل حوافز ضريبية، وإنفاقاً، وإجراءات أخرى على مدى السنوات الخمس المقبلة. كما توضح الميزانية تفاصيل إنفاق جديد إضافي بقيمة ٩,٤ مليار دولار، جرى الإعلان عنه في الفترة بين التحديث الاقتصادي الربيعي والميزانية الجديدة.

وعلى العموم، بالنسبة للسنة المالية الحالية، تتوقع الحكومة الفيدرالية عجزاً قدره ٦٢,٣ مليار دولار؛ وهو رقم يقل بمقدار ٣ مليارات دولار عما كان متوقعاً في الربيع. ومع ذلك، لا تُظهر الميزانية أي مسار حاسم لتحقيق التوازن المالي، حيث من المتوقع تسجيل عجز يجاوز ٥٠ مليار دولار في كل من السنوات الأربع القادمة.

لم تعد الموازنة الكندية الجديدة مجرد وثيقة مالية تحدد الإيرادات والنفقات وأولويات الإنفاق الحكومي، بل تبدو أقرب إلى إعلان عن تحول استراتيجي في فلسفة الدولة الكندية وموقعها الاقتصادي في عالم تتسارع فيه التحولات الجيوسياسية والتجارية. فالحكومة، بقيادة رئيس الوزراء مارك كارني ووزير المالية فرانسوا فيليب شامبان، اختارت لموازنة عام ٢٠٢٦ عنواناً يحمل دلالات سياسية واقتصادية عميقة: "سادة مصيرنا" السيادة الوطنية.

إن هذا الشعار، الذي يستحضر إرثاً تاريخياً في الذاكرة السياسية الكندية - ولا سيما تجربة التحول الاقتصادي في مقاطعة كيبيك خلال ستينيات القرن الماضي - يعكس اليوم رغبة أوتاوا في الانتقال من موقع الاقتصاد شديد الارتباط بالولايات المتحدة إلى موقع الدولة الأكثر قدرة على حماية مصالحها، وتنويع أسواقها، والتحكم بمفاتيح نموها الاقتصادي.

لكن السؤال الجوهري الذي تطرحه هذه الموازنة يتجاوز أرقام العجز والإنفاق والاستثمار: هل تستطيع كندا بالفعل بناء استقلالية استراتيجية اقتصادية عن الولايات المتحدة، أم أننا أمام محاولة جادة لتقليص التبعية وتخفيف مخاطرها دون القدرة على إنهاء الارتباط التاريخي بأكبر شريك تجاري لها؟

أولاً: الرسوم الجمركية الأمريكية.. نهاية الاطمئنان إلى الجار التقليدي

على مدى عقود، تشكّل الاقتصادان الكندي والأمريكي ضمن شبكة متداخلة من المصالح، وسلاسل الإنتاج، والتجارة، والاستثمار؛ فأصبحت الولايات المتحدة الوجهة الرئيسية للصادرات الكندية، والشريك الأكثر تأثيراً في قطاعات الطاقة، والسيارات، والمعادن، والصناعات التحويلية.

غير أن التحولات التي أحدثتها السياسات التجارية للرئيس الأمريكي دونالد ترمب، وما رافقها من فرض رسوم جمركية وتصاعد النزعة الحمائية، كشفت هشاشة هذا النموذج أمام التقلبات السياسية في واشنطن. لقد أدركت أوتاوا أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة، مهما بلغت درجة التقارب الجغرافي والسياسي معها، يمكن أن يتحول إلى نقطة ضعف استراتيجية، خصوصاً عندما تصبح القرارات التجارية أداة ضغط سياسي واقتصادي.

ومن هنا، لا يبدو أن مارك كارني يراهن على عودة العلاقات الأمريكية الكندية إلى صورتها السابقة بمجرد تغير الإدارة في واشنطن أو تبدل موازين القوى الحزبية؛ فالمسألة بالنسبة إليه لم تعد مرتبطة بشخص الرئيس الأمريكي أو الحزب الحاكم، بل بضرورة إعادة بناء الاقتصاد الكندي على أسس تمنحه قدرة أكبر على مواجهة الأزمات الخارجية.

وهذا لا يعني أن كندا تسعى إلى فك ارتباطها التام بالولايات المتحدة - وهو أمر غير واقعي في المدى المنظور - وإنما تسعى إلى إنهاء حالة الارتهان التي تجعل استقرار قطاعات واسعة من اقتصادها رهناً بقرارات سياسية وتجارية تصدر خارج حدودها.

ثانياً: الموازنة الجديدة.. إعادة بناء الاقتصاد من الداخل

تقوم الفلسفة الاقتصادية للموازنة الجديدة على فكرة أساسية مفادها أن قوة كندا الخارجية تبدأ من تماسك اقتصادها الداخلي؛ ولذلك لا تقتصر الأولويات على زيادة الإنفاق والاستثمار، بل تشمل إعادة تنظيم السوق الوطنية، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية عبر مسارين رئيسيين:

١- توحيد السوق الكندية وكسر الحواجز الداخلية:

من أبرز التحديات التاريخية التي واجهت الاقتصاد الكندي وجود عوائق تنظيمية وتجارية بين المقاطعات والأقاليم، الأمر الذي حدّ من الاستفادة الكاملة من حجم السوق الوطنية. ومن هنا تبرز أهمية إزالة الحواجز الداخلية أمام انتقال السلع والخدمات والعمالة، وتسهيل حركة الاستثمارات بين المقاطعات، بما يساعد على بناء اقتصاد كندي أكثر تكاملاً وقدرة على المنافسة. إن توحيد السوق الداخلية لا يمثل مجرد إصلاح إداري، بل يشكل شرطاً أساسياً لتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية، وتحفيز الإنتاج المحلي، وخلق فرص جديدة أمام الشركات الكندية.

٢- الطاقة والمعادن الحيوية.. أوراق القوة الكندية:

تمتلك كندا موارد طبيعية هائلة تجعلها مؤهلة لتكون إحدى القوى الاقتصادية المؤثرة في مرحلة التحول الصناعي والطاقي العالمي. فالنفط والغاز والطاقة الكهرومائية واليورانيوم، إلى جانب المعادن الحيوية مثل الليثيوم والنيكل والكوبالت، تمنح البلاد موقعاً استراتيجياً في تأمين احتياجات الصناعات الحديثة، من السيارات الكهربائية والبطاريات إلى التكنولوجيا المتقدمة والدفاع. وتتجه الاستثمارات الحكومية نحو تطوير البنية التحتية للطاقة والتعدين والنقل، وتعزيز قدرة كندا على استخراج مواردها ومعالجتها وتصنيعها محلياً، بدلاً من الاكتفاء بدور المورد الأولي للمواد الخام.

ثالثاً: تنويع الشراكات الدولية.. البحث عن أسواق خارج المدار الأمريكي

لا يمكن تحقيق الاستقلالية الاقتصادية من خلال إصلاح السوق الداخلية وحدها، بل يتطلب الأمر إعادة رسم خريطة العلاقات التجارية الدولية، وتوسيع دائرة الشركاء الاقتصاديين، بما يمنح كندا خيارات أوسع في التصدير والاستثمار وتأمين سلاسل الإمداد، وذلك عبر قطبين أساسيين:

١- الاتحاد الأوروبي.. شراكة استراتيجية بديلة:

تمثل اتفاقية التجارة الحرة الشاملة بين كندا والاتحاد الأوروبي (CETA) إحدى أهم الأدوات المتاحة أمام أوتاوا لتنويع تجارتها الخارجية. فهي توفر إطاراً واسعاً لتبادل السلع والخدمات والاستثمارات، وتفتح المجال أمام الشركات الكندية للوصول إلى الأسواق الأوروبية، ولا سيما في قطاعات الطاقة النظيفة، والمعادن الحيوية، والتكنولوجيا. ولا تقتصر الأهمية الاستراتيجية لهذه الشراكة على حجم التبادل التجاري، بل تمتد إلى تقليل المخاطر الناجمة عن الاعتماد المفرط على السوق الأمريكية.

٢- الأسواق الآسيوية واتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ:

تمثل منطقة المحيطين الهندي والهادئ مجالاً حيوياً آخر في استراتيجية التنويع الكندية، وتأتي اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ (CPTPP) في مقدمة الأدوات التي يمكن أن تستثمرها كندا لتعزيز حضورها التجاري مع ١٢ دولة عضواً. وتتيح هذه الاتفاقية فرصاً لتوسيع الصادرات، وجذب الاستثمارات، وتعزيز العلاقات مع اقتصادات آسيوية مؤثرة، بعيداً عن التركيز التقليدي على السوق الأمريكية، مدعومة برؤى مؤسسات بحثية مثل "مؤسسة آسيا والمحيط الهادئ الكندية".

رابعاً: من حماية الصناعة الوطنية إلى بناء اقتصاد تنافسي

من أهم الاختبارات التي ستواجه الحكومة الكندية قدرتها على تحويل الخطاب السياسي حول الاستقلال الاقتصادي إلى نتائج ملموسة في حياة المواطنين؛ ففحوى حماية الصناعة الوطنية لا يتحقق بفرض القيود أو إغلاق الأسواق، وإنما ببناء قاعدة إنتاجية قادرة على المنافسة من حيث الجودة والتكنولوجيا والتكلفة. ويبرز ذلك بوضوح في قطاعات رئيسية تشمل:

صناعة السيارات: تعزيز التصنيع المحلي، وتطوير تقنيات المركبات الكهربائية والبطاريات، وحماية الوظائف المرتبطة بسلاسل الإنتاج.

الصلب والمعادن: دعم الصناعات التحويلية وتوسيع قدرتها على تلبية احتياجات السوق المحلية والأسواق الدولية.

الابتكار والتكنولوجيا: الاستثمار في الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة والبحث العلمي، حتى لا تبقى كندا مجرد سوق مستهلكة للتكنولوجيا المنتجة في الخارج.

كما إن إعادة تأهيل العمال المتضررين من التحولات التجارية والصناعية تظل ضرورة اجتماعية ملحة، لضمان ألا تحمل الطبقة العاملة وحدها تكاليف الانتقال إلى النموذج الجديد.

خامساً: هل تستطيع كندا تحمل تكلفة الاستقلال الاقتصادي

على الرغم من الطموحات الكبيرة التي تحملها الموازنة، فإن الطريق نحو الاستقلالية الاقتصادية لن يكون مفروشاً بالورد، حيث تواجه كندا تحديات متشابكة، أبرزها:

١- الارتباط البنيوي: لا تزال الولايات المتحدة الشريك التجاري الأكبر، وتعتمد قطاعات واسعة على سلاسل إمداد مشتركة يصعب تفكيكها بسرعة.

٢- التكلفة المالية: بناء البنية التحتية وتطوير الصناعات المحلية يتطلب إنفاقاً ضخماً، مما يفرض موازنة دقيقة بين النمو والانضباط المالي والسيطرة على الدين.

٣- المنافسة الدولية: سباق محموم مع قوى كبرى (الولايات المتحدة، الصين، الاتحاد الأوروبي) للسيطرة على المعادن الحيوية والتكنولوجيا النظيفة.

٤- التوافق الفيدرالي والمحلي: إن نجاح السوق الموحدة يتطلب إرادة سياسية وتنسيقاً مستمراً بين الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات في ملفات الطاقة والتجارة.

سادساً: كندا في المستقبل.. استقلالية استراتيجية لا قطيعة اقتصادية

من المهم التمييز بدقة بين (الاستقلال الاقتصادي الكامل) وهو هدف شبه مستحيل في عالم متداخل الأسواق - وبين الاستقلالية الاستراتيجية التي تمنح الدولة حرية اتخاذ القرار دون أن تكون رهينة لضغوط شريك واحد.

إن كندا لا تستطيع، ولا تحتاج، إلى إدارة ظهرها للولايات المتحدة؛ فالجغرافيا والتاريخ والمصالح المشتركة عوامل راسخة. لكنها تستطيع إعادة صياغة هذه العلاقة لتصبح أكثر توازناً، بحيث لا يتحول الاعتماد التجاري إلى أداة للضغط على القرار السيادي الكندي. ويبقى التحدي الأكبر أمام حكومة كارني هو تحويل شعار «سادة مصيرنا» من عنوان سياسي جذاب إلى واقع معيش يلمسه المواطن في عمله ودخله.

الخلاصة:

من اقتصاد الاعتماد إلى اقتصاد امتلاك القرار

تمثل موازنة كندا لعام ٢٠٢٦ محطة مفصلية لإعادة صياغة النموذج الاقتصادي الوطني، وإدراكاً متعمقاً بأن الاعتماد المفرط على السوق الأمريكية لم يعد خياراً آمناً. غير أن الاستقلالية الحقيقية تتطلب تكاملاً داخلياً، وقاعدة صناعية قوية، واستثماراً في المعرفة، وشبكة شراكات دولية واسعة.

لقد تغير السؤال الجوهري الذي ينبغي أن يشغل أوتاوا اليوم: لم يعد السؤال "ماذا ستفعل واشنطن بالاقتصاد الكندي؟"، بل أصبح "ماذا تستطيع كندا أن تفعل باقتصادها ومواردها وإمكاناتها؟ وهنا تكمن القيمة الفعلية لشعار "سادة مصيرنا".

جمهورية العراق
محافظة كربلاء المقدسة
مديرية بلدية كربلاء المقدسة
لجنة البيع والايجار

Republic of Iraq
The Province of Holy Karbala
Directorate of the Holy
Municipality of Karbala
العـــــدد : ٥٦٢٤٤
التاريخ: ٢٠٢٦/١١/٢٤

اعـــــلان

وفق قانون بيع وايجار اموال الدولة رقم 21 لسنة 2013 المعدل

تعلن لجنة البيع والإيجار في مديرية بلدية كربلاء المقدسة عن إيجار (العقارات) المدرجة أوصافها أدناه وذلك بعد مرور (١٥) يوماً تبدأ من اليوم التالي لنشر الإعلان في إحدى الصحف اليومية فعلى الراغبين بالاشتراك بالمزايدة الحضور في ديوان البلدية في تمام الساعة العاشرة صباحاً مستصحبين معهم صك أو وصل التأمينات القانونية البالغة ٣٠٪ من القيمة المقدرة لكامل فترة الإيجار ونسخة من هوية الأحوال المدنية او البطاقة الوطنية الموحدة وبطاقة السكن على أن تبقى أمانات الضم ضمانا لسلامة المأجور ويتحمل من ترسو عليه المزايدة أجور خدمة ٢٪ ولكامل مدة الايجار من مبلغ الإحالة وفي حال حصول المزايدة في يوم عطلة رسمية ستجرى المزايدة في اليوم الذي يلي العطلة ولا يجوز الدخول بالمزايدة الا صاحب وصل التأمينات أو من يخوله بتوكيل رسمي قانوني.. وفقا لقانون بيع وإيجار أموال الدولة المرقم ٢١ لسنة ٢٠١٣ المعدل ويلزم المستأجر الذي ترسو عليه المزايدة بجلب براءة ذمة من دوائر الضريبة والماء والمجاري والكهرباء قبل دفع بدل الايجار وتحويل الامانات خلال (ثلاثون يوماً) من تاريخ الإحالة القطعية على ان يتم تسديد كامل بدل الايجار ولكامل فترة الايجار مع المصاريف وخلال ٣٠ يوما وفي حالة رغبة المستأجر بتقسيط بدل الإيجار يتم تقديم كفالة عقارية ضامنة على ان تكون الموافقات ضمن المدة القانونية وعلى الراغبين مراجعة البلدية للاطلاع على شروط المزايدة.

ت	رقم العقار وموقعه	المساحة	بدل التقدير السنوي	مدة الايجار
1	حانوت عباسية الشرقية والمرقم 475/5/4/أ	24,9م2	7000000 سبعة ملايين دينار سنوياً	ثلاث سنوات
2	حانوت حي الغدير والمرقم 87	12م2	1000000 مليون دينار سنوياً	ثلاث سنوات
3	حانوت حي الغدير والمرقم 88	12م2	750000 سبعمائة وخمسون الف دينار سنوياً	ثلاث سنوات
4	حانوت شارع العباس (ع) والمرقم 10	15,30م2	1500000 مليون وخمسمائة الف دينار سنوياً	ثلاث سنوات
5	حانوت عباسية الشرقية والمرقم 160	128,96م2 طابق ارضي 143,56م2 طابق اول	30000000 ثلاثون مليون دينار سنوياً	ثلاث سنوات

لمهندس/ حسن محمد علي مجبل
مدير بلدية كربلاء المقدسة

اعـــلان

يروم المواطن (رضا حبيب عبد) اضافة اللقب وجعله (الخزرجي) بدلا من (فراغ) وحسب كتاب الاعمام المرقم ١١٣٢٤ في ٢٠٢٦/١١/٢٤ والصادر من قسم الجنسية والمعلومات المدنية في الحي فمن لديه اعتراض مراجعة مديرية الاحوال المدنية والجوازات والاقامة في واسط/ قسم المعلومات المدنية في البشائر لمدة (١٥يوم) من تاريخ نشر الاعلان وفقاً لاحكام المادة (٢٤) من قانون البطاقة الوطنية رقم ٣ لسنة ٢٠١٦

اللواء الحقوقي
نشأت ابراهيم الخفاجي
المدير العام

مديرية الجنسية والمعلومات المدنية
قسم المعلومات المدنية في الاعظمية/ الواقعات

اعـــلان

قدمت المواطنة (دموع محسن علي) طلباً لتغيير الاسم المجرد وجعله (رنا) بدلاً من (دموع) فمن لديه اعتراض مراجعة هذه المديرية خلال (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر وبعكسه سوف تنظر المديرية بطلبه استناداً الى احكام المادة (٢٢) من قانون البطاقة الوطنية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦.

الفريق الحقوقي
نشأت إبراهيم الخفاجي
المدير العام

مديرية الجنسية والمعلومات المدنية
قسم الجنسية والمعلومات المدنية في المنصور

اعـــلان

قدم المدعي (فراس فخري ذياب) طلباً يروم فيه تبديل لقبه من (المجص) الى (المجمعي) فمن لديه اعتراض على الدعوى مراجعة هذه المديرية خلال مدة اقصاها (خمسة عشر يوماً) وبعكسه سوف ينظر بالدعوى وفق احكام المادة (٢٢) من قانون البطاقة الوطنية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦.

الفريق
نشأت إبراهيم الخفاجي
المدير العام

في «الإمتاع والمؤانسة» التوحيدي موسوعي أم انطباعي؟

إبراهيم العريس

"هو كتاب ممتع على الحقيقة لمن له مشاركة في فنون العلم، فإنه خاض كل بحر، وغاص كل لجة، ومن أحسن ما رأيته على ظهر نسخة من كتاب 'الإمتاع' بخط بعض أهل جزيرة صقلية وهو: ابتدأ أبو حيان كتابه صوفياً، وتوسطه محدثاً وضمنه سائلاً ملحقاً".

هذا النص البسيط والموجز يكاد لعمقه يلخص الروح الأساسية التي تهيمن على كتاب ربما يصح اعتباره حتى يومنا هذا، من أجمل وأعمق كتب التراث العربي، ومن أكثرها حياة: كتاب "الإمتاع والمؤانسة" لأبي حيان التوحيدي، الذي وصف دائماً بأنه "أديب الفلاسفة وفيلسوف الأدباء"، وعده محمد كرد علي واحداً من أمراء البيان على مدى تاريخ الكتابة العربية.

أما النص الذي ذكرناه هنا فهو من جملة ما كتبه القفطي في "أخبار الحكماء" في معرض حديثه عن أبو حيان التوحيدي، إذ يضيف رابطاً الكتاب بسيرة مؤلفه: "إنه مما ألف (التوحيدي) في العهد الأول من حياته، حيث كانت نفسه لا تزال طماحة للدنيا، راغبة في الصلة برجال السلطان، مستعينة على ذلك بما تحسن من أسمار وتطرف به من أحاديث، أم بما تحبر من رسائل المدح والثناء، في مغالاة يزينها لعينه، ويبررها في نفسه، شدة حرصه على النفاذ إلى نفوذ هؤلاء. كما يصور الكتاب في جملته نواحي أخرى من نفس مؤلفه، عن التوحيدي، فإن الدافع إلى هذا هو أن نص القفطي يدخل مباشرة في نفسية التوحيدي وتقلباته وانعكاس ذلك على كتابه (وهو الأهم بين كتبه)، ومن ثم انعكاس الكتاب نفسه على حياته، إذ، إذا استثنينا بعض كتب السيرة الذاتية النادرة في التراث العربي، سنجد أنه من النادر أن ارتبط كتاب في هذا التراث، بنفسية مؤلفه قدر ارتباط هذا الكتاب.



ابراهيم العريس

ومع هذا، يعتبر "الإمتاع والمؤانسة" كتاباً موسوعياً في الجزء الأهم منه، وفي الأحوال كافة لا بأس أن نذكر هنا أن عدداً من المؤلفين، من بينهم إحسان عباس، يرى أن لا فضل للتوحيدي في هذا الكتاب، وفي الأقل في الفصول المجموعة عن الفلسفة والحيوان والأحاديث والأكل وطبائع البشر والمعادن وما إلى ذلك لكن "ميزته الحقيقة تكمن في ما ألم به المؤلف من أحداث ارتبطت بالقرن الرابع الهجري، وما قدمه من صور تعبر عن الحال الواقعية العامة، والحال الفكرية والثقافية للعلماء والأدباء، وفي تحليله شخصيات ذلك الزمن تحليلاً مختصراً، وفي نقد الواقع نقداً مخلصاً".

إذاً في هذا الكتاب المتأرجح بين الموسوعية والذاتية، رسم التوحيدي صورة فذة لعصره ولمفكري ذلك العصر ورجاله، ومن الواضح أن الطابع الذاتي يغلب على الصور التي رسمها، مما جعل مفكرين حديثين يشبهون كتاباته وصوره بالرسم الانطباعي.

مرشح الذات القاسي

فهو يصور من جهة كفايته العلمية، إلى جانب سوء تأتّيه من الناحية العملية، وفقره وحاجته واستخذاءه إلى جانب تعاليه وتعديه على بعض الخاصة، وذوي النفوذ في عصره، وهما صورتان كادت تتجرد منهما مؤلفاته في العهد الأخير من حياته. ومن الكتاب استظهرنا بعض أسباب خذلانه في حياته العملية وأسباب حرمانه من جدوى ابن سعدان (الوزير)، كما أن هذا الكتاب بالذات كان سبب متاعبه ومخاوفه، ثم اختفائه وهجرته عن بغداد، حيث ابتدأت نقطة التحول في سلوكه العلمي والعملي...".

بين الكتاب والحياة

ولئن كنا أسهبنا هنا في الاقتباس من نص القفطي عن التوحيدي، عبر ما نقله عنه الدكتور عبدالرزاق محيي الدين في واحد من أفضل الكتب التي صدرت لا ريب إذاً في أن التوحيدي، منذ بداياته وحتى نهاياته، رأى العالم وأهله عبر مرشح الذات، وعبر مأساة حياته الدائمة، ولذا، فإن ما قد ينبغي التوقف عنده دائماً، عند قراءة "الإمتاع والمؤانسة" كما عند قراءة أي نص آخر للتوحيدي، إنما هو الحال النفسية الذاتية التي يكتب وهو يعيشها، ولكأن التراجم الكثيرة التي يصفها للآخرين، صور شفافة تحكي عنه هو شخصياً. غير أن هذا ليس، طبعاً، كل شيء، فهناك أيضاً، ومن دون ريب، الجانب الموسوعي، فالتوحيدي لم يضع الكتاب، أصلاً، من تلقائه وليعبر عن ذاته، بل إنه وضعه كما يقول القفطي، انطلاقاً من علاقته بأبي سليمان المنطقي، أستاذه في الفلسفة الذي "كان منزله في دار السلام مقبل أصحاب العلوم القديمة - وكان لانقطاعه عن الناس ولزومه مجلسه يشتهي الاطلاع على أخبار الدولة وعلم ما يحدث فيها (...) وكان أبو حيان من بعض المعتصمين به، وكان يغشى مجالس الرؤساء ويطلع على الأخبار ومهما علمه من ذلك نقله وحاضر به، ولأجله صنف كتاب "الإمتاع والمؤانسة"، ذلك الكتاب الذي قال عنه أبو الفضل الشيرازي "خاض كل بحر وغاص في كل لجة".

وحتى اليوم، لا تزال الصفحات التي أفردها التوحيدي في كتابه لإخوان الصفا، أهم مرجع تحدث عنهم في تلك الأزمان المبكرة. ونعرف، طبعاً، أن كل الذين كتبوا عن إخوان الصفا ومذهبهم ورسائلهم إنما كان اعتمادهم على ما كتبه التوحيدي عنهم كبيراً، بل لعله كان أول من كشف عن أسماء رؤسائهم من أمثال أبو سليمان البستي (المقدسي) وأبو الحسن الزنجاني والمهرجاني والصوفي.

ونذكر هنا أيضاً أن التوحيدي يجيب حين يسأله سائل عما إذا كان رأى رسائلهم: "قد رأيت جملة منها وهي مبثوثة من كل فن بلا إشباع ولا كفاية، وفيها خرافات وكنايات وتلفيقات وتلزيقات، وحملت عدة منها إلى شيخنا أبي سليمان المنطقي (...) فنظر فيها أياماً وتبحرها طويلاً، ثم ردها عليَّ وقال تعبوا وما أغنوا، وتعبوا وما أجدوا، وحاموا وما وردوا، وغنوا وما أطربوا، ونسجوا فهلهلوا، ومشطوا ففلفلوا...".

حياة بؤس ويأس

عاش أبو حيان التوحيدي حياة غريبة، مملوءة بالبؤس واليأس، وكان من فرط التشاؤم ودوام الشكوى أن تجوهل أدبه الكبير، لمصلحة شخصيته التي كانت تثير المؤرخين وتستفزهم سلباً، خصوصاً أنه قد أسيء فهمه دائماً، إلى درجة أن ابن الجوزي تحدث عنه بوصفه واحداً من "زنادقة الإسلام الثلاثة: ابن الراوندي، وأبو حيان التوحيدي وأبو العلاء المعري"، معتبراً التوحيدي "أشرهم على الإسلام" لأن الآخرين "صرحا بزندقتهما، وهو مجمجم ولم يصرح".

ولقد احتاجت سمعة التوحيدي إلى الانتظار زمناً طويلاً قبل أن يوافق مؤرخون لاحقون على ما قاله عنه، باكراً، محيي الدين بن النجار من أنه "كان صحيح الاعتقاد"، وهو ما جاراه فيه السبكي، قبل أن يأتي عبدالرحمن بدوي في القرن الـ٢٠ ليعتبره "أديباً وجودياً"!!

ونعرف أن التوحيدي ولد في شيراز (أو واسط أو نيسابور) في زمن يراوح ما بين ٣١٠ و٣٢٠هـ ثم انتقل إلى بغداد، التي عاش فيها معظم أعوام حياته، وفيها درس على السيرافي والرماني وتعمق في المذهب الشافعي ودرس التصوف. وذكر هو دائماً أن أبا سليمان المنطقي كان أستاذه الأكبر، كما ذكر أنه حضر مجالس يحيى بن عدي. وهو ظل طوال حياته فقيراً يتكسب من نسخ الكتب، وعجز عن تحصيل الثروة حتى وإن كان عاشر الوزراء والكبراء، وذلك بسبب طبعه السيئ وشكواه الدائمة، فعاش في نكد ويأس جعلاه يستاء من الجميع ويقدم في آخر أيامه على إحراق كتبه.

وكتبه كثيرة أبرزها "الإمتاع والمؤانسة" و"المقابسات" و"مثالب الوزيرين" (وهو واحد من كتب النثر الهجائي الشهيرة، وعاد عليه بالويلات)، وله أيضاً "الهوامل والشوامل" و"الصداقة والصديق" و"الإشارات الإلهية" و"البصائر والذخائر"، والمرجح أنه توفي عام ٤١٤هـ (١٠٢٣م) ودفن في شيراز.

"اندبندنت عربية" – ٢٩ تشرين الأول ٢٠٢٦

«الأوديسّة كما ترويها النساء»: الصوت المنسيّ

منى ظاهر

تعيد الروائية الإيطالية ماريلو أوليفا كتابة الأوديسّة، لكن على لسان النساء هذه المرة، في عملها السردي اللافت الموسوم بعنوان "الأوديسّة كما ترويها النساء" الصادر حديثًا عن دار صفصافة المصريّة هذا العام ٢٠٢٦، بترجمة من مروة عبد المنعم طنطاوي.

تضطلع النساء بالحكي في هذه الرواية البديعة، من منطلق إعطاء الصوت المنسي لهن، بالنظر إلى أنهن ظللْن مهمشات في أطاليس السرد الكلاسيكي، وبهذا ترد الكاتبة الاعتبار إلى موقع المرأة كساردة، ضمن أشهر ما وصلَنا من ملاحم الإغريق، "الأوديسّة" الخالدة.

وقياسًا إلى هذه الخطة الحكائية الجديدة، المعنية بتدوير أوديسّة هوميروس، لصالح نساء ملحميات، اختارت الكاتبة ماريلو أوليفا، أو اصطفت أسماءها بعناية ضمن ما يشبه أنطولوجيا، مؤسسة على أصوات متعدّدة، تحكي من منظور نسائي خالص عن الحرب والحب، عن الانتظار والقوة والخداع، عن بطولة أوديسيوس، وبقدر ما المسألة محض سرد نسائي عن عوالم هذه اللحظة التاريخية ومفارقاتها، عن حقائقها وأكاذيبها، عن صراعها وضحاياها، عن أبطالها وجبنائها، عن صخبها وهوامشها المنسية، عن السلطة والرغبة والقوة والخلاص، هي كذلك سرد نسائي داخلي، يذكّرنا بتقنيات الرواية المؤسسة على تيار الوعي، باعتمادها مونولوجات هاته الشخصيات المستغرقة في سريرتهن، في غياهب ذواتهن، في ظلمات جوانحهن، في صمت جوانيّتهن، وهذا ما يضفي حساسية صدق مرهفة، إذ الدفء الإنساني الحميم، بملء البوح، والاعتراف يتمازجان مع دفق الحكي، وبذلك ينتزعْن بقعة الضوء اللائقة بهن، على ركح مسرح الملحمة، ليس من باب سرد الأوديسّة المنسية، الأوديسّة الأخرى التي احتكرها الرجال من دهاة الحكّائين والشعراء وحسب، بل من باب سرد



الأوديسّة بنون النسوة، اللاتي أريد لهن أن يصمتن، ويتراجعن إلى الظل، ويلتزمن هامش الفرجة، وبهذا التدوير الجديد، يمكن للأوديسّة أن نراها في مراياهن، وهن يكشفن لنا وجهها الثاني.

تبدأ الرواية بشخصية "كاليبسو" وهي تحكي عن أوديسيوس المراوغ الذي غدا غريقًا بعد أن عصفت به سورة الغضب، واحتجزته في جزيرتها أوغيغيا سبع سنوات، واقعة في حبه، لذا تعرض عليه طريقة الخلاص من الموت، في حين يلتزم هو بحبه لبينيلوبي، وحنينه الجارف إلى وطنه. هي، إذًا، متأرجحة بين الحب والحرية، تمتلك قدرة أسْر ملك جسديًّا، ولا تستطيع أسْره روحيًّا.

وتتدخل شخصية "أثينا" في ثلاثة فواصل، ذات حضور موجِّه لمسار الحكي، بوصفها الحامية الإلهية لأوديسيوس، بينما تحفز تيليماخوس كي يستعيد مكانة أسرته عبر خطوات وتدابير، وهي عكس النساء الأخريات، لها القدرة على النظر للأمور من موقع كلي، شمولي، أوسع. لا بطولة لأوديسيوس لولا عقل أنثوي تتفرد به "أثينا" وهي توجّهه في كواليس الرحلة.

و"نوسيكا" الحالمة بالحب، وهي تهدر ساعات في تأمل الغروب، المنجذبة إلى أوديسيوس بعد تحطم سفينته، تتعاطف معه وتعتني به وهو في قمة إنهاكه وضعفه، ويُحسب لـ"نوسيكا" موقفها الأخلاقي، من الغرباء، بتقديم الضيافة، لكن قوانين بلادها تمنعها من الانجراف وراء حبها له، فتلتزم بهذه الحدود.

و"سرسي" ذات الشخصية المركبة كساحرة تحوّل رفاق أوديسيوس إلى خنازير، وهي مستقلة جنسيًّا، مرتابة في التعامل مع الرجال، ولكنها تفشل في إخضاع أوديسيوس، وينال منها احترامًا بشكل استثنائي، فتتحالف معه، وفق عقد احترام وتفاوض، ثم تساعده في الرحلة إلى العالم السفلي، وهكذا يمكن عدّها في الرواية مرجعًا للخلاص، أو المصدر المعرفي لنجاة البطل.

و"السيرينات" اللاتي تنوب عنهن بارثينوبي في الكشف عن سحر أصواتهن، ومهارة فتكهنّ بالبحارة، وهن في الواقع مخلوقات لم ينعمن بالرعاية واللطف والصداقة من الآخرين، وهذا ما يفسر سلوكهن المنطوي على شر. إن سلاح أصواتهن المغوي ليس مجرد فخ، بل هو من أجل إسماع مآسيهن عبر الغناء. بالغناء يثبتن وجودهن أمام ما تعرضن له من إقصاء اجتماعي.

و"إوريكليا" الجارية التي ربت أوديسيوس، ثم تليماخوس، العارفة بكل حجر في القصر الملكي وكل شبر في تراب إيثاكا، هي رمز الإخلاص الأمومي، والسر الكامن وراء نجاح تكوين شخصية البطل، ومع أنها قدمت كل شيء، من شحذ عاطفي، وكرم تربوي، إلا أنها تظل مستعبدة في مجتمع لا يؤمن بالمساواة، هي من جهة لا يمكن الاستغناء عنها في معادلة العاطفة العائلية، ومن جهة ثانية هي في أسفل الترتيب العائلي، كخاضعة ومستعبدة، وهذا من صور التناقض الفادح.

وأخيرًا، "بينيلوبي" التي أرادوا أن يتخلّصوا من ابنها، ولعبت بدهائها لسنوات كي تماطل لتحفظ عرش الرجل الذي تحبه. إنها الذكاء الحاد، ومنجم العاطفة ونبوغ التدبير السياسي لأمور شائكة، ذات خطورة ماحقة أسريًّا واجتماعيًّا.

حيلة "بينيلوبي" في النسيج هي أداة خديعتها ضد من يسعون للنيل منها ومن الحكم، وقد سخّرت الانتظار لصالح لعبتها، بل جعلت من الانتظار وسيلة للتلاعب بالوقت، حفاظًا على مكانتها ومكانة زوجها الغائب.

في حمايتها لأسرتها، وصدها لقوى مجتمعها من المناوئين والطامعين، تكون هي رمز الحنكة الدبلوماسية، أوّلًا، ورمز الوفاء، ثانيًا.

نجحت الكاتبة ماريلو أوليفا في تشييد نص سردي قائم على تعدّد صوتي، بوليفوني، باعتمادها أكثر من راوٍ، وكلّهن نساء يحكين بضمير المتكلم، مما عزّز النظر المختلف، المتشعب، المغاير، لكل واحدة، عن أوديسيوس. الأطروحة السردية في الرواية تعتمد أكثر من زاوية للرؤية نحو موضوع واحد. ما أبعدهن عن التجانس في رؤاهن، وما أقربهن إلى التباين والاختلاف عبر تجارب متعددة.

وحدها شخصية "أثينا" تتفرّد بدور مغاير في تدبير هذه الرؤى السردية، إذ تؤدي دور الرابط بين وجهات نظرهن، والأكثر من ذلك، تحاول سد الفجوات والثغرات في حكاياتهن المنسابة، ورتق الفراغ في ما يبحْن به من أسرار وحقائق.

رواية "الأوديسّة كما ترويها النساء" مكثفة، تُراهن على بلاغة الإشارات والإيحاء، في محاولة جادة منها لخلق تناغم بين عالم مضى، وعالم معاصر، وفي تدويرها للأوديسّة هي تعيد كتابة اللحظة الراهنة من منظور نفسي نسائي، ولا تكمن أهمية العمل في هذا القلب للأدوار، إذ ما احتكره الرجل سابقًا في السرد تضطلع به المرأة الآن في هذا العمل، بل الأهمية كلها في مساءلة الكيفية التي تبنى بها السلطة في السرد والأدب.

"الأوديسّة"، إذًا، ليست مجرد ملحمة تتمحور حول المغامرة الذكورية، إنها كذلك ملحمة نساء تقاطعت حيواتُهن مع رحلة أوديسيوس، وأسهمْنَ في هذا المنجز البطولي.

"ضفة ثالثة" – ٢٦ تشرين الأول ٢٠٢٦

بين صناعة الوعي وتبرير الصمت



أسامة العبد الرحيم

أسامة العبد الرحيم*

تنامت خلال السنوات الأخيرة نزعة لدى بعض المثقفين والنخب السياسية والفكرية تقلل من أهمية إبداء المواقف والتفاعل مع القضايا العامة، بحجج أن التصريحات أو المقالات لن تغيّر شيئاً في موازين القوى أو مسارات الأحداث، وكأن قيمة الموقف تُقاس بنتائجه الفورية، لا بما يحمله من مسؤولية وما يتركه من أثر في الوعي العام.

والمفارقة أن هذا المنطق يصدر أحياناً عمّن يُفترض بهم أن يكونوا أكثر إدراكاً لدور الكلمة والفكرة في تشكيل الوعي والتأثير في المجتمع. فحين تتحول محدودية التأثير إلى مبرر للصمت والتقصير، نكون أمام نزعة استسلامية تتخفى وراء لغة الواقعية والحسابات السياسية والانتهازية.

إن مسؤولية النخب لا تقتصر على تفسير الواقع وتحليله، بل تمتد إلى مساءلته ونقده والمساهمة في تغييره. وإبداء الموقف أو اصدار البيان ليس مجرد تسجيل حضور أو رفع عتب أو إبراء للذمة، ولا بديلاً عن الفعل والعمل الجماعي المنظم، وإنما جزء من مسؤولية سياسية وأخلاقية وفكرية تجاه المجتمع وقضاياه.

ومن الخطأ اختزال التأثير في القدرة المباشرة على تغيير قرار أو تبديل سياسة. فالتأثير عملية تراكمية تتداخل فيها الكلمة مع الفعل، والموقف الفردي مع الجماعي. وما يبدو اليوم موقفاً فردياً قد يصبح غداً جزءاً من وعي جمعي أوسع، يسهم في تغيير اتجاهات المجتمع وحركته.

ولعل أخطر ما يمكن أن تقع فيه النخب هو التحول من قوة نقدية تسائل الواقع إلى صوت يبرّر العجز عن مواجهته، أو يجعل من الواقعية السياسية ذريعة للتراجع عن مسؤولياته. فالوعي بموازين القوى يفترض أن يساعد على اختيار أدوات الفعل، لا التخلي عنه.

وبالتأكيد لا يعني ذلك أن كل صمت تخاذل، فقد تفرض الظروف اعتبارات مشروعة، لكن ثمة فرقاً بين تقدير الظروف بحكمة وتحويل الصمت إلى فضيلة.

إن اختبار المبادئ الحقيقي للنخب لا يكون حين يسهل إعلانها، بل عندما يصبح الدفاع عنها مكلفاً. فالمثقفون الحقيقيون ودعاة الإصلاح والتغيير لا يُعرفون بشعاراتهم في أوقات الرخاء، وإنما بمواقفهم في اللحظات الصعبة. والعتب على قدر المسؤولية.

---

*رئيس تحرير منصة "تقدم"

منصة "تقدم" – ١٢ تشرين الثاني ٢٠٢٦

ثقافة Culture

لمراسلتنا عبر تطبيق الواتس اب 0770-5662-972

الجديد في المكتبة

• مكتبة نيتشه/ ماذا يقرا الفلاسفة/ للكاتب المغربي محمد صلاح بوشتلة. اصدار: دار الساقي.
• جواد الاسدي من النص الى المنصة/ دراسة سيو سايكولوجية. تأليف: فاتن حمودي. اصدار: دار كوديا.
• الجريمة المقدسة/ الابادة الجماعية من ايديولوجيا الكتاب العربي الى المشروع الصهيوني/ تأليف: عصام سخنيني، اصدار: المركز العربي للابحاث- بيروت.
• الغابة النرويجية/ رواية هاروكي مورا كامي، ترجمة: سعيد الغانمي، اصدار: دار الآداب- بيروت.
• علي الوردي والمنهج الجدلي/ تأليف: د. حسين الهنداوي، اصدار: دار ابجد.
• تاريخ بغداد في العصور الحديثة/ تأليف: كليمان هوارت، ترجمة: محمد زهير سليمان ومحمد كاظم مجيد. اصدار: دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد.
• المرأة والجريمة/ تأليف: فرانسيس هيدسون، ترجمة: ريهام حسين ابراهيم. اصدار: المجلس الاعلى للثقافة- القاهرة.
• مجتمع اللادولة/ تأليف: بيار كلاستر. ترجمة: د. محمد حسين دكروب. اصدار: المؤسسة الجماعية للدراسات- بيروت.



ذاكرة وطن

الوطن.. وفاء في الغربة، انتماء كلي للداخل

أحمد جاسم الزبيدي

الوطن والوطني وجهان لا ينفصلان، وحب الوطن شعور لا يحتاج إلى شهادة جنسية أو وثيقة تثبت الانتماء، فهو يكبر مع الإنسان، وربما يرضع مع حليب أمه، ويظل يسكن أعماقه مهما ابتعدت به المسافات وتعددت محطات حياته. وخلال تجوالي وترحالي في بلدان العالم، التقيت بأشخاص يتغنون بأوطانهم، ويتمنون أن تكون مثواهم الأخير، حتى وإن قضو معظم أعمارهم بعيداً عنها. ولا أريد أن أطيل الحديث عن الوطنية وحب الأوطان، لكن ثمة حكايات بقيت عالقة في ذاكرتي، كلما تذكرتها ازددت إيماناً بأن الوطن ليس مجرد حدود جغرافية، وأن العراقي قد يجد في الغربة من يحب العراق أكثر من بعض الذين يعيشون على أرضه. أتذكر جيداً لقاءاتي بأحد هؤلاء في مطعم بابل بولاية ماساتشوستس الأميركية. كان المطعم عنواناً يجذب العراقيين، فاسم بابل وحده كان كافياً لاستحضار الوطن والذكريات. كنت أجلس هناك وألتقي بأبناء الجالية العراقية، التي أصابتني بالغربة والجالي ، لكنني كنت أجد عزائي في لقاء بعض الوجوه الطيبة التي حملت العراق في قلوبها أينما ذهبت. من بين هؤلاء رجل أرمني اسمه ماناس، كان يصرّ على ألا أناديه باسمه، ويقول لي: لا تنادني ماناس، فأهل الديوانية الذين ساهمت في بناء جسر بالشامية كانوا ينادونني عباس، وأحب أن تناديني بهذا الاسم. كان عباس، أو ماناس، كما تقتضي هويته الأصلية، يتحدث عن العراق وكأنه لم يغادره يوماً. كان يفتخر بعلاقته بأهله وأصدقائه في الديوانية، ويستعيد ذكرياته بحنين لا تخطئه العين. والأكثر إثارة أنه عاش نحو أربعين عاماً في الولايات المتحدة، لكنه لم يرغب في الحصول على جنسيتها، مكتفياً بالإقامة الدائمة، أو ما يعرف بالبطاقة الخضراء. كان قد تجاوز السبعين من عمره، وكذلك زوجته، ولهما ابنتان تزوجتا من أميركيين، لكن العراق ظل حاضراً في تفاصيل حياتهما.

كلما التقيت به كنت أشعر بالفخر، لا لأنه عراقي بالولادة، فهو أرمني، بل لأنه عراقي بالمحبة والوفاء، ولأنه جسّد معنى الانتماء الذي لا تصنعه الأوراق الرسمية.

والتقيت أيضاً امرأة عراقية من الديانة البهائية اسمها ألحان، كانت تمتلك إحساساً غريباً بالانتماء إلى العراق. ما إن تشم ألحان رائحة عراقي أو تعرف بوجوده حتى تسارع إلى مساعدته، وتحاول التواصل مع أبناء الجالية وتقديم العون لهم بشتى الوسائل. كانت تتحدث عن العراق بحنين، وتستعيد ذكرياتها وتتنهد كلما جاء الحديث عن الوطن. وعملت على تأسيس نادي الرافدين، الذي أرادت أن يكون بيتاً يجمع العراقيين في غربتهم.

كما جمعتني علاقة صداقة بالدكتور العالم ذنون بريادي، وهو من العلماء المعروفين على المستوى العالمي وهو كردي. كان يحمل حنيناً كبيراً إلى الحلة التي درس في ثانوياتها أيام شبابه وإلى بيته في بغداد، بعدما اضطر إلى الهجرة إثر تعرضه للتهديد، حين عثر على طلقة رصاص داخل ظرف أمام منزله. هكذا خسر العراق واحداً من علمائه، وخسر بيتٌ صاحبه، لكن الوطن لم يخسره من ذاكرته. هذه النماذج جعلتني أؤمن بأن الوطنية لا ترتبط بمكان أو زمان أو قومية أو ديانة، ولا تقاس بجواز السفر الذي تحمله، وإنما بما تحمله في قلبك من محبة ووفاء وحرص على بلدك وأهله.

أشعر بالدهشة وأنا أشاهد بعض الوجوه عبر الشاشات تتباهى بولائها لدول أجنبية، وتدافع عن مصالحها وسياساتها، ثم تتعامل مع كل من يحب وطنه ويغار عليه باعتباره «وطنجياً» أو تنعته بالتشريني، وكأن حب العراق أصبح تهمة، والغيرة عليه عيباً، فيما يتحول الارتهان للخارج إلى وجهة نظر سياسية!

والمفارقة أن بعض هؤلاء لا يترددون في توزيع تهم العمالة والتبعية على الآخرين، بينما لا يجدون حرجاً في أن يكونوا أبواقاً لهذا الطرف الخارجي أو ذاك، يرددون مواقفه ويدافعون عن مصالحه، حتى عندما تتعارض مع مصالح بلدهم.

ليس عيباً أن يختلف العراقيون في آرائهم ومواقفهم السياسية، فالاختلاف حق، لكن العيب أن يصبح الوطن مادة للمزايدة، وأن تتحول الوطنية إلى شعار يُرفع عند الحاجة ويُرمى جانباً عندما تتعارض المصالح.

لقد علّمني عباس، وعلّمتني تلك ألحان المرأة البهائية، وعلّمني الدكتور ذنون بريادي الكردي ، أن حب العراق لا يحتاج إلى ضجيج ولا إلى خطابات رنانة. فقد وجدت العراق في دمعة رجل أرمني أمام صورة بيته، وفي امرأة بهائية تهرع لمساعدة عراقي لمجرد أنه عراقي، وفي عالم أجبرته رصاصة تهديد على مغادرة وطنه، لكنه لم يستطع مغادرة ذاكرته.

فالوطن ليس من يرفع صوته أكثر في الحديث عنه، ولا من يزايد على الآخرين باسم الوطنية، بل من يبقى وفياً له في الغربة قبل الحضور، وفي المحنة قبل الرخاء.

فليس كل من يحمل جوازاً عراقياً وطنياً، وليس كل من يحمل جنسية أخرى غريباً عن العراق. فالوطن، في نهاية المطاف، ليس ما تحمله في جيبك، بل ما يسكن قلبك.

النقد.. الضرورة والانحسار

ريسان الخزعلي

كثيرا، ما يُطرح السؤال: لماذا انحسر النقد في مشهد الإبداع العراقي..؟.. ومثل هذا السؤال حينما يكون قادما من وعي ضرورة النقد في كشف وتقييم المنجزات: الثقافية، الأدبيّة، الفنيّة، الفلسفيّة، الفكريّة.. إلخ؛ فإنّه يمنح هذه المنجزات قيمتها لأن تكون أثرا يضمن جدوى وجودها من عدمه.

إن الإجابة، هي الأخرى تتطلب وعيا موازيا لوعي هذا السؤال، تطابقاً أو اختلافا، وهنا

لابد من التأكيد بأن النقد - الأدبي، الثقافي – ضرورة كضرورة النصوص الشعرية والنثريّة. وكلّما وجد النص الإبداعي/ الجيد يحضر النقد الذي يُفترض أن يكون جيّداً هو الآخر. والجيد هنا، نقصد به توافر النصوص على المقوّمات الفنيّة/ الجمالية: اللغة، البناء، الصورة، الرمز، الإيحاء، الموضوع، التداخل مع الفنون، التّماس مع الفكر والفلسفة، التجربة، الإنصات إلى التحوّلات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعية. والنقد الجيد أيضا لابد له أن يقوم على مقوّمات تُمكّنه من الكشف على سريّة الأبداع، ومنها: الاطلاع على النظريات الأدبية والمناهج النقدية، الثقافة الذاتيّة، الحسيّة الذوقيّة والتذوّقية، متابعة الانتاج الإبداعي، القدرة على التحليل، الوعي النقدي الكاشف، الابتعاد عن كل ما هو اجتماعي في العلاقة بين الناقد ومنتج الإبداع.

والسؤال، هل أن الإبداع موجود..؟ هل أن الناقد موجود؟ والإجابة ستُشير هنا، إلى وجود الإبداع كمّا ونوعاً كامنا في هذا الكم، وإن النّقاد موجودون رغم قلّتهم مقارنة بكثرة المبدعين.

إن قلّة النّقاد، وهي ظاهرة ليست بجديدة، سيجعل متابعة الإنتاج الإبداعي الكمّي أو النوعي غير ممكنة بالحد المناسب. وهذا مؤشر أوّل على ظاهرة قلّة النقد وليس انحساره بالمطلق. ومع هذه القلّة، فإن ما يحصل من نقد لا يُشير إلى متابعة متوازنة منصفة مع الجميع، وإنّما يشير على الأعم إلى انتقائيّة تحكمها العلاقة والمنفعة الشخصيّة بعيداً عن الموقف النقدي الخالص المنحاز للإبداع لا غيره، ومثل هذه الانتقائيّة حتما ستكون مؤشراً آخر على عدم ظهور النقد بمساحة توازي مساحة الإبداع.

إن التحوّلات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، هي الأخرى، قد أثّرت على الناقد، كأي فرد في المجتمع، وجعلته ينحاز بوعي أو لا وعي إلى مطابقات تنسجم مع متشابهاته الوجوديّة، وأصبح منحازا إلى هذه المطابقات التي تحصل في إبداع الآخر. غير أن الاستثناء وارد ومتحقق ولا يمكن إغفاله أو تناسيه.

إن النقد كضرورة، لا يُفترض أن يتعامل مع المنجز الموصوف بالجيد ويكتفي عند هذا الحد، بل يُفترض أن يتعامل أيضا حتى مع المنجز الذي لا يمتلك هذا التوصيف كي يكشف ويوضّح ويعلل؛ وهنا ستتسع مساحته، وتقل حدّة السؤال: أين النقد؟

وستتسع مساحة النقد أيضا حينما يكون الذهاب إلى النص سابقا على الذهاب إلى اسم صاحب النص، عندئذ سيمتلك النقد تأصيلا لمعناه وضرورته.

قصة قصيرة

لقاء عابر

داود سلمان الشويلي



لا أعرفُ السبب الذي يدعو النساء إلى الانتحار عند الفجر، وعند خروج إشعاعات الشمس الأولى خلسة من بين تراكمات الظلام الأسود، وبداية تحول لون الفضاء من الأسود الى اللون الفضي، فيما الرجال الذين تقع أعمارهم بين الأربعين والخمسين عاماً، يختارون وقت المساء لإنهاء حياة أربعين أو خمسين، عاماً مضت بحلوها ومرها، وكأنها لا شيء، مثل الزائدة الدودية التي لا فائدة منها في الجسم بعد أن إنتقل البشر من أكل الثمار بعد قطفها إلى طبخ اللحوم كما يقول علماء الطب، والصحة البشرية؟

سألني صديق قديم منذ الصغر، وعائلته جارة لعائلتنا حتى بعد أن تخرج في كلية الشرطة برتبة ضابط، وهو الآن يحمل رتبة عقيد شرطة، سألني هذا الصديق فيما كانت علامات الإندهاش مرسومة على مُحيّا وجهه الأسمر، وهو ملمحٌ جنوبيٌّ في العراق معروفٌ بلَفْح شمسه في هذه الجهة من الجهات الأربع للأرض:

- لماذا يا صديقي تقع أوقات نهاية الحياة للمنتحرات من النساء، والتي تقع أعمارهن بين الخامسة عشرة والثلاثين عاماً، عند فجر كل يوم، وهي نظيفة من لون طين منطقة حمنة التي تختفي الشمس عندها، فيما يكون وقت إنتحار الرجال في وقت الغروب لأي يوم يقررون فيه الإنتحار، إذ تغيب الشمس في منطقة حمنة التي هي شبه حارة، وسوداء من لون طينها؟

أصابتني عدوى إندهاشه المُرّة. إصطبغت تجاعيد وجهي المائل إلى السمرة كأي إنسان جنوبي بلون الإندهاش المُر التي تجعل تلك التجاعيد التي تشبه تجاعيد الأرض أكثر قساوة لو كان ما سألني عنه مما أستطيع الإجابة عنه بسهولة، ويسر كأي سؤال يطرح.

سكتُّ، ولم أُحِرْ أيَّ جوابٍ يريحه، أو يرضيه، إلاّ أنني فكرتُ مع نفسي، وقلت لها دون أن يسمع هو هذا الحديث بيننا: ربما عند الفجر يصيح الديك، وصياحه علامة على يأس الزعلانة من مجيء صاحبها لأخذها من بيت أهلها إلى بيتهما.

قال لي وهو يسحب نفساً عميقاً من سيكارة السومر ذات السن الذهبي الطويل:

- يا عزيزي لقد وقعت الشرطة على الأسباب التي تدعو كل جنس يختار الوقت المناسب للإنتحار.

كانت جلستنا هذه الليلة في منتصف الوقت المقدر لها، فسألته أنا بدوري كي أكون فاعلاً فيها:

- لم تذكر الأسباب التي تدعوهم لإختيار أوقاتهما؟ كل جنس له وقت معين، أحدهما عند الفجر والثاني عند المساء.

كان هو قد أنهى التمتع بشرب سيكارته، فأطفأ عقبها الذهبي الطويل في منفضة السجائر التي على شكل قرد أسود يسدّ إذنيه، وكأنه يسدهما عن الصخب الهادىء الذي نصنعه في جلستنا. سألني:

- أنت يا صديقي ماذا ترى في ذلك التوقيت المختلف، أتراه وقتاً مناسبًا لمثل هذه الأمور الإنسانية؟

كانت ساعة الحائط تشير الى منتصف الليل، وكان الفضاء خارج المكان الذي نجلس فيه قد أصبح أكثر ظلمة من أي وقت آخر لإنعدام السماء من قمرها المنير، كان أسودٌ كظلمة نفق لا مخرج له، وقد إمتدّت أحاديثنا الى هذا الوقت. أجبته، وأنا أصبّ ما تبقى في قعر الكأس في فمي جرعة واحدة، وكأنني أنهي وقت جلستنا هذه. قلت له:

- أنت ضابط شرطة قديم، وقد مرّت عليك حالات كثيرة من الإنتحار، وبالتأكيد تعرف الأسباب.

إبتسم في وجهي، صبّ ما تبقى من سائل شفاف في قعر القنينة التي تمزّق الورق الملسق بها، وهو يحمل إسم المشروب فيها في كأسه الخالي. قال لي بكلمات خرجت من فيهِ متقطعة، كأن حوافها حادة لا تحمل معنى كامل، إلاّ أنها فهمت من قبلي أخيراً:

- الأسباب يا عزيزي كثيرة، لأن كل إمرأة تحمل الأسباب الموجبة التي دعتها للإنتحار، وكذلك بالنسبة للرجال، إلاّ أن أوقاتهما مختلفة.

- ينتحرون لأنهم فشلوا في أداء مهامهم في الحياة، وهم في كامل حيويتهم ووعيهم (بعدهم حارين) وكأنهما خرجا للتو من التنور.

قال لي جملة حروفها متكسرة:

- لقد أصبحت عندك الأفكار متداخلة. أصبح عندك الغروب شروق، والشروق غروب.

ضحكنا سوية. نهضت من على الكرسي اللدائني الذي سخن مقعده من الجلوس عليه. مددت يدي لأودعه. قال لي، وهو ينهض، ويأخذ بكف يدي ليهزه هزة الوداع في نهاية الجلسة:

- لنلتقي غداً، ونكمل حديثنا يا صديقي.

***

في اليوم الثاني، وبعد أن التقينا على المائدة نفسها، وقبل أن يأتي النادل قلت له:

- لنتحاسب عن أجرة التكسي الذي أتى بنا الى دورنا سوية.

قال، وهو مندهش من سؤالي.

- أنا دفعت الى سائق سيارة الأجرة ثمن إيصالنا سوية الى دورنا، أنسيت؟

قلت له مفنداً إدعائهُ:

- أنا الذي دفع الأجرة للسائق، ولست أنت.

وبدأ الحديث يأخذ له مساراً مختلفاً فدبّ الخلاف بيننا، وبدأت فترة الخمول في علاقة الصداقة بيننا.. كنا قد استقلينا سيارتين مختلفتين كما أخبرتني زوجتي عندما فتحت لي باب الدار، وشاهدت السيارتين تقفان أمام دارنا في وقت واحد، وقد نزلنا منهما سوية، كل شخص اتجه الى باب داره.. فتحت له زوجته باب الدار، وأنا فتحت لي زوجتي باب داري، وهذا أمر تدركه زوجتي، وهي مندهشة وقتها.

كرسي جيفارا

عبدالامير العبادي

غليونٌ وبندقيةٌ ولحيةٌ
وبدلةٌ ترابيةٌ
ودموعٌ أربعٌ
تتجوّل مع الجهات.
هنا يزدوج الإنسان،
يأتي بألفِ هويّة،
ويبحث عن بندقيةٍ ودرعٍ واقٍ،
ويتحدّث بالعدالة والحرية.
الأسودُ البشرةِ يشعر بالحيف،
حين يتندرُ الأبيضُ عليه.
الأمناءُ على التلمود،
الحزنُ ثوبُهم.
لقد سكتت أصوات الكنائس،
وما عاد التعميد بالماء يطهّر الأجساد،
وحتى أنتِ، يا أشجار العطر،
ما عدتِ كما أنتِ.
وما عاد الشرفُ طلاءَ المِنصّات،
والأناملُ كرهت أقلامَ الثورية.
بليدةٌ مسمّياتُ العفّة،
ممزّقةٌ شرائحُ الصدق.
مَن يمنحني جوازَ أسفارٍ
إلى جبلٍ يعصمني من هذا التيه؟
ربما أجدُ في قُلَلِه شيئاً من الانعتاق،
وربما تُطلَق لحى الزور
حيثما وُجد زيفُها المقيت.
إني للآتي نذيرٌ،
ألا تتبعون؟

لَيْل تَدَثَّرَ بي

مالك الواسطي

مُتَدَثِّرًا بِجِرَاحِ مَنْ أَهْوَى يَحِيْطُ بِيَ السُّكُوْتْ
وعَبَاءَتِي
وَطَنٌ تَشَظَّى فِي ثَنَايَا القَلْبِ
مُحْتَسِبًا يَمُوْتْ
صَمْتٌ أَرَاهُ مُكَابِرًا
سَكَنَ المَسَاجِدَ والكَنَائِسَ والبُيُوْتْ
فِي ضَجَّةِ العُمْرِ المُكَلَّلِ بِالسُّقُوطِ
تَعَثَّرْتُ فِي الظِّلِّ خَائِفَةً خُطَايَ
وَتَمَادَتِ الآهَاتُ والعَبَرَاتُ فِي وَجْهِي النَّحِيْلْ
وَتَرَدَّدَ الصُّبْحُ الجَمِيلْ
فِي لَيْلَةٍ ظَلْمَاءَ يَسْكُنُهَا القُنُوْتْ
بَكَتِ الجِرَاحُ على الجِرَاحِ
وَكَبَى عَلَى ظِلِّي الصَمُوْتْ
وَطَنٌ تَنَاثَرَ فِي المَسَاجِدِ والكَنَائِسِ والبُيُوْتْ
فَلِمَنْ تَؤُوْلُ الخَاتِمَةْ؟
لِلرُّوحِ لِلجَسَدِ المُبَعْثَرِ فِي نِهَايَاتِ الكَلَامْ
أَمْ أَنَّ فِي قَلْبِي إِبْتِهَالاتٍ تُرَدِّدُ بَعْضَهَا
حَفِظَ الكَلَامُ بِدَايَةَ التَّكْوِينِ
وَاُخْتُتِمَ الكَلَامْ
بِالمُؤْمِنِيْنَ الحَافِظِيْنَ القَانِتِيْنَ كَمَا السُّكُوْتْ
فِي الظِّلِ
فِي الوَطَنِ المُبَعْثَرِ فِي المَقَاهِي والمَلَاهِي
والقُنُوْتْ
لَيْلٌ تَدَثَّرَ بِي وَأَسْكَنَنِي التَّجَافِي والذُّبُوْلْ
فَانْتَابَنِي وَجَعٌ خَجُوْلْ
وَوِسَادَتِي قَمَرٌ يَضِيْءُ بِظِلِّه
سَفَرٌ وَتَارِيْخٌ وَطِيْفٌ شَارِدْ
شَبِقٌ كَهَذا اللَّيْلِ يَغْفُو
فِي تَرَاتِيْلَ الجَدَاوِلِ وَالحُقُوْلْ
تَارِيْخُنَا ... شَيْخٌ تَوَسَّدَ ظِلَّهُ
مَطَرٌ يَدُقُّ عَلى النَّوَافِذِ، دَمْعَةٌ فِي أَعْيُنٍ
طُمِرَتْ بِلَسْعَاتِ القَدَرْ
جُرْحٌ تَمَدَّدَ فِي شِغَافِ القَلْبِ يَسْكُنُهُ الرَّحِيفْ
تَنْتَابُهُ الحَسَرَاتُ فِي لَيْلٍ بَلِيد
وَعَلى شِفَاهِ الفَجْرِ يَبْقَى عَالِقًا وَطَنٌ تَلِيدْ
وَطَنٌ يَضِيْقُ بِهِ الكَلَامْ
أَيَّامُهُ كَخَرِيرِ سَاقِيَةٍ حَزِينة
دَمْعٌ هَتُوْنْ
وَمَحَبَّةٌ حُبْلَى تَضُجُّ بِهَا السُّنُوْنْ
مُتَدَثِّرًا كَاللَّيْلِ أَغْفُو عِنْدَ قَارِعَةِ الطَّرِيق ...

وطن حر وشعب سعيد
طريق الشعب
tareekashaab.com
تابعوا
اخبار الحزب الشيوعي العراقي
@iraqicp
المركز الاعلامي للحزب الشيوعي العراقي

بيت الشيوعيين.. بيت العراقيين
ساهموا في التبرع لبناء
مقر الحزب الشيوعي العراقي
اتصلوا بالأرقام التالية:
AsiaHawala Fast, Easy & Secure 07742611408
ZAIN CASH 07814119461

معاً لبناء بيت الحزب.. بيت الشعب

دعماً للحملة الوطنية لبناء مقر الحزب الشيوعي العراقي، تبرع الرفاق والأصدقاء:

- د. ماجد الزامل ٥٠٠ الف دينار
- نوري حسن الشحماني ١٠٠ الف دينار
- خلف جار الله ١٠٠ الف دينار
- سعدي ثجيل ١٠٠ دولار

الشكر والتقدير للرفاق والأصدقاء على دعمهم واسنادهم حملة الحزب لبناء مقره المركزي في بغداد.

معاً حتى يكتمل بناء بيت الشيوعيين.. بيت العراقيين.


د. ماجد الزامل


نوري حسن الشحماني


خلف جار الله


سعدي ثجيل

أما بعد ...

الوطن أولاً

منى سعيد

لأبي نضال - مهدي صالح ، تاريخ نضالي مشرف في مقارعة النظام الدكتاتوري البائد، وفي الصمود أمام التحديات ، سيما انه عرف باختبائه في أنفاق بساتين (الحصين) و(البوشناوة) - من قرى الحلة لمدة ست سنوات، بعد أن حوّلها الى مقرات لتنظيمات الحزب، والى أماكن اختفاء عدد من الرفاق معه، فضلا عن اختفائه تسع سنوات أخرى في مناطق متفرقة من الوسط والجنوب.

يقص عليّ " أبو نضال" أثناء حضورنا مهرجان طريق الشعب الأخير، حكاية تصديه لشخص أجنبي أثناء حضوره مؤتمرا سياسيا في هولندا حيث مقر إقامته اليوم، عندما صرح أمامه بأن العراق بعد التغيير ليس سوى خرابة تنتشر فيها المخدرات وتتقاسمها الخلافات العشائرية والطائفية. فحينها رد أبو نضال عليه بأن الوضع لم يصبح بهذا السوء رغم مبالغتك، لولا تدخل الدول الأوربية، ومساندتها لأمريكا في ضرب العراق، والوقوف إلى جانبها أثناء الاحتلال، بل والصمت إزاء كل ما اقترفته من جرائم ..

ويضيف: اشتد الخلاف بيننا وتجلى غضبي أمام المضيفين، الأمر الذي أدى إلى تدخلهم، وتقديم الاعتذار لي.

ويواصل أبو نضال سرد حكاياته التي بدت بلا نهاية، حتى قاطعته متسائلة عن سبب قصر زيارته الأخيرة للعراق، فأجاب بحسرة: هربا من المشاكل.

سألت : لماذا وكيف؟

أجاب: أخي رئيس عشيرة، وبصفته هذه يقوم بفض النزاعات بين الأشخاص والعشائر. وحين أحضر ديوانه اجزع لكثرتها، ولسخف أسبابها في كثير من الأحيان، حتى ليعجز أخي ويحتار في كيفية حلها.

وأضاف مستبشرا هذه المرة: لكني استطعت أمس حل مشكلة كانت معقدة بين عشيرتين في منطقتنا، نشب خلاف بينهما بسبب (عركة أولاد) لاغير، وتمسك كل طرف منهما بطلب فدية وتعويض مالي كبير. فما كان مني إلا أن أتدخل سارداً حكايتي مع ذلك الأجنبي حين ذكر العراق بسوء ووصفه ببلد النزاعات والانقسامات. وطبعا بدا عليّ الانفعال والتأثر، أثناء تذكيرهما بأهمية التكاتف ونبذ الخلافات. ويبدو أن انفعالي ترك تأثيره فعلا، إذ نهض رئيس أحدى العشيرتين رافعا عقاله ومعلنا تنازله. فتأثر غريمه أيضا ونهض هو الآخر وأعلن تنازله، وسط فرح وتهليل أخي الكبير، الذي وقف مدهوشا أمام ما يحدث..

واختتم أبو نضال كلامه مبديا الاستغراب ممن يقدمون العقيدة على الوطن، ومضيفا: الوطن أولا وأخيرا وقبل كل شيء..

غدا الجمعة عند «شهرزاد وشهريار»

«أنا عراقي.. أنا أقرأ» في موسمه الـ 13

بغداد – طريق الشعب

تحتضن بغداد غداً الجمعة واحداً من أبرز التجمعات الثقافية المفتوحة في البلاد، بانطلاق فعاليات الموسم الثالث عشر لمهرجان "أنا عراقي.. أنا أقرأ"، الذي تنظمه "مؤسسة أنا عراقي.. أنا أقرأ" الثقافية. وهي مؤسسة غير حكومية معنية بالثقافة والتربية والتعليم.

وينطلق المهرجان في الساعة الثالثة عصرا ليستمر حتى التاسعة مساء في حدائق أبي نؤاس عند نصب شهرزاد وشهريار. ويتصدر المشهد في هذا الموسم توزيع ٥٠ ألف كتاب مجاني في شتى صنوف المعرفة، من الأدب والتاريخ إلى السياسة والقانون والعلوم.

وجاءت هذه الحصيلة من الكتب، التي فاقت ما وُزع في دورات سابقة، ثمرة حملة تبرع وتكافل قادتها كوادر المؤسسة والمتطوعون فيها على مدار الشهور الماضية. إذ تضافرت في جمع الكتب جهود دور نشر ومكتبات، إلى جانب مؤسسات ثقافية فاعلة ومساهمات عشرات المثقفين والمواطنين الذين تبرعوا بعناوين من مكتباتهم الخاصة، ليخضع هذا المخزون إلى عمليات جرد وتصنيف دقيقة من قبل المتطوعين قبل عرضه غدا أمام الزائرين.



ومثل كل عام، لن تقتصر هذه النسخة على توزيع الكتب وحسب، إنما صُممت لتكون كرنفالا تفاعليا متكاملا يستقطب المثقفين ومحبي الكتاب، والعائلات ومختلف الفئات العمرية. إذ يتضمن برنامج المهرجان زوايا مخصصة لتوقيع الكتب تتيح للجمهور اللقاء المباشر مع كتّاب وأدباء معروفين، والحصول على نسخ موقّعة من أحدث إصداراتهم. كما يضم المهرجان زوايا مخصصة لنشاطات الأطفال وأخرى للرسم الحر والفنون. فيما يحتضن مسرح المهرجان فعاليات موسيقية وغنائية.

وستتخلل المهرجان ندوة بعنوان "المشهد الثقافي العراقي بعد عقدين من التغيير: قطيعة أم امتداد؟"، يتحدث فيها كل من الروائي زهير الجزائري والشاعر طالب عبد العزيز، ويديرها د. محمد غازي الأخرس.

ويأتي مهرجان هذا العام امتدادا لتجربة انطلقت عام ٢٠١٢ بمبادرة شبابية متواضعة عبر صندوق لجمع الكتب وُضع في شارع المتنبي، قبل أن تتحول إلى فعالية سنوية بارزة تستقطب عشرات الآلاف من الزائرين، وتعيد الاعتبار للحدائق العامة بوصفها فضاءات مفتوحة للثقافة. وقد ساهمت هذه التجربة في تحفيز مجموعات شبابية ومؤسسات مدنية في محافظات عدة، منها البصرة وذي قار والديوانية وبابل ونينوى وكركوك، على تنظيم مبادرات محلية مماثلة لتوزيع الكتب مجانا في الساحات والحدائق العامة، ما يساعد في تقريب الكتاب من الجمهور وتوسيع قاعدة القرّاء.

بمشاركة عربية.. اختتام مهرجان أبي تمام الثامن للشعر العربي

متابعة – طريق الشعب

اختتمت صباح أول أمس الثلاثاء في مدينة الموصل، فعاليات مهرجان أبي تمام للشعر العربي بدورته الثامنة، وذلك بمشاركة نحو ٦٠ شاعرا وأديبا من العراق وسلطنة عمان واليمن ومصر والأردن وسوريا ولبنان.

وحملت هذه الدورة التي انطلقت الأحد الماضي، اسم الشاعر د. ذنون الأطرقجي، أول رئيس لاتحاد الأدباء والكتاب في نينوى، تكريما لمسيرته الأدبية ومساهماته الثقافية. وأقيم المهرجان بتنظيم الاتحاد العام للأدباء والكتاب واتحاد أدباء وكتاب نينوى، وبرعاية "جامعة النور"، تحت شعار "تجمعنا الموصل في رحاب أبي تمام". وشهد حفل الختام إشادات واسعة من قبل أدباء ومثقفين، باستعادة مدينة الموصل مكانتها في المشهد الثقافي العربي، وسط دعوات إلى دعم التجارب الشعرية الشابة، والانفتاح على الأشكال الأدبية الحديثة، وتوسيع الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية والثقافية.



وكان حفل الافتتاح، الذي أقيم في قاعة "فندق رامادا بلازا" وسط مدينة الموصل، قد استهل بكلمات استحضرت المكانة التاريخية والثقافية للمدينة، وارتباطها بالشاعر أبي تمام.

وعلى مدى أيامه الثلاثة، شهد المهرجان خمس جلسات شعرية وجلسة نقدية متخصصة، فضلا عن أمسيات ثقافية احتضنتها قاعة "جامعة النور".

واختتم المهرجان بتوزيع شهادات تقدير وألواح إبداع على الشعراء المشاركين فيه، فضلا عن القائمين على تنظيمه.

فيلم عراقي يحصد جائزة دولية في بريطانيا

متابعة – طريق الشعب

حصد المخرج والسيناريست العراقي المغترب جعفر مراد، جائزة أفضل سيناريو عالمي عن فيلمه الطويل "ابتسامة بيكاسو"، وذلك ضمن فعاليات الدورة السادسة لـ "مهرجان ميلتون كينز" السينمائي الدولي في بريطانيا، والتي اختتمت الجمعة الماضية بمشاركة تشكيلة واسعة من الأفلام الروائية الطويلة والقصيرة، والأفلام الوثائقية وأفلام التحريك، من دول مختلفة.

وجاء هذا التتويج بعد سلسلة من المشاركات الدولية للفيلم، الذي ينتمي إلى الدراما النفسية. إذ يتناول قصة فنان تشكيلي عراقي أمضى ٢٣ عاما في السجن بسبب لوحة فنية، قبل أن يخرج ليواجه واقعا مختلفا، بعد وفاة زوجته وهجرة ابنه إلى بريطانيا، ليبدأ رحلة البحث عنه وسط صراعات نفسية وإنسانية معقدة. وأعرب مراد عن سعادته بالفوز قائلا إن "هذه الجائزة تعني لي الكثير. فقد رفعت اسم بلدي العراق في هذا المحفل العالمي"، مشيرا في حديث صحفي إلى اعتزازه بالاحتفال بهذا الإنجاز إلى جانب نخبة من المخرجين والكتاب والفنانين من مختلف أنحاء العالم.


الفنان جعفر مراد

وجعفر مراد واحد من السينمائيين العراقيين الذين استطاعوا تحقيق حضور في المهرجانات الدولية. إذ قدم مجموعة أعمال تناولت قضايا إنسانية واجتماعية ونفسية، من بينها "خلف المرآة" و"العودة إلى فكتوريا" و"وصمة عار". وقد حصدت أعماله العديد من الجوائز في مهرجانات عربية وعالمية.

قف

استباق المناسبة

عبد المنعم الأعسم

قبل أن يحل العام ٢٠٢٧ تجري على نطاق واسع عمليات بحث ورصد وتقييم لما حل بالعالم الجديد، حيث البشرية تركض في كل الاتجاهات، فمن كان يصدق ان مقياس الترانزستر سيصل الى ٥٠ نانومتر، أي ما يقل بالفي مرة عن سُمك شعرة واحدة من راس الانسان؟ آنذاك، قبل سبعين سنة ونيف، بُني أول حاسوب إلكتروني في العالم بلغ وزنه ٢٧ طناً وضم في جوفه عشرات الآلاف من الصمامات وعدة كيلومترات من أسلاك النحاس وبلغت تكاليفه عدة ملايين من الدولارات، وكان للمليون الواحد شأن.

ثم شهد العالم سلسلة من الثورات التكنولوجية في مجال الالكترونيات قبل التوصل الى ماسمي بالدوائر المتكاملة حيث استطاع العلماء تركيب مجموعة من العناصر الإلكترونية، شديدة التعقيد، على شريحة صغيرة من أنصاف النواقل، وشاء هذا التحول ان يدخل كل بضائع الحياة من معلومات وارقام ووقائع في تلك الشريحة العجيبة، بل انه فتح الطريق لسباق مجنون نحو المزيد من الاختراعات التي بدت للمتابعين انها تتحقق على مدار الساعة.

وقبل خمسين سنة لم يكن احد ليصدق بان صفيحة الانترنيت العاكسة ستقود العالم الى اعادة تنظيم فانتازية بحيث ستدار العديد من الدول من قبل "حكومات الكترونية" فيما فتح هذا التقدم الطريق الى تقدم مخيف في مجال الكترونيات تدمير طمأنينة الانسان.

*قالوا:

" المستقبل في الدنيا شيء لا وجود له؛ إنه يوم لن يأتي أبداً".

علي الطنطاوي

يوميات

- يقيم الاتحاد العام للأدباء والكتاب هذا اليوم الخميس، احتفالا في مناسبة مرور ٢١ عاماً على تأسيس منتدى نازك الملائكة، أحد تشكيلاته.

يتضمن الاحتفال قراءات شعرية ومعرضا تشكيليا ومشهدا مسرحيا وحفل توقيع لعدد من الكتب مع حفل موسيقي.

وتكون البداية في الساعة الرابعة والنصف مساء على قاعة الجواهري في مقر الاتحاد بساحة الأندلس.

- يعقد نادي السرد في الاتحاد العام للأدباء والكتاب، بعد غد السبت، جلسة حوارية بعنوان "بنية العنوان في الرواية"، يُساهم فيها الأدباء حميد المختار وعزيز الشعباني وعامر حمزة، ويديرها د. سعد التميمي.

تبدأ الجلسة في الساعة الخامسة مساء على قاعة الجواهري في مقر الاتحاد.

الصابئة المندائيون



عن دار الشؤون الثقافية العامة صدرت الطبعة الثانية من كتاب " الصابئة المندائيون - دراسة في أوضاعهم الاجتماعية والثقافية والسياسية ٢٠٠٣ - ٢٠٨" لمؤلفه الأستاذ عدي اسعد خماس.

صدر الكتاب في هذه الطبعة ضمن سلسلة "الموسوعة الصغيرة"، وجاء في ٣٦٠ صفحة من القطع الصغير، وتصدرته مقدمتان لأستاذي العلوم السياسية د. عبد السلام إبراهيم بغدادي ود. خالد عليوي جياد العرداوي.

الفنون العامة تقيم معرضها السنوي للنحت

متابعة – طريق الشعب

أفتتحت دائرة الفنون العامة في وزارة الثقافة، أول أمس الثلاثاء، معرضها السنوي للنحت، تحت عنوان "النحت نافذة لآفاق التعبير الإنساني".

يشارك في المعرض الذي حضر افتتاحه وزير الثقافة وجمع من الفنانين والمثقفين، أكثر من ٥٤ فنانا عرضوا أعمالا مُنجزة بخامات وتقنيات متنوعة، عكست تجارب وأساليب ورؤى إبداعية متعددة عبر تجسيد موضوعات جمالية وإنسانية وبيئية.